الدكتور
صافي فلوح
كلية الاقتصاد والتجارة
جامعة دمشق

محاسبة المنشآت المالية

« محاسبة مصرفية »

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة

في صورة مستمدة من العلوم الطبيّة يشبّه أحد الكتّاب الاقتصاد الوطني بالجسم البشري ، حيث تقابل الأجهزة الاقتصادية المختلفة أعضاء وأجهزة جسم الانسان التي يؤدي كل منها وظيفة معينة . وإنطلاقاً من هذه المقارنة يرى الكاتب أن للجهاز المصرفي والتسهيلات والخدمات التي يقدمها للاقتصاد القومي وظيفة مماثلة لوظيفة الشرايين التي توصل الدم الضروري للحياة إلى مختلف أنحاء الجسم .

وهكذا ، نتعرف مرة واحدة ، من خلال هذه الصورة الحيّة ، على الدور الحيوي والهام للجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية لأي بلد . لذلك ونظراً لهذا الارتباط الوثيق بين العمل المصرفي وبين بقية الانشطة الاقتصادية الاخرى يحمل الينا التاريخ أنباء عن شواهد لأشكال بدائية للنشاط المصرفي رافقت البدايات الأولى لحركة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي الانساني منذ عهود المقايضة وقبل ظهور النقود .

وعلى مر السنين ، تطورت حياة الانسان ، فنشأت ونمت وتعددت المؤسسات المختلفة التي تحدد ، شيئاً فشيئاً ، دور كل منها في جانب معين من جوانب نشاطاته المتعددة . مع هذا التطور ترسخ ونمى وتطور الدور الحيوي للجهاز المصرفي والتسهيلات والخدمات التي يقدمها لفروع النشاط الاقتصادي الأخرى . ومما لا شك فيه أن ظهور النقود وتحول النشاط الاقتصادي من المقايضة الى اقتصاد يتم التبادل فيه بواسطة النقود على مختلف أشكالها قد أضفى على دور الجهاز

المصرفي أهمية كبرى • هذا الدور الذي تحدد وأخذ شكله الراهن فيما بعد نتيجة الضرورات التي اقتضاها تقسيم العمل في الاقتصاد المعاصر •

وتتصف المؤسسات المصرفية المعاصرة بأنها أحد أهم الاجهزة التي تساهم في جمع المدخرات وإعادة توزيعها على شكل سلف وقروض تساهم في تمويل العمليات الاقتصادية للقطاعات الأخرى •

فالدور الرئيسي للمصارف هو دور الوسيط بين الذين يملكون الأموال وأولئك الذين يحتاجون إليها ويبحثون عنها • ولكي تقوم المصارف بهذا الدور بصورة مناسبة كانت مضطرة للتكيف مع متطلبات التقدم العلمي في جميع المجالات وبشكل خاص في مجالات المبادلات التجارية الداخلية والخارجية •

وتتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدقة في التنفيذ • ومن هنا فإن المحاسبة المصرفية يجب أن تكون على درجة من المرونة والوضوح كفيلة باثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات وتصنيف الحسابات وتبويبها بحيث يسهل استخراج الأوضاع والبيانات والمعلومات اللازمة في كل وقت •

إن المحاسبة المصرفية ، ليست من حيث المبدأ ، إلا تطبيقاً لمبادىء المحاسبة العامة ، وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بأصول وقواعد المحاسبة وطرقها من جهة ، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المتميزة من جهة أخرى •

وكما هي الحال بالنسبة لفروع النشاط الاقتصادي الأخرى ، فإن ضرورة الحصول على بيانات واحصائيات ومعلومات موحدة عن نشاط وعمل الجهاز المصرفي ، استدعت توحيد المصطلحات والبيانات وطرق إعداد الحسابات وعرضها الأمر الذي اقتضى بالتالي الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي ووضع أنظمة محاسبية موحدة للمصارف على غرار الأنظمة المحاسبية الموحدة لفروع النشاط الاقتصادي الأخرى •

إنسجاماً مع هذا الاتجاه ، ولاحقاً لاجراءات تأميم الجهاز المصرفي وإعادة تنظيمه التي أخذت شكلها الأخير في نهاية عام ١٩٦٦ ، فقد صدر في القطر العربي السوري وفي نهاية عام ١٩٦٦ النظام المحاسبي الموحد للمصارف الذي وضع

موضع التطبيق منذ ذلك التاريخ في جميع مصارف القطر . لذلك فإن الإطـار العام لهذا النظام وإتجاهاتـه في التنظيم المحاسبي للمصـارف ستشكل المحور الأساسي لمضمون هذا الكتاب .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن اختيارنا الالتزام بمعطيات النظام المحاسبي الموحد للمصارف ، إضافة الى ما تقتضيه ضرورات الشرح والإيضاح والتبسيط للقيود وأساليب المعالجة المحاسبية من معلومات وتطبيقات قد جاء بغاية تعزيز الارتباط قدر الامكان بين ما يجده الطالب والقارىء من معلومات نظرية وبين ما يواجهه على أرض الواقع في حياته العملية . علما بأنه رغم الانتقادات التي وجهت وتوجه الى النظام المحاسبي الموحد للمصارف خاصة بعد مرور سنوات عديدة على تطبيقه والتي يتركز معظمها في التعقيد والاطالة في معالجة بعض العمليات واعتماد السجلات والأوضاع والنماذج التي يصعب استخدام الآلات لاعدادها ، فقد جاء في حينه ليشكل خطوة واسعة الى الأمام في نطاق ترسيخ التوحيد المحاسبي في القطـاع المصرفي ، وسهل إمكانية استخلاص العديد من المعلومات والبيانات الموحدة عن نشاط هذا القطاع الهام ، ولعل المستقبل القريب يفسح في المجال لإعادة النظر في هذا النظام من جهة والتوسع في استخدام الحاسبات الحديثة من جهة أخرى بشكل يسمح بتوفير كثير من الوقت والجهد .

نرجو أخيراً ، أن نكون قد وفقنا في هذا الكتاب بتوضيح الجوانب الأساسية للمحاسبة المصرفية من خلال شرح وتوضيح القيود المحاسبية المصرفية الرئيسية، التي وإن اختلفت بالنقاط التفصيلية لها من نظام الى آخر ، فهي تستند أساساً إلى أصول محاسبية واحدة .

كانون الأول ١٩٨٢

المؤلف

الدكتور مصطفى فلوح


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مفردات المنهـاج

— معلومات اساسية عن المصارف .

— مفاهيم أساسية في المحاسبة المصرفية .

— الاموال الجاهزة في المصرف .

— الودائع والحسابات الجارية الدائنة .

— القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة .

— عمليات المصرف على السندات التجارية .

— عمليات المصرف على العملات الاجنبية .

— تمويل التجارة الخارجية .

— الكفالات المصرفيـة .

— عمليات غرفة المقاصة .

— القيم برسم القبض والقيم برسم الدفع لاجل قصير .

— حسابات النتائج والميزانية العامة للمصرف .


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الأول

معلومات اساسية عن المصارف

الفصل الاول : نشأة المصارف وتطورها ومهامها .

الفصل الثاني : انواع المصارف .

الفصل الثالث : تطور الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية .

الفصل الرابع : وسائل تمويل العمليات المصرفية .


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

نشأة المصارف وتطورها ومهامها

١ ـ نشأة وتطور المصارف :

قد يتبادر للذهن للوهلة الأولى أن المصارف التي نعلم جميعا اليوم أن عملها يقوم بشكل أساسي على النقود بمختلف أشكالها لابد وأن تكون قد نشأت بعد ظهور النقود وشيوع التعامل بها كوسيلة للتبادل . غير أن التاريخ ينبئنا بأن الحقيقة هي عكس ذلك تماما . ففي حين أن أول شكل من أشكال النقود قد ظهر على يد أحد ملوك بلاد اليونان القديمة في أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، فإن أول شكل من أشكال المصارف قد ظهر على ما يبدو في « المعبد الأحمر » ببلاد ما بين النهرين في الفترة الواقعة حوالي عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد[1] . كما تعتبر المبادىء التي وضعها الملك حمورابي حوالي عام ١٦٧٥ قبل الميلاد والمعروفة في التاريخ باسم « شريعة حمورابي » أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف ،-والفوائد والضمانات المرتبطة بها .

إن هذا التاريخ الموغل في القدم للعمل المصرفي يظهر بشكل واضح أن الصيغ البدائية لهذا النشاط قد رافقت البدايات الأولى لعمليات التبادل التجاري . وقد ساهم ظهور النقود فيما بعد ، ومن ثم إتساع نطاق عمليات التبادل التجاري

(1) راجع :

A. DAUPHIN - MEUNIER : Histoire de la banque, P.U.F. Paris 1968.
J. BRANGER : Traité d'économie bancaire, tome 1, P.U.F., Paris 1974.

وتعدد أشكالها ، في تطور عمل المصارف وتعدد أشكال نشاطها . غير أن أمراً أساسياً وهاماً رافق نشأة المصارف منذ البداية ولا يزال ، ذلك هو عامل الثقة والاطمئنان ، الذي شجع الانسان منذ آلاف السنين على إيداع ممتلكاته لدى الغير ، هذا العامل الذي لايزال الشرط الأساسي للتعامل بين المصرف وزبائنه . ليس أدل على ذلك من أن أول أشكال العمل المصرفي قد نشأت في الأماكن التي توحي بالثقة والأمانة « المعابد المقدسة » وبقيت فترة طويلة كذلك . لا بل يعتقد الكثيرون أن عامل الثقة هذا كان السبب المستتر وراء ظاهرة أن العمل المصرفي، طوال حقب التاريخ وحتى أيامنا هذه ، كان في أغلب الأحيان تحت سيطرة رجال الدين والمعابد أو القطاع العام ممثلاً بالدولة .

وإذا تتبعنا مسيرة تاريخ النشاط المصرفي نرى أنه بعد أن نشأ وظهر في مركز الحضارات القديمة في الشرق الأوسط (سوريا وبلاد ما بين النهرين) إنتقل في العصور الوسطى الى أوروبا عن طريق إنتقال الجماعات أو الأفراد والغزوات والفتوحات المتبادلة .

ويذكر المؤرخون أن تأسيس أول مصرف بالشكل الحديث للمصارف قد تم في إيطاليا ومن ثم انتشرت المصارف الى هولندا وانكلترا وفرنسا وعمت أنحاء العالم كافة . كما ظهرت في ايطاليا أيضا المبادىء الأولى المحاسبة بالقيد المزدوج إضافة الى العديد من المصطلحات والأساليب الفنية المستخدمة حتى وقتنا الحاضر في المصارف وفي المحاسبة .

ولقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية مما استدعى تخصص المصارف في أنواع معينة من العمليات ، فظهرت المصارف المتخصصة : المصارف التجارية ، المصارف الصناعية ، المصارف الزراعية الخ ...

وقد استدعى التوسع الكبير في أعمال المصارف ودورها الهام في الاقتصاد القومي إخضاع هذه المؤسسات الى اشراف الدولة ومراقبتها فتم تأسيس المصارف المركزية التي توجه وتراقب أعمال الجهاز المصرفي بأكمله وتتولى عملية إصدار

الأوراق النقديـة وتدير السياسة النقديـة بشكل عام لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطنـي .

٢ ـ مهام المصارف :

أول أشكال العمل المصرفي ، كما لاحظنا من اللمحـة التاريخية عن نشوء المصارف ، كانت قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة ، لا بل أنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظـة عليها ، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الاقراض لقاء فوائـد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة . وكانت عمليات الاقراض هذه تتم من ممتلكـات المقرض نفسه .

بعد ذلك ومع تطور النشاط المصرفي وشيوع استعمال النقود وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية ، لاحظت هـذه المؤسسات أن نسبة معينة فقط من هذه الودائع يجب الاحتفاظ بها بشكل دائم لمقابلة عمليات السحب ، في حين أنه يمكن استخدام الجزء الآخر في عمليات الاقراض والتسليف.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمـال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهـة وتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى .

ومن هنا يعرف البعض المصارف بأنها « المنشآت التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها » ويرى البعض الآخر بأنها تقوم بدور الوسيط بين الودائع التي تبحث عن الاستثمارات وبـين الاستثمارات التي تسعى للحصول على الأموال اللازمة لهـا[1] .

(١) د. خيرت خيف : محاسبة المنشآت المالية : دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية .

ومما لاشك فيه أنه من الصعب إعطاء تعريف جامع للمصرف بشكله الحديث نظراً لتعدد أعمال المصارف وأنواعها وطبيعة أعمالها .

في القطر العربي السوري عرفت المادة (١٠٤) من نظام النقد الأساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ المصارف بأنها « المؤسسات التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لآجال لا تتجاوز السنتين ، لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص » .

وقد حددت المادة المذكورة نفسها مهام وأعمال المصارف على الشكل التالي:

آ ـ خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر وأسناد السحب والسفاتج ، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده .

ب ـ خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له ، ومنح القروض والسلف على مثل هذه القيم .

جـ ـ منح القروض والسلف بجميع أنواعها لقاء جميع الضمانات ، عينية كانت أو شخصية .

د ـ إصدار الأسناد العامة والقيم المتداولة وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها ، وشراء جميع هذه الأوراق وبيعها والاتجار بها .

هـ ـ طرح القروض العامة أو الخاصة الصادرة بشكل أسناد قابلة للتداول والمتاجرة بها واصدار جميع القيم المتداولة أو توظيفها .

و ـ قبول الودائع من نقود وأوراق نقدية ومعادن ثمينة وأسناد ووثائق وقيم متداولة على اختلاف أنواعها .

ز ـ فتح حسابات ودائع وحسابات جارية وحسابات شيكات .

ح ـ المتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة .

ويمكننا تصنيف العمليات المصرفية في مجموعتين رئيسيتين من الأعمال :

- **التسهيلات المصرفية** : وهي مجموعة العمليات التي يترتب على المصرف بموجبها الالتزام بتقديم قرض أو سلفة أو كفالة لزبائنه ، أي أن هذه الأعمال ترتب على المصرف بشكل عام التزاما أو مسؤولية من نوع معين . ومن أمثلة التسهيلات التي يقدمها المصرف لزبائنه : حسم السندات ، السلف والقروض ، الحسابات الجارية المدينة ، الاعتمادات المستندية ، شراء السحوبات ، الكفالات والقبولات .

- **الخدمات المصرفية** : وتتمثل بعدد من العمليات التي لا تترتب على المصرف أي التزام ، وإنما هي خدمات يقدمها المصرف لزبائنه لقاء أجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويستفيد منها عن طريق توظيفها بفائدة يفوق معدلها معدل الفائدة الذي يدفعه لأصحاب هذه الودائع ، ومن أمثلة ذلك : حسابات الودائع ، والحسابات الجارية الدائنة ، والحوالات ، وشراء وبيع العملات الاجنبية ، وتحصيل السندات التجارية .

ونظراً للأهمية التي يتمتع بها دور الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية وتأثيره على استقرار الاقتصاد الوطني وتأمين السيولة الكافية له والمحافظة على القوة الشرائية للنقد ، فقد أخضعت المصارف لرقابة واشراف المصرف المركزي والسلطات النقدية الأخرى مثل مجلس النقد والتسليف الذي أعطاه نظام النقد الأساسي في القطر العربي السوري صلاحيات ومهام واسعة في هذا المجال .

الفصل الثاني

أنواع المصارف

تُصنف المصارف في زمر متعددة حسب الزاوية التي يُنظر إليها من خلالها ويمكن تلخيصها كما يلي :

١ ـ من حيث شكلها القانوني وصلتها بالدولة :

أ ـ المصارف العامة : وهي المصارف التي تُنشئها أو تملكها السلطات العامة ممثلة بالدولة ، كالمصرف المركزي والمصارف المؤممة أو المصارف الأخرى التي تنشئها الدولة ، وتمتلك الدولة كامل رأس مال هذه المصارف وتشرف على أعمالها .

ب ـ المصارف الخاصة : وهي التي يملكها ويديرها الأفراد أو الهيئات أو الشركات الخاصة .

جـ ـ المصارف المختلطة : وهي التي يساهم بانشائها وادارتها كل من الدولة أو مؤسساتها والأفراد أو المؤسسات الخاصة ، وغالباً ما تعمد الدولة في مثل هذه الحالة الى حيازة أكثر من نصف رأس المال المخصص لهذا النوع من المصارف ليتسنى لها السيطرة عليها وتوجيه عملياتها .

٢ ـ أنواع المصارف حسب جنسيتها :

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المصارف من حيث الجنسية التي تنتمي اليها :

أ ـ المصارف الوطنية : وهي التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس

أعمالها فيها ويقع فيها مركزها الرئيسي ويكون القسم الأكبر من رأس مالها وطنياً.

ب ـ المصارف الاجنبية : وهي المصارف التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب.

جـ ـ المصارف الدولية : وهي المصارف ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وغيرها .

٣ ـ انواع المصارف من حيث طبيعة اعمالها :

تتميز الأعمال التي تقوم بها المصارف في العصر الحديث بتعددها وتشعبها ، وتبعاً لذلك فقد تعددت أنواع المصارف من حيث طبيعة الأعمال التي تمارسها ، ويمكننا أن نميز منها الأنواع الرئيسية التالية :

أ ـ المصارف التجارية : وهي التي تتعامل الأعمال التجارية العادية للمصارف ، كتلقي الودائع ، وخصم السندات التجارية ، وتقديم القروض والسلف ، والقيام بأعمال البورصة ، وشراء وبيع العملات الأجنبية والمعادن الثمينة الخ ... هذا وتتخصص المصارف ذات الصفة التجارية في بعض الأحيان في أعمال التجارة الداخلية أو في أعمال التجارة الخارجية وأعمال الاستيراد والتصدير .

ب ـ المصارف الصناعية : وهي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات لمؤسساته ومشاريعه .

جـ ـ المصارف الزراعية : وهي التي تختص بتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية للقطاع الزراعي أفراداً أو مؤسسات أو جمعيات تعاونية زراعية .

د ـ المصارف العقارية : وهي التي تقدم التسهيلات والخدمات للأفراد والهيئات والجمعيات التعاونية السكنية ومؤسسات البناء والمشاريع السياحية والعمرانية .

هـ ـ المصارف الشعبية : وهي التي تختص بتقديم التسهيلات والقروض

إلى الأفراد العاديين وصغار التجار والصناعيين والحرفيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود أو المهن الحرة .

٤ ـ انواع المصارف حسب آجال القروض التي تمنحها :

آ ـ المصارف التي تقدم القروض متوسطة وطويلة الاجل : وهي المصارف التي تقوم بمد المشاريع الصناعية أو الزراعية أو التعاونية بالأموال اللازمة لفترات تتجاوز الخمس سنوات ، وتمنح هذه القروض عادة لغايات التوسع أو التحديث التي تقوم بها المشاريع أو من أجل مساعدتها في فترات تأسيسها الأولى .

ب ـ المصارف التي تقدم القروض قصيرة الأجل : وهي التي تمنح التسهيلات المصرفية لآجال لا تتجاوز السنة الواحدة وتتألف غالبية الأموال التي تتلقاها هذه المصارف من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل .

٥ ـ انواع المصارف من حيث مصادر اموالها :

آ ـ المصارف المركزية : وهي المصارف التي تنشئها الدولة وتمارس امتياز اصدار الأوراق النقدية ، وتتشكل أموالها من رأس المال الذي تخصصه الدولة ومن ودائع المصارف والمؤسسات العامة الأخرى .

ب ـ مصارف الودائع : وهي التي تتكون أموالها من أموالها الخاصة ومن ودائع الهيئات والأفراد المحفوظة لديها والتي تكون في غالبيتها من الودائع قصيرة الأجل .

جـ ـ مصارف الأعمال : وهي المصارف التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة إضافة الى الودائع لأجل .

الفصل الثالث

تطور الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية

لقد ارتبط تطور الجهاز المصرفي في القطر العربي السوري بالتطورات والتحولات التي مرت بها البلاد من الناحيتين السياسية والاقتصادية . ويمكننا أن نميز ثلاث مراحل لتطور الجهاز المصرفي على الشكل التالي :

١ ـ مرحلة ما قبل عام ١٩٥٩ :

وهي المرحلة الممتدة منذ ما قبل الاستقلال وحتى قيام الوحدة بين القطرين السوري والمصري في نطاق الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ . وتتميز هذه المرحلة بالنسبة لوضع الجهاز المصرفي بسيطرة مصارف القطاع الخاص وبشكل خاص المصارف ذات الجنسيات الأجنبية .

ويمكن تقسيم المصارف التي كانت موجودة في تلك المرحلة الى ثلاثة أنواع :

- المصارف الحكومية .
- المصارف المختلطة .
- المصارف الخاصة .

أ ـ المصارف الحكومية : وكانت هذه الفئة تتألف من مصرفين إثنين .

ـ المصرف الزراعي : وهو من أقدم المصارف التي مارست أعمالها في القطر وقد تم إنشاؤه عام ١٨٨٢ من قبل الدولة العثمانية ، وقد كانت الوسائل المادية التي أعطيت له ضعيفة الأمر الذي جعل فعاليته محدودة جدا .

وقد صدرت عدة قوانين بعد ذلك لاعادة تنظيم أعمال هذا المصرف وذلك في أعوام ١٩٣٧ و ١٩٥٧ وبشكل خاص القانون رقم (١٣٠) لعام ١٩٥٨ والقانون رقم (١٤٠) لعام ١٩٧٠ اللذين جاءا لتعديل أنظمة هذا المصرف وتوسيع امكانياته المادية بما يخدم أغراض قانون الاصلاح الزراعي ومساعدة المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية بشكل يتفق والتحولات الاشتراكية وضرورات التنميةالاقتصادية في القطر ، وقد أصبح هذا المصرف يعرف باسم المصرف الزراعي التعاوني .

ـ **مصرف سورية المركزي :** وهو المصرف الحكومي الثاني من حيثالترتيب الزمني فقد أنشىء بموجب القانون رقم ٨٧ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٥٣ وباشر أعماله فعلاً في الأول من آب ١٩٥٦ . وقد حدد رأسماله بمبلغ عشرة ملايين ليرة سورية دفعت بكاملها من قبل الدولة . وقد أصبح المصرف المركزي مصرف الاصدار في القطر بعدما انتقلت اليه حقوق الاصدار من مصرف سوريا ولبنان الذي كان يقوم بهذه المهمة بتكليف من سلطات الانتداب الفرنسي .

والمصرف المركزي وفقاً لما جاء في قانون إحداثه هو « مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت رقابة الدولة وبضمانتها وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر اليه من مجلس الوزراء ، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة » .

وقد حدد القانون ٨٧ آنف الذكر أغراض مصرف سورية المركزي بما يلي :

١ ـ امتياز إصدار الأوراق النقدية لحساب الدولة وإدارة الصندوق النقدي .

٢ ـ عميل الحكومة المالي ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها في جميع عملياتها المصرفية .

٣ ـ أمين صندوق الدولة .

٤ ـ إصدار الأسناد الوطنية العامة لأجل قصير أو متوسط أو طويل ، وبصورة عامة يقوم بسائر الأعمال المالية المتعلقة بالقروض التي تصدرها الدولة أو تكفلها .

٥ ــ يقوم بمهمة العميل المالي للادارات والمؤسسات العامة التي تعمل تحت رقابة الدولة وبضماناتهـا .

٦ ــ يتولى إدارة مكتب القطع لحساب الدولة .

٧ ــ يساهم في مفاوضات الاتفاقـات الدوليـة للمدفوعات والقطـع والتقاص ويكلف بتنفيذها ويعقد جميع الاتفاقات التطبيقية الضرورية لتنفيذ الاتفاقات المذكـورة .

ب ــ المصارف المختلطة : لم تكن هذه الفئة تتضمن سوى مصرف واحد هو المصرف الصناعي الذي أنشىء بموجب القانـون رقم ١٧٧ لعام ١٩٥٨ وباشر أعماله في شهر شباط من عام ١٩٥٩ . وقد اكتتبت الدولة في حينه بـ ٧٣ر٤٧٪ من رأسماله البالغ ٥ر١٢ مليون ليرة سورية ، واكتتب الأفراد والشركات بالباقي .

وقد أسس هذا المصرف كما هو واضح في نهاية المرحلة الأولى مـن تاريخ الجهاز المصرفي وبداية المرحلة التالية التي تبدأ مع قيام الوحدة السورية ــ المصرية. وكانت الغاية من تأسيسه دعم الحركة الصناعية في القطر وتمويل القطاع الصناعي. وقد آلت ملكية هذا المصرف بالكامل إلى الدولة بعد تأميمه مع بقية المصـارف الأخرى عام ١٩٦١ .

جـ ــ المصارف الخاصة التجارية : كانت المصارف التجارية العاملة في القطر خلال هذه المرحلة مصارف غير سورية في غالبيتها العظمى . كما كان النظام النقدي والجهاز المصرفي بكامله تحت سيطرة مصرف أجنبي حتى عام ١٩٥٦ وهو مصرف فرنسي كان يطلق عليه اسم (مصرف سورية ولبنان) الذي كان يقوم بمهمة إصدار الأوراق النقدية حتى إنشاء مصرف سورية المركزي ومباشرته العمل عام ١٩٥٦ .

ولما كانت المصارف الاجنبية الموجودة في البلاد في تلك الفترة تزاول أعمالها وفقاً لتوجيهات مراكزها الرئيسية الموجودة في الخارج فقد كانت طبيعة أعمالهـا وسياساتها موجهة لخدمة المصالح الخاصة لهذه المؤسسات وارتباطاتها بغض النظر عن مصالح الاقتصاد الوطني وضرورات تنميته .

وعلى الرغم من إنشاء مصرف سورية المركزي ومباشرته الدور المسند اليه

في قيادة القطاع المصرفي اعتبارا من عام ١٩٥٦ فقد بقي الجهاز المصرفي يتشكل بمعظمه من مصارف أو فروع مصارف أجنبية . لذلك ومن أجل إصلاح هـذا الواقع جاء القانون رقم (١٩٦) لعـام ١٩٥٩ القاضي بتعريب المصارف والزام المصارف الأجنبية بالتخلي عن ٧٠٪ من رؤوس أموالها لمواطني « الجمهورية العربية المتحدة » . وقد كانت الغاية من هذا القانون وضع المؤسسات المصرفية في خدمة السياسة الاقتصادية والانمائية في البلاد وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية وتقوية مركزهـا .

بعد ذلك جاء القانون رقم (١١) لعام ١٩٦١ الذي قضى باشراك المؤسسة الاقتصادية السورية بنسبة لا تقل عن ٣٥٪ من رؤوس أموال المصارف ، وذلك لضمان اشراف الدولة على أعمالها بشكل مباشر . غير أن كل هذه الاجراءات لم تعد كافية بعد صدور قوانين التأميم عام ١٩٦١ التي اصابت عدداً من شركـات القطاع الصناعي ، فصدر القانون رقم (١١٧) تاريخ ٢٠ تموز ١٩٦١ الذي تم بموجبه تأميم جميع المصارف العاملة في البلاد .

٢ ـ مرحلة ما بين عام ١٩٥٩ و ١٩٦٧ :

في بداية هذه المرحلة تم تأميم المصارف العاملة في القطر بموجب القانون رقم (١١٧) المشار اليه أعلاه وأصبحت جميع هذه المصارف بما في ذلك المصرف الصناعي الذي كانت له صفة المصرف المختلط ملكاً للدولة . وعقب ذلك بقليل صدر في ١٠ آب ١٩٦١ القرار الجمهوري رقم ١٢٥١ الذي قضى بدمج المصارف التجارية المؤممة ببعضها لتشكل سبع مجموعات مصرفية .

غير أن هذا التأميم الأول للمصارف لم يكتب له الاستمرار طويلا فقـد أصدرت السلطات التي جاءت عقب انفصال الوحدة السورية ـ المصرية المرسوم التشريعي رقم (١٢) تاريخ ٢٨ أيار ١٩٦١ الذي نص على ابقاء التأميم بالنسبة للمصارف الاجنبية فقط وبالغائه عن المصارف الأخرى على أن تساهم الدولة بحصة قدرها ٢٥٪ من رؤوس أموالها .

وبقي الأمر كذلك حتى قيام ثورة الثامن من آذار عـام ١٩٦٣ حيث أعيد

تأميم المصارف للمرة الثانية بموجب المرسوم التشريعي رقم (٣٧) تاريخ ٢ أيار ١٩٦٣ وأخضعت لرقابة المؤسسة الاقتصادية السورية .

وقد تم بعد ذلك إنشاء المصرف العقاري بموجب المرسوم التشريعي رقم(٢٩) تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٦ ، كما تم إنشاء مصرف التسليف الشعبي بموجب المرسوم التشريعي رقم (٦٤) تاريخ ١٨ تموز ١٩٦٦ .

٣ ـ مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ :

رغم التبدلات والتغييرات التي حدثت في المراحل السابقة من تعريب وتأميم وفك تأميم وإعادة تأميم للمصارف فإن ذلك لم يغير كثيراً في سياسة المصارف وطريقة عملها وطبيعة عملياتها . لذلك فقد كان من الضروري بعد إعادة تأميم الجهاز المصرفي عام ١٩٦٣ وتسارع خطوات التحويل الاشتراكي في كافة المجالات أن تتم إعادة النظر في تنظيم هذا الجهاز وادخال التعديلات اللازمة على أنظمة عمليات المصارف بالشكل الذي يخدم السياسة الاقتصادية الجديدة في القطر .

وهكذا فقد تم بموجب القرار رقم (٨١٣) تاريخ ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٦٦ دمج المصارف التجارية في مصرف تجاري واحد هو المصرف التجاري السوري وتوزيع المهام على الجهاز المصرفي بكامله بحيث يتخصص كل مصرف في خدمة قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني . وبذلك أخذ الجهاز المصرفي الشكل الذي هو عليه الآن والذي يتألف من المصارف التالية :

- مصرف سورية المركزي .
- المصرف التجاري السوري : وقد تخصص في تمويل التجارة الداخلية والخارجية وتقديم القروض والسلف لأجل لايتجاوز العام .
- المصرف الزراعي التعاوني : ويختص بتمويل القطاع الزراعي سواء كان من الأفراد أو الهيئات أو الجمعيات التعاونية الزراعية . وهو يقدم القروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة . كما أنه يمكن أن يقدم القروض بشكل نقدي أو عيني .

- المصرف الصناعي : وقد تخصص في تمويل القطاع الصناعي والحرفي ، ويستطيع منح القروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل .
- المصرف العقاري : وهو مكلف بتمويل قطاع البناء والتشييد والسياحة، ويتعامل مع الأفراد والهيئات والجمعيات التعاونية السكنية ويمنح القروض لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة .
- مصرف التسليف الشعبي . وقد تخصص في عمليات الاقراض والتسليف لأصحاب الدخل المحدود وللمشاريع الصناعية أو التجارية الصغيرة وأصحاب المهن والحرف ويمنح القروض لأجل قصير أو متوسط .

أما على الصعيد التنظيمي فقد صدرت أنظمة عمليات جديدة للمصارف المتخصصة تحدد أنواع عملياتها وقواعد تعاملها مع زبائنها من أفراد ومؤسسات عامة أو خاصة . كما صدر النظام المحاسبي الموحد للمصارف بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية السورية رقم ١٦ تاريخ ١٠/٩/١٩٦٦ .

الفصل الرابع

وسائل تمويل العمليات المصرفية

تقوم المصارف بدور المقرض والممول لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتمارس في هذا النطاق عدداً من المهام التي حددها مجلس النقد والتسليف على الشكل المبين في الفصل الأول من هذا الباب . ولكي تتمكن المصارف من تأدية هذا الدور لا بد لها من الحصول على الأموال اللازمة والتي تستمدها عادة من مصدرين رئيسيين : الأموال الخاصة بالمصرف وأموال الغير .

أما الأموال الخاصة بالمصرف فتتمثل برأس المال المخصص له ، إضافة الى الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة التي تتجمع لديه عاماً بعد عام .

أما اموال الغير فتأخذ أشكالاً متعددة أهمها :

- الودائع بكافة أشكالها وآجالها والأرصدة الدائنة للحسابات الجارية .
- الأموال التي يحصل عليها المصرف من المصرف المركزي لقاء إعادة حسم السندات أو تجهيز القروض والسلف .
- إصدار أسناد القروض وغيرها .

ولا بد للمصارف كغيرها من المشاريع الاقتصادية من العمل على المحافظة على التوازن المطلوب بين مصادر الأموال الموضوعة تحت تصرفها وبين مختلف أوجه الاستخدام التي تقوم بها . ونظراً للطبيعة الخاصة لعمليات المصارف ودورها في الاقتصاد الوطني فإن موضوع مصادر التمويل والسيولة يكتسب أهمية خاصة

سواء كان بالنسبة لوضع المصرف نفسه أو بالنسبة لآثاره على وضع السيولة النقدية وعلى مجمل الوضع الاقتصادي في البلاد .

فمن وجهة نظر المصرف لابد وأن يسمح التوازن القائم بين مصادر الأموال ووجوه استخدامها بتوفير السيولة المطلوبة من جهة وتحقيق فروقات مجزية بين ما يدفعه المصرف لقاء الأموال الموضوعة تحت تصرفه وما يتقاضاه من زبائنه لقاء التسهيلات والخدمات التي يقدمها لهم من جهة أخرى . كما أن المصرف لا يستطيع استعمال كل الأموال الموضوعة تحت تصرفه في أي وقت من الأوقات ولا بد له من الاحتفاظ بقدر معين من السيولة النقدية بشكل مستمر لمواجهة احتمالات سحب الودائع من جهة وتسديد التزاماته من جهة أخرى . أما بالنسبة لموضوع التوازن العام للوضع الاقتصادي والنقدي في البلاد فلا يخفى ما للجهاز المصرفي من دور في هذا المجال وقدرة المصارف على خلق النقود من خلال آلية المضاعف .

وقد خوّل مجلس النقد والتسليف بموجب المادة (١١٩) من نظام النقد الأساسي بمهمة ضبط وضع السيولة لدى المصارف وتحديد الحجم المناسب للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها للقطاعات الاقتصادية . فقد أعطت المادة المذكورة لمجلس النقد والتسليف حق تحديد النسب التالية والزام المصارف بالتقيد بها :

آ ــ النسبة بين رأس مال المصرف وأمواله الاحتياطية من جهة ، والمبلغ الاجمالي لودائعه أو لتعهداته تحت الطلب أو لأجل من جهة أخرى .

ب ــ النسبة بين أموال المصرف الجاهزة وموجوداته القابلة للتجهيز أو بعض هذه الأموال أو هذه الموجودات من جهة وتعهداته تحت الطلب أو لأجل قصير من جهة أخرى .

جـ ــ النسبة بين رأس مال المصرف وأمواله الاحتياطية من جهة ، والمبلغ الاجمالي لموجوداته أو لبعض هذه الموجودات من جهة أخرى .

كما أعطت المادة نفسها لمجلس النقد والتسليف صلاحية الأمور التالية :

آ ــ يحظر على المصارف زيادة المبلغ الاجمالي لعمليات الخصم والسلف والقروض أو المبلغ الاجمالي لبعض هذه العمليات اعتبارا من تاريخ معين .

ب ــ يحدد المعدل الذي يجوز للمصارف أن تزيد بنسبته مجموع عمليات الخصم والسلف والقروض أو مجموع بعض هذه العمليات .

جـ ــ يعين الحد الأدنى المطلق أو النسبي الذي يجب على أساسه تغطية عمليات فتح الاعتماد أو بعضها بتأدية نقدية .

د ــ يعين مهلة قصوى لاستحقاق عمليات الخصم والقروض والسلف أو لاستحقاق بعض هذه العمليات .

هـ ــ يعين الحد الأقصى للتسليف الذي يجوز للمصرف منحه الى شخص واحد ، بالنسبة الى رأس مال المصرف وأمواله الاحتياطية .

و ــ يعين الجزء الذي يجب على المصارف ايداعه لدى مصرف سورية المركزي من أصل أموالها النقدية .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الثاني

مفاهيم اساسية في المحاسبة المصرفية

الفصل الاول : خصائص واغراض المحاسبة المصرفية .

الفصل الثاني : التنظيم الاداري والفني في المصارف .

الفصل الثالث : الاطار العام للحسابات المصرفيـــة .

الفصل الرابع : الهيكل العام لميزانية المصرف .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

خصائص واغراض المحاسبة المصرفية

لا تختلف المحاسبة المصرفية من حيث المبدأ عن غيرها من حيث اعتمادها على تطبيق المبادىء العامة للنظرية المحاسبية . غير أن طبيعة العمليات المصرفية وتنوعها وتعددها تعطي المحاسبة المصرفية خصائص متميزة نظرا لتميز تقنيات العمل المصرفي. وتحتل المحاسبة مكانا هاما في المصارف لأن « المادة الأولية » للعمل المصرفي تتألف بشكل أساسي من رؤوس الأموال التي تظهر على شكل حسابات جارية أو قروض والتزامات أي بالتالي على صورة قيود محاسبية في دفاتر المصرف .

وأهم الخصائص التي تتميز بها المحاسبة المصرفية هي التالية :

١ ـ تشكل المحاسبة ـ على أهميتها ـ في المشاريع التجارية والصناعية قسماً وظيفياً مساعداً ، في حين أن المحاسبة المصرفية ترتبط بشكل كامل بعمليات المصرف وتشكل جوهرها .

٢ ـ نظراً للعلاقة المباشرة والمستمرة بين المصرف وزبائنه فإن المحاسبة في المصارف لا تحتمل أي تأخير ، ويجب أن يتم تسجيل العمليات المصرفية بشكل فوري ويوماً بيوم ، من أجل إظهار أرصدة حسابات الزبائن وتقديم الكشوف والبيانات اللازمة بشكل دقيق وسريع .

٣ ـ إن مراقبة العمليات المصرفية والتأكد من تنفيذها بشكل سليم يعتمد بشكل أساسي على المحاسبة .

أما أغراض المحاسبة المصرفية فهي :

١ ــ إثبات القيود المتعلقة بالعمليات المصرفية وتقديم البيانات والمعلومات الضرورية بشكل دقيق دورياً أو عند الطلب وبيان تطور أعمال المصرف واظهار النتائج التي حصل عليها من ربح أو خسارة .

٢ ــ تقديم البيانات والمعلومات الدورية الى السلطات النقدية المختصة المشرفة على مراقبة أعمال المصارف .

٣ ــ تنظيم الأوضاع المصرفية التي تنص القوانين على نشرها لبيان تطور أعمال المصرف ووضعه المالي .

٤ ــ تنظيم كشوفات حسابات الزبائن .

الفصل الثاني

التنظيـــم الاداري والفني في المصارف

اولا ـ التنظيم الاداري للمصرف :

إن طبيعة النظام الاداري الذي يعمل المصرف من خلاله تحدد نوعية النظـام المحاسبي الملائم . فأي مصرف من المصارف بشكل عام وبصرف النظر عن طبيعة أعماله ونشاطاته يتألف عادة من مركز رئيسـي (المديرية العامة) ومن عدد مـن الفروع . ويختلف عدد الفروع ومدى انتشارها داخل البلد أو خارجه حسب حجم المصرف وسياسته وإتساع نطاق أعماله .

إن التنظيم الاداري الجيد للمصرف يجب أن يحدد بدقة ووضوح النقـاط التاليـة :

آ ـ علاقة الفروع فيما بينها ومع المديرية العامة للمصرف .

ب ـ علاقة أقسام المصرف مع بعضها البعض .

جـ ـ علاقة المصرف مع المصرف المركزي .

د ـ علاقة المصرف مع المصارف الأخرى المحلية والأجنبيـة .

كما أن تطور العمليات المصرفية وتنوعها يقتضي أن يكون للمصرف نظـام داخلي يحدد بشكل خاص :

آ ـ التقسيمات الادارية للمصرف وعدد المديريات والدوائر الفرعية .

ب ــ مهام واختصاصات المديريات والدوائر •

جـ ــ نوع العمليات التي يقوم بها المصرف موزعة على دوائره واقسامه •

وقد حدد النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري الصادر بقرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩٧٦ تاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٨ التقسيمات الادارية في المديرية العامة والفروع على الشكل التالي :

١ ــ للمصرف ادارة عامة مركزية في دمشق ، وفروع في جميع مراكز المحافظات وله أن يحدث فروعاً أو شعباً في مراكز المناطق تبعاً للحاجة وبموافقة المرجع الاداري المختص •

٢ ــ يشمل التنظيم الاداري في الادارة المركزية على عدد من المديريات يرأس كل منها مدير مسؤول أمام المدير العام ومعاونه ، وفي الفروع على عدد من الدوائر والاقسام يرأس كل منها رئيس دائرة أو رئيس قسم مسؤول أمام مدير الفرع •

٣ ــ تجزأ المديريات الى دوائر وتجزأ الدوائر الى أقسام •

ويشمل التنظيم الاداري في الادارة المركزية على المديريات التالية :

١ ــ **مديرية التسليف** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ــ دائرة الدراسات ومنح الاعتمادات •

ب ــ دائرة الاستعلامات والأخطار •

جـ ــ دائرة التدقيق والبيانات •

٢ ــ **مديرية العلاقات الخارجية** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ــ دائرة العلاقات الخارجية •

ب ــ دائرة القطع •

جـ ـ دائرة العمليـات .

د ـ دائرة الاحصاء والدراسات .

٣ ـ **مديرية أمانة السر** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ـ دائرة أمانة سر المجلس ولجنة الادارة .

ب ـ دائرة أمانة سر المصرف .

جـ ـ دائرة الوثائق والعقود .

٤ ـ **مديرية الشؤون الادارية والمالية** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ـ دائرة الشؤون الادارية .

ب ـ دائرة الشؤون المالية .

٥ ـ **مديرية التفتيش** [1] .

٦ ـ **مديرية الشؤون القضائية والقانونية** : وتتألف من الدوائر التالـية :

آ ـ دائرة الشؤون والاستشارات القانونية .

ب ـ دائرة الدعاوى والتتبعات القضائية .

٧ ـ **مديرية الدراسات والتخطيط** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ـ دائرة الدراسات والابحاث .

ب ـ دائرة التخطيط والتنظيم المصرفي .

٨ ـ **مديرية المحاسبة العامة** : وتتألف من الدوائر التالية :

آ ـ **دائرة المحاسبة المركزية** : وتتولى هذه الدائرة الأعمال التالية :

ـ تمسك الدفاتر والسجلات والبطاقـات التي تدون فيهـا القيود

---

(١) عدل اسم هذه المديرية فيما بعد واصبحت تدعى « مديرية التوجيه والمتابعة » .

العائدة لجميع عمليات المديرية العامة وفق نظام المحاسبة الموحد.

- تنظم موازين المراجعة الشهرية والميزانية العامة وحساب الارباح والخسائر .

- تهيء جميع الأوضاع والبيانات الدورية التي تنص عليها أنظمة المصرف وتعليماته أو التي يتوجب تقديمها للجهات الرسمية .

- تنظيم بيانا مقارنا عن وضعية حسابات المصرف بنهاية كل شهر وترفعه الى مجلس الادارة والجهات المختصة .

- تنجز الميزانية العامة للمصرف والحسابات المتممة لها خلال شهرين من تاريخ قفل الحسابات وترفعها الى المدير العام مع تقرير مفصل عن تطور حسابات الميزانية لعرضها على مجلس الادارة .

- تجمع وتدقق وثائق المحاسبة وتصنفها وتحفظها وفق التعليمات الخاصة بذلك .

ب - **دائرة محاسبة العلاقات الخارجية** : وتتولى هذه الدائرة الأعمال التالية :

- تدقيق جميع عمليات الفروع والمراسلين المحررة بالعملات الأجنبية.

- تسجيل العمليات بين الفروع وعمليات الفروع مع المراسلين لها في الخارج في الحسابات الخاصة بها ومسك السجلات والبطاقات العائدة لهذه العمليات .

- انجاز المطابقات العائدة لحسابات الفروع وحسابات المراسلين المحررة بالعملات الأجنبية ومراجعتها وتحري الفروق ومتابعة تسويتها وتصفيتها .

- تنظيم الوضع الدوري للمصرف بالعملات الأجنبية وحسابات المراسلين في الخارج .

جـ ـ **دائرة المراقبة والتدقيق :** وتتولى هذه الدائرة الأعمال التالية :

ـ تدقق جميع العمليات المحاسبية في المديرية العامة قبل تسجيلها في الدفاتر والسجلات والبطاقات .

ـ مراقبة حسابات الفروع بالليرات السورية وتدقيق المطابقات العائدة لهذه الحسابات مع قيود المديرية العامة ومع المصارف ومراجعتها وتحري الفروق ومتابعة تسويتها وتصفيتها .

ـ تدقيق نفقات المصرف بالاستناد الى الاوراق الثبوتية المبررة لعمليات المصرف .

ـ تدقيق ميزانيات الفروع الشهرية والسنوية وذلك بالاستناد الى البيانات التفصيلية المرفقة بها .

ـ مراقبة سيولة أموال المصرف وفروعه ومراقبة صناديق الاحتياط المودعة لدى الفروع لحساب مصرف سورية المركزي واعطاء التعليمات لتغذية الفروع بالأموال اللازمة ونقل الأموال فيما بينها .

ـ تتولى ادارة وحفظ السندات والقيم الجارية بملكية المصرف أو التي يودعها لديه المتعاملون .

ـ القيام بسائر أعمال المراقبة المحاسبية الأخرى التي يعهد بها اليها .

ما في الفروع فإن التنظيم الاداري يشتمل على التقسيمات التالية :

١ ـ **دائرة المحفظة :** وتتألف من الأقسام التالية :

آ ـ قسم الحسم .

ب ـ قسم التحصيل والتأمين .

٢ ـ **دائرة العلاقات الخارجية :** وتتألف من الأقسام التالية :

آ ـ قسم القطع .

ب ـ قسم الاعتمادات المستندية •

جـ ـ قسم تحصيل السندات ووثائق الشحن بالعملات الأجنبية •

د ـ قسم عمليات التصدير الى الخارج •

هـ ـ قسم الكفالات المصرفية •

٣ ـ **دائرة امانة السر** : وتتألف من الأقسام التالية :

آ ـ قسم أمانة سر الفرع •

ب ـ قسم القضايا •

جـ ـ قسم الأخطار والاستعلامات والتسهيلات المصرفية •

د ـ قسم شؤون العاملين •

٤ ـ **دائرة الصندوق والحسابات** : وتتألف من الأقسام التالية :

آ ـ قسم الصندوق •

ب ـ قسم الحسابات الجارية (الدائنة والمدينة) ، (الأوضاع) •

٥ ـ **دائرة المحاسبة والشؤون المالية** : وتتألف من الأقسام التالية :

آ ـ قسم الحسابات الجارية (الدائنة والمدينة) •

ب ـ قسم محاسبة الفرع •

جـ ـ قسم التدقيق والأوضاع والبيانات •

د ـ قسم الشؤون المالية والنفقات •

ثانيا ـ العلاقة المحاسبية بين الفروع فيما بينها ومع الادارة العامة :

سبق أن بينا في بداية هذا الفصل أن التنظيم الاداري للمصرف هو الذي يحدد نوعية النظام المحاسبي الملائم • غير أنه رغم الفوارق الجزئية التي يمكن

ملاحظتها في أسلوب العمل ومعالجة المعلومات من مصرف الى آخر فيمكن القول أن هناك أسلوبين متميزين للتنظيم الاداري وبالتالي المحاسبي للمصارف . الأسلوب الأول يقوم على أساس المركزية في المديرية العامة والأسلوب الآخر يقوم على أساس اعطاء الفروع دوراً أوسع في معالجة عملياتها وإعداد الحسابات الخاصة بها . وسنبين فيما يلي خصائص كل من هذين النظامين من الناحية المحاسبية .

١ ـ نظام المحاسبة المركزية :

تعتمد أغلب المصارف العالمية في الوقت الحاضر نظام المحاسبة المركزية . ويقتضي هذا النظام وجود محاسبة مركزية في المديرية العامة للمصرف قادرة على معالجة البيانات والمعلومات الواردة من الفروع ومن أقسام المديرية العامة نفسها يوماً بيوم ، وإجراء القيود المحاسبية الخاصة بها في دفاتر المحاسبية المركزية . إن دور الفروع في مثل هذا النظام يقوم أساساً على تنفيذ العمليات المصرفية والتعامل مع الزبائن وتنظيم إشعارات القيد المحاسبية الخاصة بها وتجميعها وإرسالها الى مديرية المحاسبة في الادارة المركزية التي تقوم بدورها بتجميع الاشعارات الواردة من جميع الفروع ومعالجتها وتسجيلها في الحسابات المركزية الموحدة للمصرف ككل .

إن هذا النظام يوفر قدراً هاماً من العمليات والقيود المحاسبية من جهة ويعطي الادارة العامة للمصرف إمكانية الاطلاع على تطور أوضاع المصرف بجميع فروعه وحركة حساباته يوماً بيوم من جهة أخرى . غير أن هذا النظام صعب التطبيق عندما يكون للمصرف فروعاً متعددة ومنتشرة في حيز جغرافي واسع إذا لم تتوفر للمصرف وسائل الاتصال السريع والمنتظم من جهة ، ووسائل المعالجة الآلية بواسطة الحاسبات الالكترونية الحديثة التي يمكنها معالجة الاحجام الكبيرة من المعلومات والمعطيات والبيانات المحاسبية بالسرعة اللازمة بشكل دقيق وسليم من جهة أخرى .

والجدير بالذكر أن استخدام الحاسبات الالكترونية الحديثة في المصارف لم يعد مقتصراً في الوقت الراهن على معالجة بعض الأعمال المحاسبية أو مسك حسابات الزبائن أو القروض والسلف ، بل أنها أصبحت تتولى معالجة الجزء الأكبر من

العمليات المحاسبية انطلاقا من اشعارات القيد المنظمة في مختلف الأقسام ، التي يتم تصنيفها ومعالجتها محاسبية وتثبيت البيانات والمعلومات الواردة فيها في مختلف وحدات المعالجة في الحاسب بشكل يمكن معه فيما بعد استخراج موازين المراجعة والبيانات والاوضاع المحاسبية المختلفة وكشوفات حسابات الزبائن .

٢ ـ نظام المحاسبة الخاصة لكل فرع :

ويقوم هذا النظام على أساس مسك كل فرع من الفروع محاسبة خاصة به . وفي نهاية كل شهر ترسل الفروع موازين المراجعة الى المحاسبة المركزية في الادارة العامة التي تقوم بتوحيد معطيات موازين الفروع مع حساباتها الخاصة .

وقد أخذ النظام المحاسبي الموحد للمصارف في القطر العربي السوري بطريقة توفق بين مبادىء النظام المركزي ونظام المحاسبة الخاصة لكل فرع ، فاقتضى أن تمسك المحاسبة المركزية في الادارة العامة بعض الحسابات الرئيسية ، في حين تمسك الفروع حساباتها الخاصة بحيث تظهر نتائج أعمالها من ربح أو خسارة .

وقد جاء في النظام المحاسبي الموحد للمصارف ما يلي :

١ ـ تمسك محاسبة المصارف وفقاً للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وعلى أساس الطريقة المزدوجة المركزية .

٢ ـ يكون للمصرف :

أولا ـ محاسبة مركزية في الادارة العامة .

ثانيا ـ محاسبة مستقلة لكل فرع من فروع المصرف تظهر عملياته الخاصة ونتائج استثماره .

٣ ـ تتولى المحاسبة المركزية في الادارة العامة مسك الحسابات التي تديرها وتوحيد أرصدة الحسابات للفروع والادارة العامة بصورة دورية ولا سيما في نهاية السنة المالية بغية تنظيم الأوضاع العامة للمصرف والبيانات والحسابات الختامية .

وقد حدد النظام الحسابات التي تمسكها المحاسبة المركزية في الادارة العامة كما يلي :

آ ـ حسابات رأس المال والحسابات المتممة لها •

ب ـ الاستثمارات في العقارات والمباني والأوراق المالية والاستهلاكات العائدة لها •

جـ ـ المراسلون في الخارج •

د ـ الفروع •

هـ ـ نفقات وواردات الادارة العامة •

و ـ الحسابات الانتقالية الخاصة بالمحاسبة المركزية •

ز ـ نفقات التأسيس الأولي والفروغ والشهرة •

ح ـ المؤونات وحساب الأرباح والخسائر •

ط ـ الحسابات الأخرى التي تحددها الادارة العامة للمصرف •

٣ ـ لمحة موجزة عن مخطط نظام المعالجة المحاسبية الآلية في نظام المحاسبة المركزية :

تختلف خطوات المعالجة المحاسبية في ظل نظام المحاسبة المركزية من مصرف الى آخر تبعا لنوعية الحاسبات المستعملة ودرجة المركزية في العمليات • غير أن الخطوات الرئيسية والمخطط العام لنظام المعالجة الآلية يمكن أن تكون على الشكل التالي :

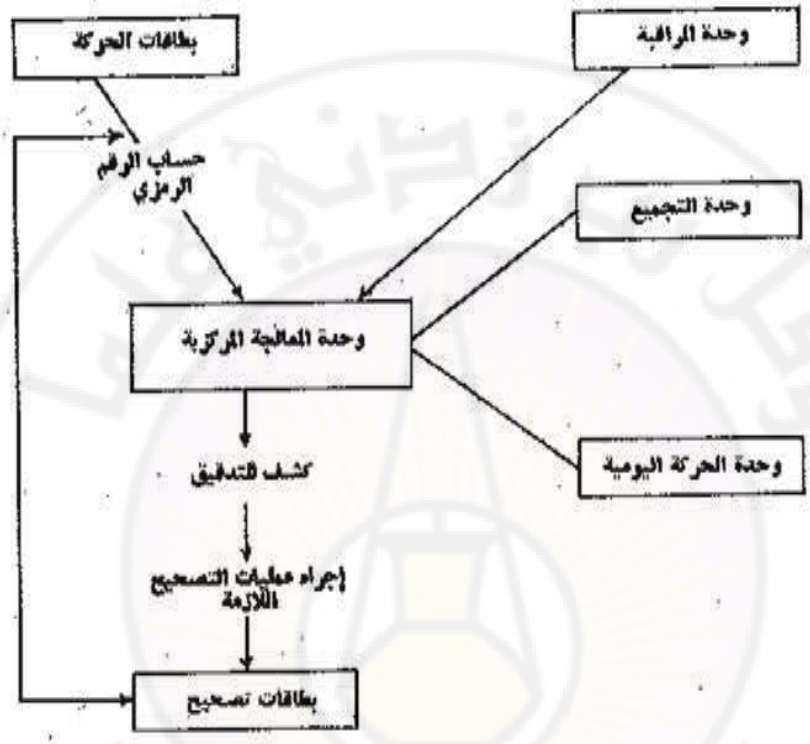
١ ـ المرحلة الاولى : في البداية تتسلم المحاسبة المركزية إشعارات القيد والكشوفات المرفقة بها الواردة من الفروع من جهة ومن مختلف دوائر الادارة

العامة نفسها من جهة أخرى . ويتم في هذه المرحلة تصنيف هذه الوثائق وفقاً للحسابات العائدة لها وتدقيق البيانات والارقام الواردة في الاشعارات والكشوف المرفقة بها ، كما يجري في هذه المرحلة قيد العمليات المحاسبية التفصيلية في الدفاتر أو البطاقات الخاصة غير الممسوكة بواسطة الحاسب الالكتروني . وبانتهاء هذه المرحلة تصبح البيانات جاهزة للارسال الى الحاسب لمباشرة معالجتها بواسطته .

٢ ـ **المرحلة الثانية** : في هذه المرحلة تبدأ أول عمليات المعالجة الآلية على الحاسب ويتم في بدايتها إعداد بطاقات الحاسب أو أية وسيلة أخرى لادخال المعلومات مع العلم بأن كل عملية محاسبية يجب أن تدخل الى الحاسب برقم رمزي يجري إعداده في ضوء المعلومات التالية :

- رقم اليومية .
- رقم الحساب العام .
- رقم الفرع .
- رقم حساب الزبون .
- البيان .
- الحق .
- المبلغ .
- الصفة المحاسبية للعملية (مدينة أو دائنة) .

والجدير بالذكر أن الحاسب الالكتروني يرفض أو يقبل تسجيل العملية تبعا لما إذا كانت نتيجة حساب الرقم الرمزي لها صحيحة أم لا وفقا للبرنامج المعطى له . ومن ثم تتم معالجة العمليات المعطاة للحاسب وفقاً للمخطط التالي :



وهكذا يتبين من هذا المخطط أن المعلومات المحاسبية التي أصبحت على شكل بطاقات خاصة بالحاسب يجري في البداية حساب الرقم الرمزي لها ، ومن ثم تدخل الى وحدة المعالجة المركزية للحاسب التي تعالج هذه المعلومات بالاشتراك مع وحدة المراقبة ، التي تتضمن عادة التعليمات المحاسبية العامة الدائمة المبرمجة في هذه الوحدة . يتم تخزين المعلومات التي تعالجها الوحدة المركزية في وحدتين فرعيتين : وحدة التجميع التي تصنف هذه البيانات وفقا لأرقام الحسابات العائدة لها ، ووحدة الحركة اليومية التي تخزن هذه البيانات حسب طبيعتها المدينة أو الدائنة ، بحيث أن كلا من هاتين الوحدتين تحتوي على نفس المعلومات وإنما مصنفة بشكل مختلف .

في نهاية هذه المرحلة يجري استخراج كشف بالبيانات المدخلة والمعالجة لتدقيق النتائج وتصحيح الأخطاء إن وجدت . في حالة وجود أخطاء يجري إعداد بطاقات تصحيح تدخل مرة جديدة الى الحاسب ليقوم بأجراء عمليات التصحيح اللازمة واستخراج كشوفات مصححة .

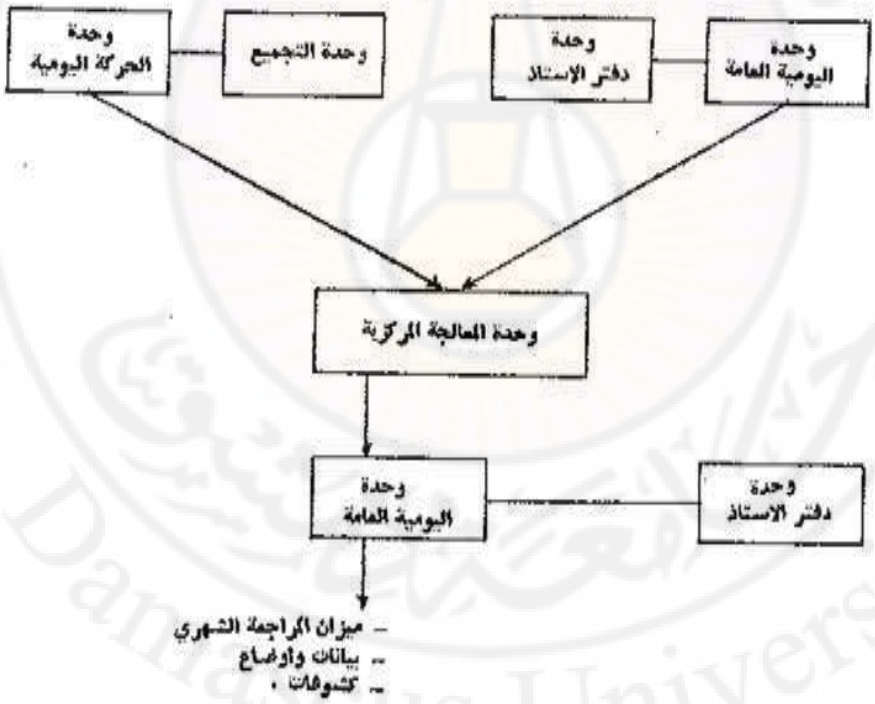
٣ ـ **المرحلة الثالثة** : في هذه المرحلة يتم استخراج البيانات والأوضاع المحاسبية وكشوفات حسابات الزبائن وفق المخطط التالي :



وهكذا يتم استخراج الاوضاع والبيانات وكشوفات حسابات الزبائن من الحاسب نتيجة المعالجة المحاسبية التي تتم في وحدة المعالجة المركزية بالتعاون مع وحدة المراقبة ووحدة التجميع ووحدة الحركة اليومية . كما تتم التعديلات اللازمة على وحدة المراقبة في ضوء المعالجة التي تمت في هذه المرحلة .

٤ ـ **المرحلة الاخيرة :** إضافة الى الوحدات السابقة يحتـــوي الحاسب على وحدة تدعى وحدة (دفتر الاستاذ) ووحدة (اليومية العامة) التي تتجمع فيها المعلومات يوما بيوم طوال أيام الشهر • ومن البديهي أن المعلومات المخزنة في وحدة دفتر الأستاذ هي نفس المعلومات المخزنة في وحدة اليومية العامة مع اختلاف التصنيف في كل منهما •

وهكذا عن طريق معالجة المعلومات الموجودة بادىء الأمـر في وحدة دفتر الاستاذ ووحدة اليومية العامة مع المعلومات الجديدة المدخلة الى وحدة التجميع ووحدة الحركة اليومية تتشكل معلومات جديدة في وحدتي دفتر الأستاذ واليومية العامة بحيث يمكن في نهايـــة الشهر استخراج ميزان المراجعة الشهري وأرصـــدة الحسابات المختلفة •



ثالثاً ـ اليوميـات والسجلات المحاسبية حسـب النظام المحاسبي الموحد :

١ ـ في المحاسبة المركزية :

تمسك المحاسبة المركزية في الادارة العامة جداول عمليات يومية ودفتر يومية عامة ودفاتر استاذ مساعدة ودفتر استاذ عام .

وفي نهاية كل شهر تنظم المحاسبة المركزية ميزاناً عاماً لمحاسبتها الخاصة وميزاناً عاماً موحداً لمحاسبة الادارة العامة والفروع . هذا ويجري تدقيق الموازين العامة الشهرية الواردة من الفروع قبل توحيدها في الميزانية الخاصة بالمحاسبة المركزية.

أما فيما يتعلق بالحسابات المحررة بالعملات الاجنبية فيجري تمييزها حسب نوع العملات وينظم لها ميزان مستقل عن الميزان العام المحرر بالليرات السورية .

ويجري تحويل أرصدة الحسابات المحررة بالعملات الأجنبية الى ليرات سورية بالاسعار المقررة من قبل الادارة العامة وتسجيل القيمة المعادلة لها بالليرات السورية في الميزان العام .

٢ ـ في الفـروع :

تنظم الفروع جداول اجمالية تثبت فيها في نهاية كل يوم العمليات المنفذة لدى الأقسام وذلك بالاستناد الى وثائق المحاسبة وقيود اليوميات المساعدة . ويتوجب على محاسبة الفرع التأكد من صحة المبالغ المدونة في الجداول الاجمالية ومطابقتها على قيود الأقسام قبل تسجيلها في اليومية العامة .

هذا وتمسك محاسبة الفروع دفاتر الأستاذ المساعدة التي تحددها تعليمات الادارة العامة وترحّل قيود اليومية العامة يومياً الى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ العـام .

وتنظم الفروع بنهاية كل شهر ميزاناً شهرياً لحساباتها بالاضافة الى الأوضاع والبيانات الدورية الأخرى المحددة في النظام المحاسبي الموحد .

٣ ــ اليوميـات والسجلات في اقسام الفروع :

آ ــ ينظم لكل نوع من العمليات في الأقسام يوميـة مساعدة تسجل فيهـا العمليات المدينة والدائنة الجاريةخلال اليوم بصورة إفرادية . وتجمع هذه اليوميات يومياً وتثبت مجاميعها في جدول المطابقة اليومي . وعلى القسم المختص التحري عن أسباب وجود الفروق بين الأرقام المسجلة في جدول المطابقـة اليومي وقيود المحاسبة ومعالجتها بالتعاون مع قسم المحاسبة .

ب ــ يجري القيد في اليوميات المساعدة منواقع وثائق المحاسبةأو المستندات الأساسيـة .

جـ ــ يمسك كل قسم من الأقسام كل بحسب إختصاصه حسابات الأستاذ المساعدة العائدة لعملياته .

د ــ تسجل العمليات في دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع وثائق المحاسبة أو المستندات الأساسية ، أو من القيود المثبتة في اليوميات المساعدة .

هـ ــ تطابق أرصدة الأستاذ المساعد مع الحساب المفتوح في الأستاذ العام بصورة دورية وتعالج الفروق بالتعاون بين القسم المختص والمحاسبة .

هذا وتجدر الاشارة الى أن القيود المحاسبية تتم استنادا الى إحدى الوثائق التاليـة :

آ ـ مستند الصرف بالنسبة للنفقات .

ب ـ مستند القبض بالنسبة للمقبوضات .

جـ ـ مستند الدفع بالنسبة للمدفوعات النقدية .

د ـ الشيكات بالنسبة للمبالغ المسحوبة من الحسابات .

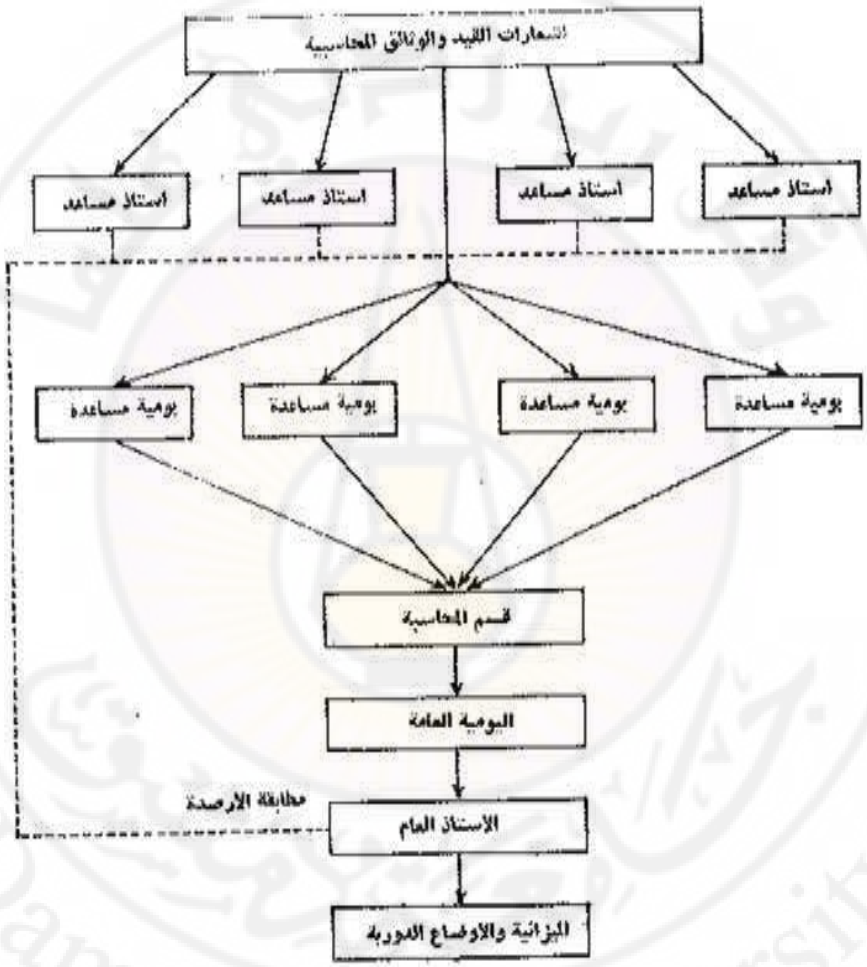
هـ ـ مستند قيد للعمليات غير النقدية .

و ـ الوثائق الأخرى التي تحددها الأنظمة وتعليمات ادارة المصرف .

وينظم مستند قيد لكل من القيود المدينة ولكل من القيود الدائنة . وتؤشر المستندات المحاسبية ووثائقها قبل التنفيذ من قبل الأشخاص الذين تسميهم الادارة بما يفيد صحة العمليات وانطباقها على القوانين والأنظمة وتعليمات المصرف . كما توقع المستندات والوثائق قبل تنفيذها وتسجيلها في قيود المحاسبة من قبل المفوضين بالتوقيع المعتمدين لهذه الغاية .

ولا بد من التنويه أخيرا الى أن جميع وثائق القيد المحاسبية تجمع في نهايـة كل يوم بعد تسجيلها في الحسابات والبطاقات وتدقيقها في مصنف خاص وتصنف حسب تصنيف الحسابات الواردة في النظام المحاسبي ، ويتم حفظ هذه المستندات والوثائق لفترة تحددها ادارة المصرف .

ويمكن تصوير مخطط سير القيود المحاسبية والمطابقة بين الارصدة على الشكل التالي :



الفصل الثالث

الاطـار العـام للحسابات المصرفية

يحتل موضوع تحديد الاطار العام للحسابات ووضع النظام المحاسبي المناسب أهمية خاصة في القطـاع المصرفي نظراً لأسباب متعـددة أهمها : طبيعة العمليات المصرفية نفسها وتعددها وتنوعها ، مكانة المحاسبة نفسهـا في هذا القطاع الذي تتمثل فعاليته كلها في مبالغ وأرقام تأخذ في نهاية المطاف شكل القيد المحاسبي ، وأهمية الدقة والسرعة في التنفيذ والجاهزية الدائمة لتقـديم التقارير والبيانات المستخلصة من القيود المحاسبية . فالنظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته ، إنمـا هو وسيلة لتحقيق هدفين أساسيين : يتمثل الأول منهما في ضبط العمليات المنفذة وإظهار الأوضاع الفعلية لمختلف جوانب فعاليات المصرف بشكل يسمح للادارة بمتابعتها بشكل مستمر ، واتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة في الوقت المناسب ، أما الهدف الثاني فهو انتاج التقارير والاحصائيات والبيانات المحاسبية المطلوبـة ليس لادارة المصرف فقط وانما التي يجب تقديمها لجهات خارجية ، مثل السلطات النقدية والحكومية المختصة والمستثمرين والمتعاملين مع المصرف بشكل عام .

استنادا الى ما سبق يمكننا ابراز الصفات الأساسية للنظام المحاسبي الجيد بالنقاط الرئيسية التالية :

١ ـ الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة المصرف تعكس بأكبر قدر ممكن الأحوال الحقيقية للمصرف ونتائج أعماله الفعلية .

٢ ــ السرعة في إعداد وتجهيز البيانات في الأوقات المناسبة وإمكانية التطوير عن طريق ادخال الآلات المحاسبية والحاسبات كلما اقتضى الأمر ذلك.

٣ ــ ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات المصرف وعن عمليات الصندوق بشكل خاص .

٤ ــ تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم وآخر ، بحيث أن كل عملية تقتضي طبيعتها تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم يكون فيها عمل الموظف التالي أو القسم التالي بمثابة تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم الأول .

٥ ــ أن تكون البيانات أو مستندات القيد للعمليات التي تقتضي طبيعتها أن يتم تداولها بين أكثر من موظف أو أكثر من قسم معدة منذ البداية من أصل وعدد كاف من النسخ تفي باحتياجات هذا التداول .

٦ ــ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الاداري للمصرف وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الادارة المركزية والفروع من جهة وبين الدوائر والأقسام المختلفة للادارة أو للفروع من جهة أخرى .

٧ ــ أخيرا لا بد من أخذ التكلفة المترتبة على نظام محاسبي معين بعين الاعتبار، لأن تكلفة هذا النظام تنعكس بشكل مباشر على تكلفة العمليات المصرفية ونتيجة أعمال المصرف بشكل عام . والجدير بالذكر أن كثيرا من المصارف العالمية أخذت بدراسة ووضع أنظمة خاصة لتكاليف العمليات المصرفية من أجل الوصول الى أعلى مردود ممكن ومعرفة أثر كل نوع من أنواع النشاط على نتيجة أعمال المصرف .

ويتشكل الهيكل العام للحسابات المصرفية عادة من أربع مجموعات رئيسية :

اولا ــ مجموعة الحسابات الشخصية وحسابات الغير : وتشمل هذه المجموعة حسابات الزبائن والمتعاملين مع المصرف ، وحسابات المراسلين في الخارج ،وحسابات المصارف المحلية والمصرف المركزي .

ثانياً ـ مجموعة الحسابات الخاصة بالمصرف أو الحسابات الذاتية : وهي التي تتمثل في الحسابات الخاصة بالمصرف وتوضح تطور موجوداته من الأموال الجاهزة والأموال العينية والأموال القابلة للتجهيز ، مثل حسابات رأس المال والاحتياطيات والمؤونات ، والأموال الجاهزة ، والأوراق المالية ، والأوراق التجارية والموجودات المختلفة ، وحسابات الواردات والنفقات المختلفة .

ثالثاً ـ مجموعات الحسابات الوسيطة أو المؤقتة : وهي عبارة عن الحسابات التي تشكل حلقة الاتصال بين الأقسام المختلفة الى أن يصار الى تسجيل العمليات في حساباتها النهائية أو الحسابات المؤقتة للزبائن وغيرها من العمليات المؤقتة العابرة. وتفتح هذه الحسابات لأغراض التسوية المحاسبية الداخلية بالمصرف ومن أمثلتها : محصلة تسديد سندات التحصيل، الحوالات غير المخصصة ، العمليات قيد التصفية، الديون قيد التسوية ، التأمينات ، الضرائب المقتطعة قيد التسديد وغيرها .

رابعاً ـ مجموعة الحسابات النظامية : وهي مجموعة الحسابات التي لا تمثل موجودات حقيقية للمصرف أو التزامات ثابتة عليه ، وإنما هي حسابات مؤقتة في جوهرها غايتها تتبع بعض عمليات المصرف وأماكن وجود بعض القيم وملاحقة أوضاعها .

الاطار العام للحسابات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف :

صدر النظام المحاسبي الموحد للمصارف في ١٩٦٦/٩/١٠ بغرض توحيد المصطلحات وأسماء الحسابات ، وأسلوب المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات ، وطرق عرض المعلومات في البيانات والاوضاع المحاسبية مما يسهل على الجهات المختصة دراسة الوضع العام للمصارف ومراقبة فعاليتها بصورة مستمرة . كما أن صدور هذا النظام يسمح بتوحيد ميزانيات المصارف المتخصصة واصدار الميزانية الموحدة للمصارف مجتمعة .

وزعت الحسابات في النظام حسب نوعيتها وكذلك حسب القطاعات العائدة لها . فقد جرى التمييز بين عمليات القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع التعاوني

والقطاع الخاص . كما أخذ بعين الاعتبار تحليل هذه الحسابات الى حسابات فرعية بالتمييز بين الفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والعقارية .

وقد جرى اعتماد مبدأ الترقيم العشري لتصنيف الحسابات في المنهاج المحاسبي بشكل يساعد على احداث حسابات فرعية دون أن يتأثر الهيكل العام للمحاسبة .

وقد وزعت الحسابات في المنهاج الى تسع زمر على الشكل التالي :

حسابات الموجودات	الزمر ١ و ٢
حسابات المطاليب	الزمر ٣ و ٤
النفقات العامة للادارة	الزمرة ٥
نفقات الاستثمار	الزمرة ٦
ايرادات الاستثمار	الزمرة ٧
حسابات النتائج	الزمرة ٨
الحسابات النظامية	الزمرة ٩

ويتفرع من الزمر حسابات رئيسية تحمل رقمين ، كما يتفرع من الحسابات الرئيسية حسابات فرعية تحمل ثلاثة أرقام ، ويمكن عند الحاجة أن يتفرع من الحسابات الفرعية حسابات مساعدة تحمل أربعة أرقام .

وهكذا فان ميزانية المصرف تتكون من حسابات الزمر (١ و ٢ و ٣ و ٤) وتشكل الحسابات الفرعية ذات الثلاثة أرقام حسابات الاستاذ العام لهذه الزمر .

تتألف حسابات الاستثمار والنتائج من حسابات الزمر (٥ و ٦ و ٧ و ٨) وتشكل هذه الحسابات حسابات الاستاذ العام لهذه الزمر .

أما الزمرة رقم (٩) فهي تخص الحسابات النظامية التي تتألف حسابات الاستاذ العام الخاصة بها من الحسابات ذات الرقمين .

وفيما يلي الحسابات الرئيسية ذات الرقمين الواردة في المنهاج المحاسبي :

اولا ـ الموجودات (الرمز ١ و ٢) :

١٠ ـ الأموال الجاهزة •
١١ ـ مصرف سورية المركزي •
١٢ ـ المصارف وغرفة التقاص •
١٣ ـ المراسلون في الخارج •
١٤ ـ الادارة العامـة •
١٥ ـ الفـروع •
١٦ ـ محفظة السندات المحسومة •
١٧ ـ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن •
١٨ ـ القيم برسم القبض لأجل قصير •
١٩ ـ القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية •
٢٠ ـ القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة •
٢١ ـ الديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية •
٢٢ ـ التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف •
٢٣ ـ الاستثمارات الماليـة والمساهمات •
٢٤ ـ القيمة المقابلة للقطع الاجنبي •
٢٥ ـ القطع الاجنبي •
٢٦ ـ حسابات التسوية والحسابات الانتقالية •
٢٧ ـ الأموال الثابتة والموجودات الاخرى •
٢٨ ـ القيم العينية المعدة للبيع •
٢٩ ـ الخسـائر •

ثانيا ـ المطاليب (الرمز ٣ و ٤) :

٣٠ ـ الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة •
٣١ ـ الودائع لأجل وودائع التوفير •

٣٣ ـ المصارف وغرفة التقاص .
٣٤ ـ قيم برسم الدفع لأجل قصير .
٣٥ ـ التأمينات المقبوضة .
٣٦ ـ مصرف سورية المركزي .
٣٧ ـ المراسلون في الخارج .
٣٨ ـ الحسابات المجمدة .
٣٩ ـ الأموال المستقرضة .
٤٠ ـ القيمة المقابلة للقطع الاجنبي .
٤١ ـ القطع الاجنبي .
٤٢ ـ الادارة العامة .
٤٣ ـ الفروع .
٤٤ ـ حسابات التسوية والحسابات الانتقالية .
٤٥ ـ المؤن والفوائد المحفوظة .
٤٦ ـ الاستهلاكات .
٤٧ ـ رأس المال والاحتياطيات .
٤٩ ـ الأرباح .

ثالثاً ـ النفقات العامة للادارة (الزمرة ٥) :

وتتضمن هذه الزمرة الحسابات الرئيسية من (٥٠) الى (٥٩) وتتعلق هذه الحسابات بالنفقات ذات الصفة العامة : الرواتب والأجور ومتمماتها ، التعويضات ، نفقات النقل والانتقال ، الأعباء الاجتماعية ، الايجارات والتأمين ، القرطاسية والمطبوعات ، صيانة واصلاح الموجودات ، الرسوم والضرائب والنفقات الاخرى المختلفة .

رابعاً ـ نفقات الاستثمار (الزمرة ٦) :

وهي النفقات التي تنجم عن الاستثمارات والتوظيفات والعمليات المصرفية والتي تتغير تبعاً لحجم عمليات المصرف وتشمل هذه الزمرة الحسابات الرئيسية

من ٦٠ الى ٦٧ التالية : الفوائد المدفوعة ، العمولات المدفوعة ، فروق عمليات القطع ، المؤن ، الاستهلاكات ، النفقات الخاصة بالمستودعات ، نفقات الأموال الخاصة بالمصرف والديون المعدومة .

خامسا ـ ايرادات الاستثمار (الزمرة ٧) :

وتتضمن هذه الزمرة الحسابات الرئيسية من (٧٠) الى (٧٦) وتشمل مختلف أنواع الإيرادات التي يحصل عليها المصرف من العمليات والاستثمارات التي يقوم بها : الفوائد المقبوضة ، العمولات المقبوضة ، فروق عمليات القطع ، ايرادات محفظة الأوراق المالية ، استرداد النفقات العامة للادارة ، الايرادات الخاصة بالمستودعات وإيرادات الأموال الخاصة بالمصرف .

سادسا ـ حسابات النتائج (الزمرة ٨) :

وتشمل هذه الزمرة الحسابات الرئيسية التالية :

٨٠ ـ حساب الاستثمار العام .
٨١ ـ حساب الأرباح والخسائر .
٨٢ ـ نتيجة حساب الأرباح والخسائر .
٨٣ ـ حساب توزيع الأرباح .

سابعا ـ الحسابات النظامية (الزمرة ٩) :

وتتضمن هذه الزمرة الحسابات التي لا تمثل موجودات للمصرف أو التزامات عليه ولا تؤثر على مركزه المالي أو نتيجة أعماله إنما هي مفتوحة لتتبع بعض عمليات المصرف والتذكير بوجود أمانات أو سندات أو غيرها للغير لدى المصرف بصفة الأمانة أو التحصيل .

تتفرع هذه الزمرة الى حسابين رئيسيين : الحساب رقم (٩٠) للحسابات النظامية المدينة والحساب رقم (٩١) للحسابات النظامية الدائنة . ويتفرع كل من هذين الحسابين الى حسابات فرعية ذات ثلاثة أرقام :

٩٠٠ ـ موجودات المصرف المودعة ضمانة لدى الغير .
٩٠١ ـ موجودات المصرف المودعة أمانة لدى الغير .
٩٠٢ ـ الضمانات العينية المقدمة من الغير والمودعة لدى المصرف .
٩٠٣ ـ الكفالات والقبولات .
٩٠٤ ـ عمليات المصرف لدى مصرف سورية المركزي .
٩٠٥ ـ عمليات التحصيل .
٩٠٦ ـ الاعتمادات المستندية .
٩٠٧ ـ الأمانات العينية المودعة في المصرف لحساب الغير .
٩٠٩ ـ حسابات نظامية أخرى .

والجدير بالذكر أن الحسابات المتفرعة عن الحساب الرئيسي (٩١) هي الحسابات المقابلة للحسابات الفرعية العائدة للحساب الرئيسي (٩٠) .

وقد وضع النظام نماذج البيانات والاوضاع والحسابات التي يترتب على الفروع ارسالها الى الادارة المركزية أو التي يترتب على المصارف ككل تقديمها للسلطات المختصة ومواعيد إعداد هذه النماذج وإرسالها .

الفصل الرابع

الهيكل العام لميزانية المصرف

يتألف الهيكل العام لميزانية المصرف ، وكأي مشروع اقتصادي آخر ، من طرفين متقابلين أحدهما للموجودات (الأصول) والآخر للمطاليب (الخصوم) . ويجب أن تنظم ميزانية المصرف بشكل يعطي فكرة واضحة عن مركزه المالي . وباعتبار أن طرف الموجودات من الميزانية يبين التوظيفات وأوجه الاستخدام المختلفة للأموال ، في حين أن طرف المطاليب يظهر المصادر المختلفة التي حصل منها المصرف على أمواله ، فان قراءة طرفي ميزانية المصرف تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المصرف ومصادر تمويله حسب آجال دفعها واستحقاقاتها من جهة وعن بنية التوظيفات والاستخدامات ومدى جاهزيتها وسهولة تحويلها الى نقدية من جهة أخرى .

وتظهر ميزانية المصارف المعدة للنشر وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف على الشكل التالي :

الموجـــودات — الميزانية العامة الختامية للمصرف بتاريخ ..... — المطاليـــب

	الموجـــودات		المطاليـــب
XXX	النقد في الصندوق وفي المركزي .	XXX	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنـة .
XXX	المصارف المحليـة .	XXX	الودائع لأجل وودائع التوفير .
XXX	المراسلون في الخارج .	XXX	المصارف المحليـة .
XXX	محفظة الاوراق التجارية المحسومة .	XXX	القروض والسلف من المركزي واعادة الحسم .
XXX	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية .	XXX	المراسلون في الخارج .
XXX	حسابات مدينة أخرى .	XXX	حسابات دائنـة أخرى .
XXX	الاستثمارات المالية والمساهمات .	XXX	الأموال المستقرضة .
XXX	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية .	XXX	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية .
XXX	الأموال الثابتـة والموجودات الاخـرى (ناقصاً الاستهلاكات) .	XXX	المـؤن .
		XXX	الاحتياطيـات .
		XXX	رأس المـال المدفـوع .
		XXX	الأرباح الصافية
XXX	**مجمـوع الموجـودات**	XXX	**مجمـوع الميزانيـة**
XXX	الحسـابات النظاميـة	XXX	مقابل الحسابات النظامية
XXX	**مجمـوع الميزانيـة**	XXX	**مجمـوع المطاليـب**


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الثالث

الاموال الجاهزة في المصرف

الفصل الاول : مكونات الاموال الجاهزة ومهام قسم الصندوق

الفصل الثاني : القيود المحاسبية لعمليات الصندوق

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

مكونات الاموال الجاهزة في المصرف

ومهـام قسـم الصندوق

تتكون معظم العمليات المصرفية من عمليات قبض للأموال التي ترد الى المصرف على شكل إيداعات في حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية أو من حصيلة بيع العملات الأجنبية وتحصيل السندات التجارية ... ومن عمليات دفع للأموال تنفيذاً لعمليات السحب من حسابات الودائع أو الحسابات الجارية ومنح القروض وحسم السندات التجارية وشراء العملات الأجنبية الخ ... أي أن جزءاً كبيراً من نشاطات المصرف تمر بالصندوق في عمليات قبض ودفع متلاحقة ومستمرة ، الأمر الذي يعطي قسم الصندوق أهميـة خاصـة في المؤسسات المصرفيـة .

أولا ـ الاموال الجاهزة في المصرف :

تتكون الأموال الجاهـزة في المصرف مـن موجودات الصناديق بالليرات السورية ، ومن الرصيد المدين للحساب الجاري للمصرف لدى المصرف المركزي ومن موجودات صندوق النقد الاجنبي والذهب ومن الموجودات من الطوابع السورية والاجنبية ومن أوراق النقد المشبوهة .

وقد صنف النظام المحاسبي الموحد الأموال الجاهزة في الحساب الرئيسي رقم (١٠) الذي يتفرع الى الحسابات الفرعية التالية :

الصندوق بالليرات السورية	الحساب رقم ١٠٠
الحساب الجاري لدى مصرف سورية المركزي	الحساب رقم ١٠١
صندوق النقد الاجنبي والذهب	الحساب رقم ١٠٢
الطـــوابع	الحساب رقم ١٠٣
الطـوابع بالاجنبـي	الحساب رقم ١٠٤
أوراق النقـد المشبوهة	الحساب رقم ١٠٥

ثانيا ـ مهام قسم الصندوق في المصرف :

يعتبر الصندوق أحد أهم مراكز النشاط المصرفي • ففي الصندوق تجري عمليات القبض والدفع نقداً • وتتم عمليات القبض والدفع استناداً الى الاشعارات ، أوامر الدفع ، أو أوامر القبض الصادرة عـن الأقسام المختلفة • وينظم قسم الصندوق بنهاية كل يوم يوميته الخاصـة مرفقة بجميع الوثائـق والاشعارات ومستندات القيد ، ويرسل هذه اليومية الى قسم المحاسبة • ويقوم قسم المحاسبة بعمليات التدقيق والمطابقة بين اليومية الواردة من قسم الصندوق وبين المستندات المرفقة بها ومن ثم يجري القيود اللازمة لهـذه العمليات في الدفاتر المحاسبية المسوكة لديه •

ويكون للمصرف عادة صندوق رئيسي وعدد من الصناديق الفرعية التي يتحدد عددها تبعاً لحجم العمليات اليومي وتعدد الخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه • كما أنه يكون للمصرف صندوق مركزي وصناديق موزعة بين الفروع والشعب التابعة له •

أ ـ مهام الصندوق المركزي للمصرف :

١ ـ يتولى الصندوق المركزي حفظ مخزون المصرف من الأوراق النقدية والنقود المعدنية وإدارة هذه الأموال وتغطية حاجة الفروع واستلام الفائض عنها من الموجودات النقدية •

٢ ـ استلام الموجودات النقدية الفائضة عن حاجة الصناديق الفرعية وتغذيتها بالأموال عند الحاجة .

وينظم الصندوق المركزي بيانات إدخال وإخراج الأموال التي يستلمها وفق النماذج المعدة لهذا الغرض ، مبيناً فيها اسم الجهة المسلمة أو المستفيدة ، وذلك بالاستناد الى اشعارات القيد أو بيانات الادخال والاخراج .

وتتألف عمليات الصندوق بالنسبة للواردات مما يلي :

ـ المقبوضات النقدية المباشرة التي تتجاوز مبلغاً معيناً تحدده الادارة العامة ، ولا يدخل في اختصاص أو صلاحية الصناديق الفرعية .

ـ الواردات من الصناديق الفرعية .

ـ الواردات من صناديق الفروع .

أما الواردات فتتألف مما يلي :

ـ المدفوعات النقدية المباشرة التي تتجاوز مبلغاً معيناً .

ـ المدفوعات في الحساب الجاري لدى المصرف المركزي .

ـ المدفوعات الى الصناديق الفرعية لتأمين حاجتها من الأموال .

ـ الأموال المرسلة الى الفروع .

ب ـ مهام الصناديق الفرعيـة :

تقوم الصناديق الفرعية بقبض ودفع الأموال تبعاً للأنظمة السائدة في المصرف وتبعاً للاعمال الموكولة لها ، وتتولى الصناديق الفرعية الاعمال التالية :

١ ـ المقبوضـات :

آ ـ المبالغ المقبوضة لايداعها في حسابات الودائع والحسابات الجارية للزبائن .

ب ـ المبالغ المقبوضة تسـديداً للذمم المترتبة على الزبائن (تسـديد السندات

المحصومة أو السندات المودعة برسم التحصيل ، أو الحوالات الداخلية أو الخارجية الخ ..) .

جـ ـ تسديد قيم وثائق الشحن العائدة لعمليات الاستيراد وتغطية الاعتمادات المستندية .

د ـ القيمة المقابلة بالليرات السورية لمبيعات العملات الاجنبية .

هـ ـ المبالغ الواردة من الصندوق المركزي .

٢ ـ المدفوعات :

آ ـ دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية .

ب ـ تسديد أوامر الدفع الصادرة عن مختلف أقسام المصرف (حسم ، اعتمادات مستندية ، قطع أجنبي ، الخ ..) .

جـ ـ دفع رواتب وأجور موظفي المصرف والنفقات الادارية المختلفة .

د ـ المبالغ المدفوعة الى الصندوق المركزي .

الفصل الثاني

القيـــود المحاسبية لعمليـــات الصندوق

تسجل المقبوضات في الطرف المدين من حساب الصندوق ، والمدفوعات في الطرف الدائن منه ، وفيما يلي بعض الأمثلة المحاسبية لمقبوضات ومدفوعـات الصندوق .

اولا – المقبوضـــات :

١ – استلام ودائـع :

٦٥٠٠٠		من الصندوق
	٦٥٠٠٠	الى الودائع تحت الطلب
		ودائع تحت الطلب ليوم .....

٥٠٠٠٠		من الصندوق
	٥٠٠٠٠	الى الودائع لأجل
		ودائع لأجل ليوم .....

٤٠٠٠٠		من الصندوق
	٤٠٠٠٠	الى ودائع التوفير
		ودائع توفير ليوم .....

٢ ـ استلام اموال من الفروع :

١٧٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى الفروع	
٥٠٠٠٠	فرع حمص	حـ/جاري
٨٠٠٠٠	فرع حلب	حـ/جاري
٤٠٠٠٠	فرع درعا	حـ/جاري

الاموال الواردة من الفروع بتاريخ .....

---

٣ ـ سحب اموال من المصرف المركزي :

٤٥٠٠٠٠	من الصندوق	
٤٥٠٠٠٠	الى المصرف المركزي	حـ/جاري

الاموال المسحوبة من الحساب الجاري
لدى المصرف المركزي بتاريخ .....

---

٤ ـ تحصيل سندات :

١٦٥٠٠	من الصندوق	
١٦٥٠٠	الى محصلة التسديد	

تحصيل السندات رقم .....

---

٥ ـ بيع عملات اجنبية :

أ ـ القيود بالليرات السورية :

٢٩٩٠	من الصندوق	
٢٩٩٠	الى القيمة المقابلة للنقد الاجنبي	

بيع العملات الاجنبية التالية :

٥٠٠ دولار بسعر ٥٥٠ ق٠س ٢٧٥٠ ل٠س
٣٠٠ فرنك فرنسي بسعر ٨٠ ق٠س ٢٤٠ ل٠س
٢٩٩٠ ل٠س

ب ـ القيـــود بالعمـلات الاجنبيـة :

٥٠٠		من النقد الاجنبي (دولار)
	٥٠٠	الى صندوق النقد الاجنبي
		بيع ٥٠٠ دولار بسـعر ٥٥٠ ق٠س
٣٠٠		من النقد الاجنبي (فرنك فرنسي)
	٣٠٠	الى صندوق النقد الاجنبي
		بيع ٣٠٠ فرنك فرنسي بسعر ٨٠ ق٠س

ثانيـاً ـ المدفوعـــات :

١ ـ دفع شيكات مسحوبة على الحسابات الجارية الدائنة :

١٨٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	١٨٠٠٠	الى الصندوق
		دفع الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية الدائنة بتاريخ .....

---

٢ ـ سـحب ودائـع :

٤٥٠٠٠		من الودائع تحت الطلب
	٤٥٠٠٠	الى الصندوق
		الاموال المسحوبة من الودائع تحت الطلب بتاريخ .....

٣٥٦٠٠		من الودائع لأجل
	٣٥٦٠٠	الى الصندوق
		المبالغ المسحوبة من الودائع لأجل ليوم .....

---

٣ ـ ايداع مبالغ في الحساب الجاري لدى المصرف المركزي :

٥٠٠٠٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
	٥٠٠٠٠٠	الى الصندوق

الاموال المودعة في حسابنا الجاري
لدى المصرف المركزي بتاريخ .....

---

٤ ـ ارسال اموال للفروع :

		من الفروع
١٥٠٠٠٠		من فرع اللاذقية حـ/جاري
٦٥٠٠٠		من فرع دير الزور حـ/جاري
٨٥٠٠٠		من فرع حماه حـ/جاري
	٣٠٠٠٠٠	الى الصندوق

إرسال أموال الى الفروع المذكورة بتاريخ .....

---

٥ ـ حسم السندات التجارية :

٥٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		الى المذكورين
	٤٩٢٥٠	الى الحسابات الجارية الدائنة
	٧٥٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسم سندات)

السندات المحسومة بتاريخ .....

٤٩٢٥٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٤٩٢٥٠	الى الصندوق

سحب مبالغ من الحسابات الجارية الدائنة بتاريخ .....

---

٦ – شـراء عمـلات اجنبيـة :

أ – القيـود بالليرات السورية :

١٦٤٠		من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي
	١٦٤٠	الى الصندوق
		شراء العملات الاجنبية التاليـة :
		٣٠٠ دولار بسعر ٥٤٥ ق٠س ١٠٩٠ ل٠س
		٢٥٠ مارك الماني بسعر ٢٢٠ ق٠س ٥٥٠ ل٠س
		١٦٤٠ ل٠س

ب – القيود بالعملات الاجنبيـة :

٢٠٠		من صندوق النقد الاجنبي
	٢٠٠	الى النقد الاجنبي (دولار)
		شراء ٢٠٠ دولار بسـعر ٥٤٥ ق٠س
٢٥٠		من صندوق النقد الاجنبي
	٢٥٠	الى النقد الاجنبي (مارك الماني)
		شراء ٢٥٠ مارك الماني بسعر ٢٢٠ ق٠س

٧ – دفع رواتب واجور موظفي المصرف :

٥٠٠٠٠		من النفقات العامة
		(رواتب وأجور)
		الى المذكورين
	٤٠٥٠٠	الى الصندوق
	٧٠٠٠	الى التأمينات الاجتماعية
	٢٥٠٠	الى الضريبة على الرواتب والأجور
		رواتب وأجور موظفي المصرف عن شهر .....

مثـــال :

تم في ١٩٧٤/١/١ تأسيس أحد المصارف التجارية برأس مال قدره ستة ملايين ليرة سورية • وقد جرى دفع نصف المبلغ في الصندوق المركزي للمصرف وأودع النصف الآخر في الحساب الجاري لدى المصرف المركزي :

وقد قام المصرف التجاري خلال شهر كانون الثاني ١٩٧٤ بالعمليات التالية :

١ ــ تم شراء عقارات ومباني بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ل•س

٢ ــ تم شراء أثـــاث بمبلغ ٣٦٠٠٠ ل•س

٣ ــ تم شراء وسائط نقل بمبلغ ٢٥٠٠٠ ل•س

٤ ــ حول المصرف الى فرعيه في حلب وحمص المبالغ التالية :

٦٠٠٠٠ ل•س الى فرع حلب

٥٠٠٠٠ ل•س الى فرع حمص

٥ ــ سحب المصرف مبلغ ١٥٠٠٠٠ ل•س من حسابه الجاري لدى المصـرف المركزي •

٦ ــ دفع المصرف رواتب وأجـور موظفيه عن شـهر كانون الثـاني ١٩٧٤ وبلغـت ٢٥٠٠٠ ل•س •

٧ ــ بلغت الودائع لأجل في فرع حلب حتى نهاية الشهر ٣٥٠٠٠٠ ل•س •

٨ ــ بلغت الودائع تحت الطلب في فرع حلب حتى نهاية الشهر ٤٥٠٠٠٠ ل•س •

٩ ــ حسم قسم السندات التجارية في فرع حلب سندات صفقات تجارية قيمتها الاسمية ١٦٠٠٠٠ ل•س ، وقد تم دفع صافي القيمة نقداً للزبائن بعد حسم الفوائد والعمولات البالغة ١٥٠٠٠ ل•س •

١٠ــ سدد من السندات المحســومة لدى فرع حلب مبلـغ ٥٠٠٠٠ ل•س •

المطـــلوب :

١ ــ اجراء القيـــود المحاسبية اللازمة في المحاسبة المركزية للمصرف •

٢ ــ اجراء القيود المحاسبية اللازمة في محاسبة فرع حلـــب •

٣ ــ تصوير حساب الصندوق المركزي وحساب صندوق فرع حلب •

الحـــل :

١ ــ القيود المحاسبية في المحاسبة المركزية للمصرف :

	من المذكورين	
٣٠٠٠٠٠٠	من الصندوق	
٣٠٠٠٠٠٠	من المصرف المركزي	حـ/جاري
٦٠٠٠٠٠٠	الى رأس المـــال	
	دفع رأسمال المصرف	

	من المذكورين	
١٥٠٠٠٠	من العقارات والمباني	
٣٦٠٠٠	من الأثاث	
٢٥٠٠٠	من وسائط النقـــل	
٢١١٠٠٠	الى الصندوق	
	شراء عقارات ومباني وأثاث ووسائط نقل	
	ودفع قيمتها نقـــداً	

١٥٠٠٠٠	من الصندوق	
١٥٠٠٠٠	الى المصرف المركزي	حـ/جاري
	سحب أموال من الحساب الجاري	
	لدى المركزي بتاريخ	

من الفروع

٦٠٠٠٠	من فرع حلب حـ/جاري	
٥٠٠٠٠	من فرع حمص حـ/جاري	
	الى الصندوق	١١٠٠٠٠

تحويل أموال الى فروع حلب وحمص بتاريخ .....

٢٥٠٠٠	من النفقات العامة	
	(رواتب وأجور)	
	الى الصندوق	٢٥٠٠٠

دفع رواتب وأجور موظفي المصرف
عن شهر كانون الثاني ١٩٧٤

---

٢ ـ القيود المحاسبية لدى فرع حلب :

٣٥٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى الودائع لأجل	٣٥٠٠٠٠

ودائع لأجل لغاية ١٩٧٤/١/٣١

٤٥٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى الودائع تحت الطلب	٤٥٠٠٠٠

الودائع تحت الطلب لغاية ١٩٧٤/١/٣١

١٦٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		(سندات صفقات تجارية)
		الى المذكورين
١٤٥٠٠٠		الى الصندوق
١٥٠٠٠		الى ايرادات الاستثمار (فوائد وعمولات)

حسم سندات صفقات تجارية لغاية ١٩٧٤/١/٣١

٥٠٠٠٠		من الصندوق
٥٠٠٠٠		الى محفظة السندات المحسومة

تسديد قيمة سندات محسومة لغاية ١٩٧٤/١/٣١

٦٠٠٠٠		من الصندوق
٦٠٠٠٠		الى المديرية العامة ح/جاري

استلام مبالغ محولة من المديرية العامة بتاريخ .....

٢ ـ فتح حسابات الصنـــدوق :

ح/ الصندوق المركزي

٣٠٠٠٠٠٠	الى رأس المال	١٥٠٠٠٠	من العقارات
١٥٠٠٠٠	الى المركزي ح/جاري	٣٦٠٠٠	من الأثاث
		٢٥٠٠٠	من وسائط النقل
		٢٥٠٠٠	من النفقات العامة
		١١٠٠٠٠	من الفروع
		٣٤٦٠٠٠	
		٢٨٠٤٠٠٠	الرصيد المدين
٣١٥٠٠٠٠		٣١٥٠٠٠٠	

حـ/ صندوق فرع حلب

٣٥٠٠٠٠	الى الودائع لأجل	١٤٥٠٠٠	من محفظة السندات المحسومة
٤٥٠٠٠٠	الى الودائع تحت الطلب		
٦٠٠٠٠	الى المديرية العامة حـ/جاري		
٥٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة	٧٦٥٠٠٠	الرصيد المدين
٩١٠٠٠٠		٩١٠٠٠٠	

Damascus University

الباب الرابع

الودائع والحسابات الجارية الدائنة

الفصل الاول : الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .

الفصل الثاني : الودائع لاجل وودائع التوفير .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تعتبر الودائع أحد أهم مصـادر تمويل العمليات المصرفية ، وتشـكل مع الحسابات الجارية واحداً من أهم الأقسام في المصرف . ويمكن تمييز الودائع حسب آجالها الى ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع توفير . واستناداً الى ذلك فإن تركيب الكتلة الاجمالية للودائع يحدد الى درجة كبيرة نوع عمليات الاقراض والتسليف التي يستطيع المصرف القيام بها .

والودائع هي ذلك الجزء من المداخيل الذي يمتنع أصحابه عن إنفاقه والذي يوجهونه الى المصارف لايداعه فيها الى حين الحاجة بدل اكتنازه في صناديقهم . ومن هنا فإن الودائع تعتبر جزءاً هاماً من مجمل الادخار الوطني ، وتعتبر المصارف بالتالي واحدة من أهم الأوعية الادخارية في بلد ما .

وتختلف الوديعة عن الحساب الجاري الدائن في أن الأولى تأتي عادة من الأفراد العاديين الذين يدخرون قسماً من مداخيلهم ويودعونه في المصارف ، في حين أن الحساب الجاري يدخل في مفهوم التسهيلات التي تقدمها المصارف لزبائنها من أصحاب الفعاليات الاقتصادية ولا يفتح إلا لهذه الفئة من الزبائن .

وسنأتي على دراسة هذه المواضيع في الفصلين التاليين :

الفصل الاول : الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .

الفصل الثاني : الودائع لأجل وودائع التوفير .

الفصل الأول

الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة

خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف الحساب الرئيسي رقم (٣٠) في طرف المطاليب للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة • ولهذا الحساب عدة حسابات فرعية للتمييز بين القطاعات المختلفة : قطاع عام ، قطاع مشترك ، قطاع تعاوني ، قطاع خاص • وكذلك يوجد للحسابات الفرعية عدة حسابات تحليلية للتمييز بين مختلف أنواع الودائع •

وبالرغم من تصنيف الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة في حساب واحد ، فإن هناك فروقاً جوهرية بين الوديعة تحت الطلب والحساب الجاري الدائن أهمها :

١ ــ يودع الأشخاص أموالهم في حساب للودائع تحت الطلب أو « حساب شيكات » بغرض استعمالها في حياتهم الخاصة العادية ، ويكون حساب الودائع دائناً على الدوام حيث لا يجوز السحب منه إلا في حدود الرصيد الموجود • وحساب الودائع قليل الحركة عادة وحركة الإيداع فيه والسحب منه تكون متباعدة نسبياً •

٢ ــ يشكل الحساب الجاري عقداً قانونياً بين المصرف وزبائنه من أصحاب الفعاليات الاقتصادية يتفق بموجبه الطرفان على القيام بمعاملات متبادلة بينهم بحيث يصبح كل منهما مديناً أو دائناً للآخر نتيجة هذه العمليات الجارية •

ويمكن تعريف الحساب الجاري « بأنه الحساب الذي يتضمن معاملات متبادلة بين شخصين بحيث يصبح أحدهما مديناً للآخر أحياناً ، ويصبح أحياناً أخرى دائناً له نتيجة لهذه العمليات التي تصفى مرة واحدة في نهاية فترة معينة وعندئذ يتحدد المركز النهائي بين هذين الشخصين ولا يظهر إلا الرصيد الذي يمثل مديونية أحد الطرفين للطرف الآخر » .

٣ ـ بخلاف حساب الودائع يرتكز الحساب الجاري عادة الى عقد فتح اعتماد لصالح الزبون نظراً لأن هذا الحساب مرتبط بالطبيعة الاقتصادية لفعالية الزبـون .

٤ ـ يكون الحساب الجاري دائم الحركة مما يستدعي إجراء القيود بكثرة في طرفي الحساب المدين والدائن . كما أن رصيد الحساب الجاري يمكن أن يكون دائناً أو مديناً شريطة أن لا يزيد الرصيد المدين عن الحدود المحددة من قبل ادارة المصرف في نص الموافقة على فتح الاعتماد .

اولا ـ العمليات في الحسابات الجارية :

تتأثر الحسابات الجارية زيادة أو نقصاناً بعدد من العمليات المصرفية ، أهمها :

١ ـ المدفوعات النقدية :

وتمثل المبالغ التي يدفعها صاحب الحساب نقداً في حسابه لدى المصرف .

٢ ـ المسحوبات النقدية :

وتتم هذه المسحوبات إما بموجب شيكات أو بموجب أوامر دفع . ويكون السحب بموجب شيكات لأمر صاحب الحساب أو لأمر شخص آخر . ويشترط لدفع الشيك أن يكون لصاحب الحساب رصيد جاهز بتاريخ تقديم الشيك للمصرف ، وأن تتوفر في الشيك الشروط القانونية من حيث ذكر المبلغ واضحاً رقماً وكتابة ، وأن يكون موقعاً من قبل صاحب الحساب ، وعدم وجود حك أو شطب ، وذكر تاريخ الشيك ... الخ . أما أوامر الدفع فتنظم من قبل صاحب

الحساب أمام الموظف المختص وتوقع من قبله ثم تسجل في حساب الزبون ، وترسل بعد ذلك الى الصندوق لدفعها الى صاحبها .

٣ ـ القيود المحاسبية الصادرة عن الاقسام الاخرى :

تنفذ الأقسام المختلفة في المصرف عمليات عديدة يكون لكثير منها عادة علاقة مع الحسابات الجارية . تقوم هذه الأقسام بتنظيم إشعارات القيد (المدينة أو الدائنة) العائدة لهذه العمليات وترسلها الى شعبة الأوضاع لتسجيلها فوراً في حساب كل زبون والتأشير عليها . تدقق الاشعارات وترسل بعد ذلك مع الوثائق الاخرى الى قسم المحاسبة لتسجيلها في القيود المحاسبية للمصرف .

٤ ـ التحويل بين الحسابات الجارية :

تنظم أوامر التحويل من أجل تحويل مبلغ من حساب زبون الى حساب زبون آخر لدى المصرف نفسه . وترد أوامر التحويل الى شعبة الأوضاع التي تتولى تنفيذها وتنظيم إشعارات القيد المدينة أو الدائنة لهذه العمليات .

٥ ـ وقف الحسابات وحساب الفوائد :

تستفيد معظم الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب من الفوائد التي يمنحها المصرف لزبائنه . وتوقف الحسابات وتحسب فوائدها في آخر يوم من شهري حزيران وكانون الأول من كل عام . ويرسل المصرف الى زبائنه كشوفاً بالحسابات بعد إضافة الفوائد عليها ، وتعتبر هذه الكشوف صحيحة إذا لم يعترض أصحابها على صحتها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامهم لها .

ولما كانت المصارف ترغب بمعرفة نتيجة استثمارها وعملياتها في نهاية كل شهر ، فانها تلجأ الى تشكيل مؤونات للفوائد الدائنة ، وتحتسب هذه المؤونات على أساس معدل فائدة وسطي لمجموع أرصدة الحسابات الدائنة .

ويتم إحتساب الفوائد وفق إحدى الطرق الثلاث التالية :

أ ـ الطريقة المباشرة او المستقيمة : ويجري حساب الفوائد بموجب هذه الطريقة لكل عملية على حدة اعتباراً من تاريخ استحقاقها وحتى تاريخ قفل

الحسابات ، بحيث نحصل على فائدة مدينة أو دائنة لكل عملية وحسب طبيعة تلك العملية ويكون رصيد الفوائد النهائي هو نتيجة التفاضل بين الفوائد الدائنة والمدينـــة .

ب ـ الطريقة غير المباشرة : وتقوم على أساس حساب الفائدة للعمليات من تاريخ استحقاق العملية حتى أي تاريخ آخر سابق يتخذ أساساً للحساب . ومن ثم يجري احتساب الفوائد المتعلقة بنفس العملية من الفترة الواقعة بين التاريخ المتخذ أساساً للحساب وبين تاريخ إقفال الحساب . ويجري بعد ذلك طرح الفوائد الناتجة عن العملية الأولى من الفوائد الناتجة من العملية الثانية بحيث نصل الى الفائدة الحقيقية للعملية .

جـ ـ الطريقة الهامبورغية : وتسمى هذه الطريقة بطريقة الأرصدة وتقوم على أساس استخراج رصيد الحساب بعد كل عملية وحساب الفوائد على هذا الرصيد للفترة الواقعة بين تاريخ استخراج الرصيد وتاريخ الرصيد التالي وهكذا ، بحيث تقابل الأرصدة الدائنة فوائد دائنة والأرصدة المدينة فوائد مدينة ويكون رصيد الفوائد النهائي هو نتيجة التفاضل بين الفوائد الدائنة والمدينة .

والجدير بالذكر أن عمليات حساب الفوائد على الحسابات تتم آلياً بواسطة الآلات المحاسبية التي شاع استعمالها في المصارف . ويبلغ معدل الفائدة عـلى الودائع تحت الطلـب والحسابات الجارية الدائنـة في مصارف القطر حالياً (٤٪) سنوياً .

ثانياً ـ القيود المحاسبية لعمليات الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب :

١ ـ قيـود الايـداع :

أ ـ الايـداع نقـداً :

٥٠٠٠		من الصندوق
	٥٠٠٠	الى ودائع تحت الطلـب
		أو الى حسابات جارية دائنـة
		إيداع في الحساب رقم .....

ب ـ الايداع بالتحويل من حساب الى حساب :

٣٥٠٠		من حسابات جارية دائنة
		(اسم الزبون المحول)
	٣٥٠٠	الى حسابات جارية دائنة
		(اسم الزبون المحول اليه)

تحويل من الحساب رقم ..... الى الحساب رقم .....

---

٢ ـ قيود المسحوبات :

أ ـ المسحوبات النقدية :

١١٥٠٠		من ودائع تحت الطلب
		أو من حسابات جارية دائنة
	١١٥٠٠	الى الصندوق

المسحوبات النقدية بتاريخ .....

ب ـ المسحوبات بواسطة اوامر الدفع :

ـ عند اصدار امر الدفع

٢٠٠٠		من حسابات جارية دائنة
		(اسم الزبون الآمر بالدفع)
	٢٠٠٠	الى أوامر الدفع

أمر الدفع رقم ..... تاريخ .....

ـ عند تسديد المبلغ الى المستفيد

٢٠٠٠		من أوامر الدفع
	٢٠٠٠	الى الصندوق
		أو الى حسابات جارية دائنة
		(اسم الزبون المستفيد)

تسديد أمر الدفع رقم .....

---

٣ ـ التحويل بين الحسابات الجارية الدائنة المفتوحة لدى الفروع :

أ ـ لدى الفرع المرسل :

٤٥٠٠		من حسابات جارية دائنة
		الى الفروع
	٤٥٠٠	الى فرع ..... حـ/جاري
		تحويل من الحساب الجاري رقم .....
		لأمر ..... بتاريخ .....

ب ـ لدى الفرع المرسل اليـه :

٤٥٠٠		من الفروع
		من فرع ..... حـ/جاري
	٤٥٠٠	الى حسابات جارية دائنة
		(اسم الزبون المحـول إليـه)
		أو الى الصندوق

---

٤ ـ قيود الفوائد الدائنـة :

تضاف الفوائد المتحققة الى الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب في منتصف ونهاية كل عام وذلك بعد اقتطاع الضريبة على ريع رؤوس الأموال المتداولة وتسجيلها في حساب مؤقت ريثما يتم دفعها الى خزينة الدولة . وتعمد المصارف عادة الى تشكيل مؤونات شهرية للفوائد على الحسابات الجارية الدائنة والودائع تحت الطلب وذلك من أجل معرفة نتيجة استثمارها الشهري بشـكل تقريبي . ويتم حساب هذه المؤونات بتطبيق معدل فائدة وسطي على مجموع أرصدة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .

وتتم القيود المحاسبية في الحالتين على الشكل التالي :

آ ـ تسجيل الفوائد عند وقف الحسابات بدون تشكيل مؤونات شهرية :

	من نفقات الاستثمار	
٥٠٠٠٠	فوائد حسابات جارية دائنة	
٢٥٠٠٠	فوائد ودائع تحت الطلب	
	الى المذكورين	
	الى الحسابات الجارية الدائنة	٤٧٠٠٠
	الى ودائع تحت الطلب	٢٣٥٠٠
	الى حسابات مؤقتة وتحت التسوية	٤٥٠٠
	(ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)	

تسجيل الفوائد للحسابات العائدة لها

ب ـ القيود في حالة تشكيل مؤونات شهرية للفوائد :

ـ في نهاية كل شهر :

	من نفقات الاستثمار	
١٢٠٠٠	فوائد حسابات جارية دائنة	
	الى مؤونة الفوائد على الحسابات الجارية الدائنة	١٢٠٠٠

ـ وفي نهاية كل ستة اشهر يجري القيد التالي :

٦٠٠٠٠	من مؤونة الفوائد على الحسابات الجارية الدائنة	
	الى المذكورين	
	الى الحسابات الجارية الدائنة	٥٥٥٠٠
	الى حسابات مؤقتة وتحت التسوية	٤٥٠٠
	(ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)	

تسجيل الفوائد لحسابات أصحابها

الفصل الثاني

الودائع لأجل وودائع التوفير

صنف النظام المحاسبي الموحد للمصارف الودائع لأجل وودائع التوفير في الحساب الرئيسي رقم (٣١) في طرف المطاليب .

ويقصد بالودائع لأجل الأموال النقدية التي يحدد لها عند إيداعها تاريخ استرداد معين لا يجوز للمودع سحبها قبل هذا التاريخ . كما يحدد معدل الفائدة المقرر لهذه الودائع حسب فترة الإيداع بحيث يزداد معدل الفائدة كلما ازدادت فترة الإيداع . ولا يجوز للمودعين سحب ودائعهم قبل انقضاء فترة الإيداع المحددة مسبقاً ، إلا أنه يمكن لأصحاب هذه الودائع الاقتراض من المصرف بضمانة ودائعهم . وتعتبر الودائع لأجل من المصادر الهامة لتمويل العمليات المصرفية نظراً لاستقرارها مما يساعد المصرف على إعداد خطته في الإقراض والتسليف .

وتتراوح مدد الودائع لأجل عادة بين ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على الأكثر . وقد حددت معدلات الفائدة على الودائع لأجل في سورية بـ ٧٪ للودائع لأجل لا يقل عن ستة أشهر و ٨٪ للودائع لأجل لا يقل عن سنة . تضاف الفوائد المستحقة للودائع لأجل الى هذه الودائع بتاريخ الاستحقاق ، وفي نهاية الدورة المحاسبية تؤخذ مؤونات لفوائد الودائع لأجل التي يكون تاريخ استحقاقها في وقت لاحق لتاريخ انتهاء الدورة المحاسبية وذلك عن الفترة الواقعة بين تاريخ الايداع وتاريخ إغلاق الحسابات .

أما نظام ودائع التوفير فيتوجه أكثر ما يكون الى صغار المدخرين كالموظفين

والعمال وصغار الكسبة . ويدل إنتشار ودائع التوفير على نمو العادة المصرفية لدى الأفراد مما يساهم بشكل إيجابي في تجميع المدخرات الشعبية ووضعها في خدمة الاقتصاد القومي . ويحدد عادة حد أدنى وحد أعلى لمبلغ ودائع التوفير .

يسلم المصرف لكل مودع دفتراً للتوفير غير قابل للتحويل تسجل فيه مبالغ الإيداعات وما يستحق عليها من فوائد ، وكذلك المبالغ التي يسحبها صاحب الحساب .

وتحسب الفوائد على المبالغ المودعة في حسابات التوفير اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ الايداع . كما أن المبالغ التي تسحب خلال الشهر يوقف حساب الفوائد عنها اعتباراً من أول الشهر الذي سحبت فيه ، أي أنها تستحق الفوائد حتى نهاية الشهر السابق لتاريخ سحبها فقط . هذا وتضاف الفوائد الى أرصدة حسابات التوفير مرتين في العام ، في نهاية شهر حزيران وفي نهاية شهر كانون الأول .

المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لأجل وودائع التوفير :

لا تختلف القيود المحاسبية المتعلقة بعمليات حسابات الودائع لأجل وودائع التوفير في جوهرها عن القيود الخاصة بعمليات الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة .

وفيما يلي بعض الأمثلة :

١ ـ قيود الايداع :

١٠٠٠٠		من الصندوق
	١٠٠٠٠	الى الودائع لأجل

أو بالنسبة لودائع التوفير

٥٠٠٠		من الصندوق
	٥٠٠٠	الى ودائع التوفير

٢ ـ قيـود السـحب :

١٥٠٠٠		من الودائع لأجل
	١٥٠٠٠	الى الصندوق (نقداً)
		أو الى الحسابات الجارية الدائنة (في حال إيداع المبالغ المسحوبة من الودائع لأجل في الحسابات الجارية الدائنـة)

أما بالنسبة لودائع التوفير فيكون القيد على الشكل التالي :

٦٠٠٠		من ودائـع التوفـير
	٦٠٠٠	الى الصندوق

٣ ـ الفوائـد :

كما هي الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة تضاف الفوائد الى ودائع التوفير في نهاية شهري حزيران وكانون الأول من كل عام . أما بالنسبة للودائع لأجل فتضاف الفوائد إليها بتاريخ الاستحقاق ، كما تلجأ المصارف في أغلب الأحيان الى حساب مؤونة للفوائد بنهاية كل شهر وتسوى هذه المؤونات عند وقف الحسابات بنهاية شهر حزيران ونهاية شهر كانون الأول . وتكون القيود على الشكل التالي :

٢ ـ عند تشكيل المؤونات بنهاية كل شهر :

		من نفقات الاستثمار
٥٠٠٠٠		من فوائد ودائع لأجل
	٥٠٠٠٠	الى مؤونة فوائد ودائع لأجل

		من نفقات الاستثمار
٢٥٠٠٠		من فوائد ودائع توفير
	٢٥٠٠٠	الى مؤونة فوائد ودائع توفير

ب ـ عند استحقاق الوديعة لأجل أو بتاريخ اقفال الحسابات :

٥٠٠٠٠		من مؤونة فوائد ودائع لأجل
		الى المذكورين
	٤٦٢٥٠	الى الودائع لأجل
	٣٧٥٠	الى حسابات مؤقتة وتحت التسوية
		(ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)

٢٥٠٠٠		من مؤونة فوائد ودائع توفير
		الى المذكورين
	٢٣١٢٥	الى ودائع التوفير
	١٨٧٥	الى حسابات مؤقتة وتحت التسوية
		(ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)

مثـال عمـلي :

في أول كانون الثاني ١٩٨٠ ظهرت الأرصدة التالية في حسابات الأستاذ العام لأحد المصارف التجارية :

الحسابات الجارية الدائنة	٦٨٥٠٠٠٠ ل.س
الودائـع لأجـل	٧٥٠٠٠٠ ل.س
ودائـع التوفـير	٤٢٥٠٠٠ ل.س

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٠ :

اولا ـ بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة :

١ ـ لقد أودع الزبائن في حساباتهم الجارية مبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ ل.س ، وقد تمت عمليات الايداع على الشكل التالي :

١٥٠٠٠٠٠	إيداع نقـدي
٢٢٥٠٠٠٠	حوالات واردة من الفروع

٢ ــ سحب خلال الفترة مبلغ ١٦٥٠٠٠٠ ل٠س وذلك على الشكل التالي :

٦٥٠٠٠٠	مسحوبات نقدية
٥٠٠٠٠٠	مسحوبات بموجب أوامر دفع
٥٠٠٠٠٠	أوامر تحويل على حسابات جارية لدى الفروع •

٣ ــ بلغت الفوائد المقدرة على أرصدة الحسابات الجارية بنهاية الشهر ١٥٠٠٠ ل٠س •

ثانياً ــ بالنسبة للودائع لأجل وودائع التوفير :

١ ــ بلغت المبالغ المودعة خلال الفترة في حسابات الودائع لأجل ١٧٥٠٠٠ ل٠س سددت على الشكل التالي :

٥٠٠٠٠	سددت من الحسابات الجارية الدائنة •
١٢٥٠٠٠	نقداً

٢ ــ بلغت المبالغ المودعة نقداً في حسابات التوفير ٧٥٠٠٠ ل٠س •

٣ ــ سحب من ودائع التوفير خلال الفترة مبلغ ١٢٥٠٠٠ ل٠س •

٤ ــ بلغت الفوائد المقدرة على الودائع لأجل حتى نهاية الشهر ٧٠٠٠ ل٠س •

٥ ــ بلغت الفوائد المقدرة على ودائع التوفير حتى نهاية الشهر ٥٠٠٠ ل٠س •

ملاحظة : تسجل الفوائد المقدرة بنهاية الشهر في حساب مؤونة الفوائد ريثما يتم تسجيلها على الحسابات العائدة لها عند وقف الحسابات •

المطلوب :

آ ــ إجراء القيود المحاسبية في يومية المصرف للعمليات السابقة •

ب ــ تصوير الحسابات العامة للحسابات الجارية الدائنة والودائع لأجل وودائع التوفير ، وحسابات مؤونات الفوائد ، وحساب الصندوق •

الحـــل :

١ ـ القيـود المحاسـبية :

	من المذكورين	
١٥٠٠٠٠٠	من الصندوق	
٢٢٥٠٠٠٠	من الفروع ، فرع ..... حـ/جاري	
	الى الحسابات الجارية الدائنة	٣٧٥٠٠٠٠

الودائع النقدية في الحسابات الجارية الدائنة
وحوالات الفروع لحساب زبائن المصرف

١٦٥٠٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة	
	الى المذكورين	
	الى الصندوق	٦٥٠٠٠٠
	الى أوامر الدفـع	٥٠٠٠٠٠
	الى الفروع ، فرع ..... حـ/جاري	٥٠٠٠٠٠

المسحوبات من الحسابات الجارية الدائنة ، نقـداً أو بموجب
أوامر دفع أو بموجب حوالات لحساب مستفيدين لدى الفـروع

٥٠٠٠٠٠	من أوامر الدفـع	
	الى الصندوق	٥٠٠٠٠٠

تسديد أوامر الدفع نقـداً

	من نفقات الاستثمار	
١٥٠٠٠	من فوائد الحسابات الجارية الدائنة	
	الى مؤونة فوائد الحسابات الجارية الدائنة	١٥٠٠٠

المؤونات المشكلة لفوائد الحسابات الجارية الدائنة
عن شهر كانون الثاني ١٩٨٠

من المذكورين
١٢٥٠٠٠ من الصندوق
٥٠٠٠٠ من الحسابات الجارية الدائنة
١٧٥٠٠٠ الى الودائع لأجل
المبالغ المودعة لأجل نقداً أو عن طريق التحويل
من الحسابات الجارية الدائنة

٧٥٠٠٠ من الصندوق
٧٥٠٠٠ الى ودائع التوفير
المبالغ المودعة نقداً في حسابات التوفير

١٢٥٠٠٠ من ودائع التوفير
١٢٥٠٠٠ الى الصندوق
المسحوبات النقدية من ودائع التوفير

من نفقات الاستثمار
٧٠٠٠ من فوائد ودائع لأجل
٧٠٠٠ الى مؤونة فوائد ودائع لأجل
المؤونة المشكلة لفوائد الودائع لأجل
عن شهر كانون الثاني ١٩٨٠

من نفقات الاستثمار
٥٠٠٠ من فوائد ودائع التوفير
٥٠٠٠ الى مؤونة فوائد ودائع التوفير
المؤونة المشكلة لفوائد ودائع التوفير
عن شهر كانون الثاني ١٩٨٠

---

٢ ـ تصوير الحسابات :

الحسابات الجارية الدائنة

٦٥٠٠٠٠٠	الى الصندوق	٦٨٥٠٠٠٠	رصيد أول المدة
٥٠٠٠٠٠	الى أوامر الدفع	١٥٠٠٠٠٠	من الصندوق
٥٠٠٠٠٠	الى الفروع	٢٢٥٠٠٠٠	من الفروع
٥٠٠٠٠	الى الودائع لأجل		
١٧٥٠٠٠٠		١٠٦٠٠٠٠٠	
٨٩٠٠٠٠٠	الرصيد الدائن		
١٠٦٠٠٠٠٠			

حساب الودائع لأجل

١٠٠٠٠٠٠	الرصيد الدائن	٧٥٠٠٠٠	رصيد أول المدة
		١٢٥٠٠٠	من الصندوق
		٥٠٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
		٧٥٠٠٠	من الصندوق
		١٠٠٠٠٠٠	

حساب ودائع التوفير

١٢٥٠٠٠	الى الصندوق	٤٣٥٠٠٠	رصيد أول المدة
٣٧٥٠٠٠	الرصيد الدائن	٧٥٠٠٠	من الصندوق
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

حساب الصندوق

١٥٠٠٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة	٦٥٠٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
١٢٥٠٠٠	الى الودائع لأجل	٥٠٠٠٠٠	من أوامر الدفع
٧٥٠٠٠	الى ودائع التوفير	١٢٥٠٠٠	من ودائع التوفير
		١٢٧٥٠٠٠	
		٤٢٥٠٠٠	**الرصيد المدين**
١٧٠٠٠٠٠		١٧٠٠٠٠٠	

حساب مؤونات فوائد ودائع لأجل

٧٠٠٠	**الرصيد الدائن**	٧٠٠٠	من فوائد ودائع لأجل

حساب مؤونات فوائد ودائع التوفير

٥٠٠٠	**الرصيد الدائن**	٥٠٠٠	من فوائد ودائع التوفير

حساب مؤونات فوائد الحسابات الجارية الدائنة

١٥٠٠٠	**الرصيد الدائن**	١٥٠٠٠	من فوائد الحسابات الجارية الدائنة


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الخامس

القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة

الفصل الاول : التسهيلات الائتمانية ومهام مديرية التسليف في المصرف .

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية .

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تشكل عمليات الإقراض والتسليف جزءاً هاماً وكبيراً من فعالية المصارف وتوفر لها إيرادات وفيرة . وتستخدم المصارف جزءاً كبيراً من الأموال الموضوعة تحت تصرفها من ودائع بأنواعها وأموال خاصة في منح القروض والسلف المتنوعة لزبائنها .

ومن جهة أخرى تشكل التسهيلات الإئتمانية والقروض والسلف المصرفية احدى الوسائل الهامة لتمويل الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الانتاجية ومده بالسيولة اللازمة . وتلجأ المصارف في كثير من الأحيان الى المصرف المركزي للاقتراض منه عن طريق إعادة حسم السندات التجارية أو تجهيز القروض والسلف لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ عمليات الإقراض والتسليف التي تقوم بها . ولما كان من المعروف أن توسع المصارف المتخصصة في منح القروض يؤدي بدوره الى خلق ودائع جديدة لدى المصارف تستطيع من خلالها أن تقوم بعمليات إقراض جديدة بشكل قد يؤدي في نهاية الأمر الى خلق سيولة كبيرة في الاقتصاد القومي ، فإن دور المصرف المركزي في هذا النطاق يتمثل في السيطرة على السياسة النقدية في البلاد ووضع الضوابط اللازمة من أجل أن تبقى السيولة في الحدود التي تتلاءم مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة .

وللمصارف عادة شروط معينة لكي توافق على منح التسهيلات والقروض للمتعاملين معها . هذه الشروط تتمثل بشكل عام بضرورة توافر عنصر الأمان قبل كل شيء ومن ثم تحقيق الربح المناسب للمصرف ، إضافة الى أن المصارف التي تعمل في ظل نظام اقتصادي مخطط تقتضي أن يكون استخدام القروض التي تمنحها متوافقاً مع أهداف الخطة الاقتصادية للبلاد .

الفصل الأول

التسهيلات الائتمانية
ومهام مديرية التسليف في المصرف

اولا ـ التسهيلات الإئتمانية وشروط منحها :

تشكل التسهيلات الإئتمانية أحد أهم الاستخدامات التي تقوم بها المصارف ، لا بل أنها تعتبر من أقدم أنواع العمليات المصرفية . من جهة أخرى تمثل هذه التسهيلات إحدى أهم وسائل تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة بالأشكال والأوقات المناسبة لحاجات هذه القطاعات .

ولكي يأخذ المصرف القرار المناسب بشأن طلبات منح التسهيلات الإئتمانية لزبائنه من الأفراد أو الشركات لا بد له من القيام بدراسة كاملة لوضع هؤلاء الزبائن ، استناداً الى مجموعة من الأسس والشروط الواجب توفرها ، والمحددة في أنظمة عمليات المصارف .

وتختلف شروط منح التسهيلات المصرفية من مصرف الى آخر ومن بلد الى آخر تبعاً لطبيعة عمليات المصرف ونوعية علاقاته مع الزبائن والنظام الاقتصادي السائد في البلاد . ففي حين تسعى المصارف الخاصة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح من عملياتها ، إضافة الى شرط ملاءة الزبون (أي قدرته على سداد القرض بتاريخ الاستحقاق) ، فإن مصارف الدولة أو المصارف المؤممة في البلدان ذات النظام الاشتراكي ، حيث أغلبية المشاريع الاقتصادية هي من مشاريع وشركات

القطاع العام ، تسعى قبل كل شيء الى توفير التمويل اللازم لحسن سير أعمال هذه المشاريع وتنفيذ الخطة الاقتصادية للبلاد بشكل جيد .

ويمكننا تلخيص شروط منح التسهيلات الإئتمانية من قبل المصارف بالنقاط الثلاثة الرئيسية التالية :

١ ـ **توافر الأمان لأموال المصرف** : وذلك يعني إطمئنان المصرف الى أن المنشأة التي تحصل على الإئتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك .

وتوافر عنصر الأمان والثقة بقدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وفوائده يعتبر من العوامل الهامة التي يأخذها المصرف بعين الاعتبار لاتخاذ القرار بشأن منح أو عدم منح القرض المطلوب . فالمصرف بطبيعته مؤسسة تعمل بأموال الغير أكثر مما تعمل بأموالها الخاصة . فمصدر الأموال التي يقوم المصرف بتوظيفها هو بشكل أساسي مدخرات المودعين الذين إئتمنوا المصرف عليها ووثقوا في حسن تصرفه بها . وعدم حرص المصرف على سلامة توظيفاته لا يقتصر أثره على الخسارة التي تصيبه من جراء عدم وفاء المقترض بالتزاماته بل قد تتعدى ذلك الى زعزعة ثقة المودعين به والى سلسلة من عمليات سحب الودائع التي تتراكم آثارها السلبية بشكل متصاعد .

لذلك فإن المصارف كافة تعمد الى جمع المعلومات الكافية عن زبائنها والتي تتناول ليس فقط وضعهم المالي وإنما أيضاً سمعتهم الشخصية وأسلوبهم في التعامل ومدى الثقة بأخلاقياتهم . وفي كل مصرف عادة قسم خاص للاستعلامات مهمته جمع وتنسيق المعلومات اللازمة عن المتعاملين أو الراغبين بالتعامل معه .

٢ ـ **تحقيق الربح** : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة ، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .

٣ ـ توافق الغرض الممنوح له الإئتمان مع سياسة الدولة وخططها الاقتصادية :

ففي الانظمة الاقتصادية الاشتراكية نجد الجهاز المصرفي بأكمله والجزء الأعظم من الوحدات الاقتصادية العاملة في البلاد تعمل بموجب الخطة العامة للدولة ومن أجل تحقيق أهدافها تفقد شروط الأمان والثقة الكثير من أهميتها ما دامت كل الاطراف تعتبر جزءاً من القطاع العام الذي يعمل بضمانة الدولة وتحت اشرافها • ولذلك فإنه لا يكفي ، في مثل هذه الظروف ، أن يكون القرض مقبولاً من وجهة نظر المصرف نفسه كمصرف ، بل لا بد من أن يكون متمشياً مع أهداف التنمية الاقتصادية المحددة في الخطة • وتعطي الانظمة الاشتراكية للمصارف في هذا المجال حق الاطلاع على خطط الشركات طالبة التسهيلات وموازناتها التقديرية قبل منح القروض المطلوبة من جهة ، ومراقبة كيفية استعمال هذه القروض بعد منحها والتحقق من استخدامها في الأوجه التي منحت من أجلها من جهة أخرى •

ثانياً ـ انواع التسهيلات الإئتمانية :

تأخذ التسهيلات الإئتمانية والقروض والسلف المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها في مجموعات مختلفة ، وذلك حسب مدتها وغايتها والضمانات المرتبطة بها •

١ ـ من حيث المدة : يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من القروض :

آ ـ القروض والسلف قصيرة الأجل : تتراوح مدتها بين ٣٠ يوماً الى عام واحد • وتستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية الطارئة للمشاريع (تمويل المخزون السلعي ، التمويل الموسمي •• الخ) •

ب ـ القروض والسلف متوسطة الأجل : وهي القروض التي تمنح لمدة تتراوح بين السنة وخمس سنوات على الأكثر وتستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها •

جـ ـ القروض والسلف طويلة الأجل : وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات وتستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كشراء الآلات والتجهيزات والمعدات •

٢ ـ من حيث غايتها : تمنح القروض المصرفية عادة بأحد الأشكال التالية :

آ ـ القروض والسلف المخصصة للانتاج : وهي التي تمنح لتأسيس أو توسيع المؤسسات الانتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها .

ب ـ القروض التجارية : وهي التي تهدف الى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية .

جـ ـ القروض والسلف لأغراض استهلاكية : وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية غير التجارية أو الصناعية .

٣ ـ من حيث الضمانات المرتبطة بها : تمنح القروض والسلف بدون ضمانة (على المكشوف) أو بضمانة ، وتكون الضمانة شخصية أو عينية . والضمانة الشخصية هي التي يأخذ المصرف فيها بعين الاعتبار شخص الضامن وثقته به . أما الضمانة العينية فهي التي ينظر فيها المصرف الى المال المخصص لهذه الضمانة منقولاً كان أو غير منقول .

هذا ويجري منح التسهيلات الإئتمانية على أحد شكلين :

١ ـ تسهيلات بشكل قروض وسلف : يقوم الزبون في هذه الحالة بسحب كامل القرض دفعة واحدة ، ويترتب عليه تأدية الفائدة المترتبة على القرض حتى تاريخ الاستحقاق بصورة مسبقة عن كامل المدة ، ويجري عملياً حسم مبلغ الفائدة المتوجبة من مبلغ القرض عند منحه ، ودفع الرصيد نقداً أو قيده في حساب جار دائن لصالح الزبون .

٢ ـ تسهيلات على شكل حساب جاري مدين : ويتم على هذا الأساس فتح حساب جاري مدين للزبون وتحديد سقف معين للمبالغ التي يستطيع سحبها من المصرف . وتحتسب الفوائد في هذه الحالة على المبالغ المسحوبة فعلاً فقط ، ويجري إضافة هذه الفوائد الى الرصيد بنهاية كل ثلاثة أشهر . وتلاقي هذه الطريقة قبولاً وانتشاراً أوسع لدى المصارف والزبائن على السواء . فالزبائن يفضلون

عادة هذا الشكل من التسهيلات لأنه يسمح لهم بسحب المبالغ الضرورية لسد حاجاتهم دون أن يكونوا مضطرين لتحمل الفائدة عن كامل مبلغ القرض من جهة ، كما يسمح لهم بالقيام بتسديدات جزئية عن طريق إيداع الفوائض النقدية المتحصلة لديهم من جهة أخرى • أما بالنسبة للمصرف فهي تحقق له مرونة أكبر في توظيفاته •

هذا ولا بد من التنويه بأن معدلات الفائدة المطبقة على القروض والسلف تختلف باختلاف أنواع هذه القروض وباختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة طالبة القرض (قطاع عام ، قطاع خاص أو قطاع تعاوني •• الخ) ، وقد نصت التعليمات النافذة في القطر العربي السوري على تطبيق معدلات فائدة مخفضة على قروض مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية وذلك لمساعدتها وتشجيعها •

ثالثا ـ مهام مديرية التسليف :

تتألف مديرية التسليف في المصرف التجاري السوري من ثلاث دوائر هي التالية :

١ ـ دائرة الدراسات ومنح الاعتمادات •
٢ ـ دائرة الاستعلامات والأخطار •
٣ ـ دائرة التدقيق والبيانات •

وتتولى هذه الدوائر المهام التالية :

١ ـ دائرة الدراسات ومنح الاعتمادات : تدرس هذه الدائرة طلبات الاعتمادات المقدمة وفق تعليمات التسليف وتحولها مشفوعة برأيها وبجميع المعلومات التي تساعد الجهة المختصة في المصرف للبت في الطلب وتبلغ قراراتها بشأنها الى الجهات ذات العلاقة •

٢ ـ دائرة الاستعلامات والاخطار : تقوم هذه الدائرة بالمهام التالية :

أ ـ جمع المعلومات اللازمة عن امكانية المتعاملين مع المصرف بغية تحديد

مركز الزبون المالي وملاءته وامكانياته المالية وابداء الملاحظات حولها وذلك وفق التعليمات الخاصة بالاستعلامات .

ب ـ جمع أخطار المتعاملين مع المصرف من متخلين ومستقرضين وضامنين وتنسيقها وتتبع تطور الاعتمادات الممنوحة لهم والمستعمل منها .

جـ ـ تزويد المراسلين بدون مسؤولية بالمعلومات التي يطلبونها عن فعالية وملاءة المتعاملين .

٣ ـ **دائرة التدقيق والبيانات** : تتولى هذه الدائرة مراقبة الاعتمادات الممنوحة للمتعاملين بواسطة الكشوف التي تقدمها الفروع شهرياً . وتقدم البيانات والاحصاءات اللازمة عن تطور عمليات التسليف في المصرف .

رابعاً ـ القروض والسلف في النظام المحاسبي الموحد للمصارف :

خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف الحسابين رقم (١٩) و (٢٠) لعمليات القروض والسلف المصرفية[1] . وتمنح القروض والسلف من قبل المصارف بعد دراسة وافية لوضع الزبون ومركزه المالي والغاية التي يطلب من أجلها القرض وعدداً آخر من النقاط التي تحدد حجم القرض المناسب إضافة الى شروط منح القرض وبشكل خاص الضمانات التي يتوجب على المتعامل تقديمها .

---

(١) افرد النظام المحاسبي الموحد للمصارف في الاصل ثلاثة حسابات لعمليات القروض وهي :

الحساب (١٨) القروض والسلف لعمليات التمويل .

الحساب (١٩) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية .

الحساب (٢٠) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية او بدون ضمانة .

غير ان القرار الوزاري رقم (٢٨٩) تاريخ ١٩٧٧/٩/٢٠ الغى حساب القروض والسلف لعمليات التمويل (الحساب رقم ١٨ سابقا) ونص على قيد العمليات التي كانت تسجل في هذا الحساب في الحسابين رقم (١٩) أو (٢٠) حسب الحال .

وتكون الضمانات المطلوب تقديمها من قبل المتعاملين إما على شكل سندات تجارية أو أوراق مالية أو بضائع أو عقارات أي بشكل عام ضمانات عينية ، يتم رهنها لدى المصرف ، وقد يطلب من المتعامل تقديم ضمانة شخصية تتمثل بتوقيع كفيل مليء ومقبول من قبل المصرف . وقد خصص الحساب رقم (١٩) للقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية . أما الحساب رقم (٢٠) فقد خصص للقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات .

وكما أشرنا سابقاً فإن المصارف تعمد ، عندما تحتاج الى السيولة ، الى تجهيز القروض والسلف لدى المصرف المركزي . ويشترط المصرف المركزي في هذه الحالة أخذ موافقته المسبقة على منح القرض أو السلفة للتأكد من توافر الشروط المنصوص عنها في أنظمة عملياته . ولذلك فإن المصارف المتخصصة تطلب الى زبائنها الذين تمت الموافقة على منحهم قروضاً قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي توقيع سندات لأمر المصرف بالمبالغ المقرر تسليفها تتوافر فيها شروط التجهيز لدى المصرف المركزي .

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية
لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة
بضمانات عينية

تأخذ عمليات الاقراض والتسليف التي يقوم بها المصرف التجاري السوري شكل حسابات جارية مدينة في أغلب الأحيان ، أما القروض والسلف فتتمثل في غالبيتها في قروض التمويل الصناعي أو الزراعي أو تمويل عمليات تصدير وتخزين المنتجات الزراعية . ويشترط في قروض عمليات التمويل أن تكون قابلة للتجهيز لدى مصرف سورية المركزي ، ولذلك يطلب الى المقترضين توقيع سندات لأمر المصرف قابلة للتجهيز لدى المصرف المذكور .

أما من حيث الضمانات العينية التي تقبلها المصارف مقابل القروض والسلف الممنوحة فيمكن أن تكون على شكل أوراق مالية أو سندات تجارية أو بضائع أو عقارات توضع برسم التأمين لدى المصرف أو ترهن لصالحه .

وقد أفرد النظام المحاسبي الموحد الحسابات التالية للقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية :

١ ـ الحساب رقم (١٩) القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية ، وله عدة حسابات فرعية .

٢ ــ الحساب النظامي رقم (٩٠٢) الضمانات العينية المقدمة من الغير والمودعة لدى المصرف ، وله عدة حسابات فرعية حسب أنواع الضمانات .

٣ ــ الحساب النظامي رقم (٩٠٤) عمليات المصرف لدى مصرف سورية المركزي ، وله عدة حسابات فرعية حسب أنواع القروض القابلة للتجهيز أو المجهزة لدى المصرف المركزي .

وفيما يلي القيود المحاسبية الرئيسية المتعلقة بهذه القروض :

اولا ــ القروض والسلف بضمانات عينية :

١ ــ القروض والسلف بضمانة اوراق مالية :

تمثل الأوراق المالية شكلاً من أشكال الاستثمار التي يلجأ إليها الأفراد أو الهيئات . وتأخذ هذه الأوراق شكل أسهم في الشركات التجارية أو الصناعية أو شهادات وأسناد قروض عامة صادرة عن الدولة أو المؤسسات العامة .

وعندما يحتاج حملة الأوراق المالية الى الأموال النقدية لغرض ما يمكنهم بدلاً من التخلي عن هذه الأوراق اللجوء الى المصارف للاقتراض بضماتها ، حيث يجري تسليم هذه الأوراق للمصرف على سبيل الرهن تأمينا للقروض والسلف الممنوحة .

يحدد المصرف قيمة الأوراق المالية المسلمة على سبيل الرهن على أساس القيمة السوقية أو القيمة الإسمية لهذه الأسناد أيهما أقل وفي حال تعذر ذلك يخمن المصرف قيمة هذه الأوراق على أساس السعر الذي يحدده هو نفسه وحسب تقديره لوحده . وإذا طرأ هبوط على أسعار هذه الأوراق بنسبة تزيد عن (١٠٪) من قيمتها المقدرة يوم العقد يستطيع المصرف أن يطلب الى الزبون تغطية الفرق إما نقداً وإما بأسناد جديدة يوافق عليها ، وفي حال امتناع الزبون يوقف الحساب ويطلب إليه تسديد المبالغ المسلفة له .

وتمنح القروض والسلف بضمانة الأوراق المالية في حدود الاعتماد الممنوح للزبون وبنسبة لا تتجاوز (٧٥٪) من قيمة الأوراق المرهونة لدى المصرف .

القيـــود المحاسبية :

أ ـ اثبات استلام الاوراق المودعة تأمينا لدى المصرف في الحسابات النظامية :

١٠٠٠٠٠		من أوراق مالية مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين
		إثبات قيمة الأوراق المالية المودعة برسم التأمين

ب ـ منح القرض أو السلفة بنسبة ٦٠٪ من القيمة الإسمية للأوراق المالية :

٦٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينـة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة أوراق مالية) الى المذكورين
	٥٥٢٠٠	الى الصندوق (أو الحسابات الجاريـة الدائنة)
	٤٨٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد وقروض وسلف)
		منح قروض وسلف بنسبة ٦٠٪ من قيمة الأوراق المالية المودعة تأمينا

جـ ـ في حالة قيام المقترض بتسديد جزء من مبلغ القرض قبل الاستحقاق :

٢٠٠٠٠		من الصندوق أو من الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة أوراق مالية)
		تسديد جزء من السلفة الممنوحة بضمانة أوراق ماليـة

د ـ تسديد رصيد القرض او السلفة :

٤٠٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
		(قروض وسلف بضمانة أوراق مالية)
		تسديد رصيد السلف الممنوحة بضمانة أوراق مالية

١٠٠٠٠٠		من مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى أوراق مالية مودعة برسم التأمين

هـ ـ البيع الكلي او الجزئي للأوراق المالية المودعة تامينا لدى المصرف :

يطلب الزبائن من مصارفهم في بعض الأحيان بيع جزء من الأوراق المالية المودعة لديها أو كلها واعتبار الحصيلة تسديداً للقرض أو السلفة أو لجزء منها . وفي هذه الحالة يجري توسيط حساب جديد هو حساب أوراق مالية مباعة ضماناً للقروض والسلف . وتكون القيود على الشكل التالي :

٥٠٠٠٠		من الصندوق
	٥٠٠٠٠	الى حسابات مؤقتة وانتقالية
		(أوراق مالية مباعة ضماناً للقروض والسلف)
		بيع أوراق مالية مودعة تأميناً

٥٠٠٠٠		من حسابات مؤقتة وانتقالية
		(أوراق مالية مباعة ضماناً للقروض والسلف)
	٥٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
		(قروض وسلف بضمانة أوراق مالية)
		تسديد القروض والسلف من حصيلة بيع الأوراق المالية

٥٠٠٠٠		من مقابل أوراق مالية مودعة برسم التأمين
	٥٠٠٠٠	الى أوراق مالية مودعة برسم التأمين

اقفال الحساب النظامي للأوراق المالية المباعة

هذا ولا بد من التنويه بأن القيمة البيعية للأوراق المالية قد تزيد عن قيمة القرض أو السلفة الممنوحة أصلاً للمقترض فيسجل الرصيد في هذه الحالة في حسابه الجاري . أما إذا كانت القيمة البيعية للأوراق المالية أقل من مبلغ القرض أو السلفة فيطالب المقترض بتسديد الرصيد ، ويتم القيد المتعلق بذلك على النحو المبين فيما سبق .

٢ ـ القروض والسلف بضمانة سندات تجارية :

كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأوراق المالية يلجأ أصحاب السندات التجارية في بعض الأحيان الى الاستلاف من المصارف بضمانة الأسناد التي يحملونها بدلاً من حسم هذه السندات . ولا بد من توفر شروط معينة محددة في أنظمة المصارف لكي تقبل السندات ضمانة للقروض والسلف التي تمنح للزبائن . وتقدم المصارف لقاء هذه السندات قروضاً لا تتجاوز ٨٠٪ من قيمتها الإسمية . ويمكن للمصارف الاقتراض من المصرف المركزي بموجب هذه السندات إما عن طريق إعادة حسمها أو عن طريق وضعها لديه برسم التأمين لقاء القروض التي يمنحها لها .

القيود المحاسبية :

١ ـ اثبات استلام السندات التجارية المودعة تامينا لدى المصرف في الحسابات النظامية :

١٠٠٠٠٠		من سندات تجارية مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

إثبات قيمة السندات التجارية المودعة برسم التأمين

ب ـ منح القرض بنسبة ٧٠٪ من القيمة الإسمية للسندات :

٧٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية :
		(قروض وسلف بضمانة سندات تجارية)
	٦٤٤٠٠	الى الصندوق (أو الحسابات الجارية الدائنة)
	٥٦٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد وقروض وسلف)
		منح قروض وسلف بنسبة ٧٠٪ من قيمة السندات التجارية المودعة تأميناً

جـ ـ تسديد القرض او السلفة بتاريخ الاستحقاق :

٧٠٠٠٠		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية الدائنة)
	٧٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
		(قروض وسلف بضمانة سندات تجارية)
		تسديد قيمة القرض الممنوح بضمانة سندات تجارية

٧٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين
	٧٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التأمين
		إقفال الحساب النظامي للسندات التجارية المودعة برسم التأمين

وتجدر الإشارة الى أن بعض السندات المودعة برسم التأمين لدى المصرف يمكن أن تستحق قبل استحقاق القرض أو السلفة ، فيقوم المصرف بتحصيل قيمة هذه السندات وتسجيل قيمتها سداداً من قيمة القرض أو السلفة . كما يمكن أن

يقوم المصرف بناء على طلب المقترض بارسال بعض السندات المستحقة للتحصيل لدى الفروع الأخرى . وفي كلتا الحالتين يجري تسجيل قيمة السندات المحصلة سداداً من قيمة القرض وتخفيض قيمة الحسابات النظامية للسندات المودعة برسم التأمين بنفس المبلغ . أما بالنسبة للقيود الخاصة بتحصيل السندات التجارية سواء كان لدى المصرف نفسه أو لدى الفروع الاخرى ، فهي على الشكل التالي :

آ ـ التحصيل لدى المصرف نفسه :

٥٠٠٠٠	من الصندوق (أو من الحسابات الجارية)	
٥٠٠٠٠	الى محصلة التسديد	
	تحصيل قيمة سندات تجارية مودعة برسم التأمين	

٥٠٠٠٠	من محصلة التسديد	
	الى المذكورين	
٤٩٩٥٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة سندات تجارية)	
٥٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)	
	تسديد القروض والسلف من حصيلة السندات المحصلة	

ب ـ التحصيل لدى الفروع :

١ ـ القيد النظامي لدى الفرع المرسل :

٥٠٠٠٠	من سندات تجارية برسم التأمين مرسلة للتحصيل	
٥٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية برسم التأمين مرسلة للتحصيل	
	السندات المودعة برسم التأمين المرسلة للتحصيل لدى فرع	

٢ ـ القيد النظامي لدى الفرع المرسل اليه :

من سندات تجارية واردة برسم التحصيل	٥٠٠٠٠	
الى مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل		٥٠٠٠٠

السندات الواردة برسم التحصيل من فرع .....

---

٣ ـ إثبات عملية التحصيل لدى الفرع المرسل اليه :

من الصندوق (أو من الحسابات الجارية الدائنة)	٥٠٠٠٠	
الى الفروع حـ/ جاري ، فرع		٥٠٠٠٠

تحصيل قيمة سندات واردة برسم التحصيل

من الفروع حـ/جاري فرع	٥٠	
الى إيرادات الاستثمار		٥٠

عمولة تحصيل سندات

من مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل	٥٠٠٠٠	
الى سندات تجارية واردة برسم التحصيل		٥٠٠٠٠

إقفال الحسابات النظامية

---

٤ ـ إثبات عملية التحصيل لدى الفرع المرسل عند وصول إشعارات الفرع الذي قام بالتحصيل :

من الفرع حـ/جاري ، فرع	٥٠٠٠٠	
الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة سندات تجارية)		٥٠٠٠٠

تسديد القروض والسلف من حصيلة السندات التجارية المودعة تأميناً المحصلة

	من نفقات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)	٥٠
٥٠	الى الفروع حـ/جاري ، فرع	

عمولة فرع ..... لقاء تحصيل سندات

	من مقابل سندات تجارية برسم التأمين مرسله للتحصيل	٥٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	الى سندات تجارية برسم التأمين مرسلة للتحصيل	

إقفال الحسابات النظامية

	من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين	٥٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التأمين	

إقفال الحسابات النظامية

---

٣ – القروض والسلف بضمانة بضائع :

تمنح القروض والسلف بضمانة بضائع يضعها المقترض برسم التأمين لدى المصرف وبحدود ٧٥٪ من قيمة هذه البضائع . تخزن البضائع الموضوعة برسم التأمين في مخازن المصرف نفسه في حال وجودها أو في مخازن عامة كالمستودعات الجمركية أو مستودعات المناطق الحرة ، أو لدى شخص ثالث مقبول من قبل المصرف ، ويأخذ المصرف شهادات إيداع بهذه البضائع أو وصولات للأمر مظهرة حسب الأصول لأمر المصرف . تمنح القروض والسلف بضمانة البضائع وفقاً للنسبة المحددة من قبل مجلس إدارة المصرف وعلى أساس الأسعار المقدرة لهذه البضائع . وإذا تبين للمصرف في أي وقت من الأوقات أن قيمة هذه البضائع قد هبطت بأكثر من ١٠٪ من قيمتها يوم العقد فللمصرف أن يطلب زيادة التأمين أو وفاء جزء من السلف الممنوحة .

القيـود المحاسـبية :

٢ ـ إثبات استلام البضائع المودعة تامينا لدى المصرف في الحسابات النظامية :

١٠٠٠٠٠		من بضائع مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل بضائع مودعة برسم التأمين
		تسجيل قيمة البضائع المودعة تأميناً

ب ـ منح القرض او السلفة بنسبة ٧٠٪ من قيمة البضائع :

٧٥٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجاريـة المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمان بضائع)
		الى المذكورين
	٦٩٠٠٠	الى الصندوق (أو الحسابات الجارية الدائنـة)
	٦٠٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد وقروض وسـلف)

جـ ـ إذا دفع المصرف نفقات ما على البضائع المرهونة مثل أجور التخزين ورسوم التأمين على هذه البضائع ، فللمصرف أن يسجل هذه النفقات عـلى الحسابات الجارية للمقترضين إن وجـدت أو إضافتها الى حساب القـرض أو لسلفة نفسها .

ـ عند دفع نفقات التخزين والتامين من قبل المصرف :

		من المذكورين
٦٠٠		من نفقات التخزين
٤٠٠		من نفقات التأمين
	١٠٠٠	الى الصندوق
		دفع نفقات تخزين وتأمين على البضائع المودعة تأميناً

- تسجيل هذه النفقات على حساب القروض والسلف :

١٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
		(قروض وسلف بضمانة بضائع)
		الى المذكورين
	٦٠٠	الى نفقات التخزين
	٤٠٠	الى نفقات التأمين

تسجيل نفقات التخزين والتأمين على حساب القروض والسلف

د ـ عند تسديد القرض أو السلفة :

٧٥٠٠٠		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية الدائنة)
	٧٥٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
		(قروض وسلف بضمانة بضائع)

تسديد القروض والسلف الممنوحة بضمانة بضائع

١٠٠٠٠٠		من مقابل بضائع مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى بضائع مودعة برسم التأمين

إقفال الحساب النظامي للبضائع المودعة برسم التأمين

وتجدر الإشارة الى أنه يمكن للمقترض أن يطلب تسديد جزء من قيمة القرض أو السلفة قبل الاستحقاق واستعادة قسم من البضائع المودعة برسم التأمين يتناسب مع المبلغ المسدد . وتتم في هذه الحالة قيود التسديد من حساب القروض والسلف والحسابات النظامية للبضائع المودعة برسم التأمين حسب الأصول .

٤ ـ القروض والسلف بضمانة رهون عقارية :

يمكن أن يمنح المصرف القروض والسلف لقاء تقديم رهن عقاري كضمانة للحصول على القرض وتسديده من قبل المقترض . وفي هذه الحال لا يستلم المصرف العقار كما يحصل بالنسبة للأوراق المالية أو السندات التجارية أو البضائع وإنما يكتفي بوضع إشارة الرهن على صحيفة العقار في السجل العقاري بحيث لا يستطيع مالك العقار التصرف به إلا بموافقة المصرف .

القيـود المحاسـبية :

٢ ـ إثبات وضع إشارة الرهن على العقارات :

١٢٠٠٠٠		من رهون عقارية
	١٢٠٠٠٠	الى مقابل رهون عقارية

إثبات وضع إشارة الرهن في الحسابات النظامية

ب ـ منح القرض او السلفة :

٩٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة رهون عقارية)
	٨٢٨٠٠	الى المذكورين الى الصندوق (أو الحسابات الجارية الدائنة)
	٧٢٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد وقروض وسلف)

منح القرض بنسبة ٧٥٪ من قيمة العقارات المرهونة

جـ ـ التســـديد :

٩٠٠٠٠		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية الدائنة)
	٩٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة رهون عقارية)

تسديد القروض المضمونة برهون عقارية

٩٠٠٠٠		من مقابل رهون عقارية
	٩٠٠٠٠	الى رهون عقارية

إقفال الحسابات النظامية

ثانياً ـ القـروض والسلف لعمليـات التمويل القابلة للتجهيز لـدى المصـرف المركزي :

تمنح القروض والسـلف لعمليات التمـويل لأغراض مختلفة في القطاعات الصناعية أو الزراعية وبشكل خاص لأغراض انتاجية أو من أجل تشجيع عمليات تخزين وتصدير المنتجات الزراعية .

ويجري منح هذه القروض لقاء توقيع سندات من قبل الزبائن لصالح المصرف تتوفر فيها الشروط المحددة للتجهيز لدى مصرف سورية المركزي . ويسمح هذا النوع من القروض للمصارف المتخصصة بالحصول على السيولة اللازمة عند الحاجة عن طريق تجهيز هذه القروض لدى المصرف المركزي . ونعني بالتجهيز حصول المصارف المتخصصة على قروض من المصرف المركزي لقاء إيداع السندات العائدة لهذه القروض لديه . ويمنح المصرف المركزي المصارف المتخصصة عادة قروضاً لا تتجاوز نسبة معينة من قيمة السندات المودعة لديه .

والجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه القروض ممنوحة للزبائن لقاء ضمانات

عينية ، فإن الشروط المتعلقة بنسبة التسليف والقيود المحاسبية الخاصة بتسجيل قيمة الضمانات العينية المقدمة في الحسابات النظامية لا تختلف عن الشروط أو القيود التي أتينا على ذكرها سابقاً . لذلك سنقتصر فيما يلي على القيود المحاسبية الخاصة بمنح القروض وتسديدها واستلام السندات الموقعة من المقترضين لصالح المصرف إضافة الى القيود المحاسبية الخاصة بتجهيز هذه القروض لدى المصرف المركزي .

القيـود المحاسبية :

١ ـ منح قروض تمويل صناعي :

٢٠٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجـارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف تمويل صناعي) الى المذكورين
	١٩٢٠٠٠	الى الصندوق (أو الحسابات الجاريـة الدائنـة)
	٨٠٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائـد وقروض وسـلف)

ولا يختلف القيد المحاسبي إذا كانت القروض ممنوحة لأغراض أخرى كالتمويل الزراعي أو تمويل تصدير القطن أو تخزين الحبوب مثـلاً إلا في تغيير تسمية الحساب الفرعي الى (قروض وسلف تمويل زراعي أو تصدير قطن أو تخزين حبوب .. الخ)

٢ ـ تسجيل قيمة السندات القابلة للتجهيز الموقعة من قبل المقترض لصالح المصرف لقاء القرض الممنوح له :

٢٠٠٠٠٠		من قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
	٢٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض قابلـة للتجهيز لـدى المصرف المركزي

٣ ــ إذا قام المصرف التجاري بتجهيز هذه القروض لدى المصرف المركزي فإنه يجري قيدين محاسبيين في الحسابات النظامية : الأول يتم بموجبه إقفال الحساب النظامي المفتوح سابقاً (قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي) والثاني يتم بموجبه فتح حساب نظامي جديد باسم (قروض مجهزة لدى المصرف المركزي) وتكون القيود على النحو التالي :

أ ــ عند ارسال السندات الى المصرف المركزي :

٢٠٠٠٠٠		من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
	٢٠٠٠٠٠	الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي

إقفال الحساب النظامي

(قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي)

٢٠٠٠٠٠		من قروض مجهزة لدى المصرف المركزي
	٢٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

فتح حساب نظامي قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

ب ــ عند استلام إشعار المصرف المركزي الذي يفيد بتنفيذ عملية التجهيز وقيد المبلغ لحساب المصرف التجاري ، علماً بأن المصرف المركزي يمنح المصرف التجاري قرضاً يمثل نسبة معينة من قيمة السندات المجهزة ، وتختلف هذه النسبة تبعاً لنوع عملية التمويل . وعلى فرض أن نسبة التجهيز لدى المصرف المركزي كانت ٧٥٪ من قيمة سندات التمويل الصناعي آنف الذكر ، تكون القيود المحاسبية في دفاتر المصرف التجاري على الشكل التالي :

١٥٠٠٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
	١٥٠٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/ قروض وسلف تمويل صناعي)

تجهيز سندات قروض تمويل صناعي لدى المركزي
بنسبة تسليفية قدرها ٧٥٪ من قيمة السندات

---

٤ ـ عندما تستحق السندات المجهزة لدى المصرف المركزي يطلب المصرف التجاري استردادها لتحصيلها من الزبائن ، ويقوم بنفس الوقت بتسديد المبلغ الذي قدمه له المصرف المركزي لقاء تجهيز هذه السندات إضافة الى الفوائد المترتبة عليه عن الفترة التي انقضت من تاريخ التجهيز الى تاريخ التسديد . وتكون القيود على الشكل التالي :

آ ـ إلغاء القيد النظامي قروض مجهزة لدى المركزي :

٢٠٠٠٠٠		من مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي
	٢٠٠٠٠٠	الى قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

ب ـ التسديد الى المصرف المركزي:

		من المذكورين
١٥٠٠٠٠		من المصرف المركزي (حـ/قروض وسلف تمويل صناعي)
١٥٠٠		من نفقات الاستثمار (فوائد قروض وسلف)
	١٥١٥٠٠	الى المصرف المركزي حـ/جاري

---

٥ ــ أما القيود المتعلقة بتسديد قيمة القروض من قبل الزبائن فتكون على الشكل التالي :

من الصندوق (أو من الحسابات الجارية)		٢٠٠٠٠٠
الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف تمويل صناعي)	٢٠٠٠٠٠	

---

٦ ــ في القيود السابقة افترضنا أن المصرف التجاري قد جهز كامل القروض الموجودة عنده لدى المصرف المركزي ، ونظراً لذلك فقد تم إقفال الحساب النظامي (قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي) عند إرسال السندات الى المصرف المركزي ، وتم فتح الحساب النظامي (قروض مجهزة لدى المصرف المركزي) الذي أقفل عند إستعادة هذه السندات من المصرف المركزي ، وبذلك تم إقفال هذين الحسابين النظاميين . أما في حال تجهيز جزء فقط من القروض أو ربما عدم تجهيزها على الاطلاق والاحتفاظ بالسندات لدى المصرف التجاري لحين الاستحقاق والتسديد من قبل المقترضين فيجري في هذه الحالة وإثر قيام المقترضين بالتسديد بإقفال الحساب النظامي (قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي) كلياً أو جزئياً تبعاً لما إذا كان قد تم تسديد كامل قيمة القرض أو جزء منها فقط ، وذلك بالقيد التالي :

من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي		×××
الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	×××	

ثالثاً ــ الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية :

تشكل الحسابات الجارية المدينة نوعاً من أنواع التسهيلات التي تقدمها المصارف للمتعاملين معها من أصحاب الفعاليات الاقتصادية . وينظم للحساب

الجاري المدين عقد خاص بين المصرف والزبون يتضمن الشروط والقواعد المتفق عليها ويوقع من قبل جميع الأطراف .

يستطيع المتعامل الذي جرى منحه تسهيلات على شكل حساب جارٍ مدين أن يسحب المبالغ التي يحتاج إليها في الأوقات المناسبة له وذلك ضمن السقف المحدد بموجب عقد فتح الحساب الجاري المدين . كما يستطيع أن يجري تسديدات جزئية ، أي إيداع الأموال الفائضة لديه تسديداً جزئياً أو كلياً لما سحبه سابقاً من الحساب . يتم احتساب الفوائد على الحساب الجاري المدين كل ثلاثة أشهر وعلى المبالغ المسحوبة فعلاً من الحساب فقط ، ويتم إضافة هذه الفوائد الى الرصيد المدين للحساب . وتجد طريقة التسليف على شكل حساب جارٍ مدين قبولاً لدى كل من المتعامل والمصرف نظراً لما تتمتع به من مرونة في السحب والتسديد .

تمنح التسهيلات بالحساب الجاري المدين إما لقاء ضمانات عينية وإما لقاء ضمانات شخصية أو بدون ضمانة (على المكشوف) .

وفيما يلي القيود الخاصة بالحسابات الجارية بضمانات عينية ، مكتفين فقط بالقيود الخاصة بعمليات السحب والتسديد والفوائد ، علماً بأن القيود المتعلقة باثبات استلام الضمانات في الحسابات النظامية أو إعادة هذه الضمانات هي نفس القيود الواردة فيما سبق ، مع الاشارة الى أن هذه الضمانات تبقى لدى المصرف لحين التسديد الكامل للحساب الجاري المدين وإقفاله .

١ ـ السحب والتسديد في الحساب الجاري المدين :

٢ ـ السحب :

٥٠٠٠٠ من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
(حسابات جارية مدينة بضمانات عينية)
٥٠٠٠٠ الى الصندوق

ب ـ التسديد :

٥٠٠٠٠		من الصندوق
	٥٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات عينية (حسابات جارية مدينة بضمانات عينية)

٢ ـ اضافة الفوائد على الحساب الجاري المدين :

تضاف الفوائد على رصيد الحساب الجاري المدين بنهاية كل ثلاثة أشهر ويكون القيد المحاسبي على الشكل التالي :

١٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (حسابات جارية مدينة بضمانات عينية)
	١٠٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسابات جارية مدينة)

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لعمليات
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة
بضمانات شخصية أو بدون ضمانات

صنف النظام المحاسبي الموحد للمصارف القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات في الحساب رقم (٢٠) وينقسم هذا الحساب الى عدة حسابات فرعية .

وتمنح هذه التسهيلات على شكل قروض وسلف تدفع للمقترض دفعة واحدة بعد خصم الفوائد المستحقة عنها حتى تاريخ الاستحقاق ، أو على شكل حساب جار مدين يتم السحب منه على دفعات وفقاً لحاجات المقترض ، وهذا هو الشكل السائد عملياً .

تمنح هذه التسهيلات ، بعد دراسة وافية لأوضاع الزبون مقابل تقديم كفالة شخصية بالتكافل والتضامن من قبل شخص ثالث يقبله المصرف ويتمتع بالملاءة الكافية . يوقع كل من المقترض والكفيل على عقد منح القرض أو الحساب الجاري المدين . أما في حالة منح مثل هذه التسهيلات بدون أية ضمانة (على المكشوف) فيوقع العقد من قبل المقترض فقط .

تسجل الضمانات الشخصية المقدمة من قبل المتعاملين في الحساب النظامي رقم (٩٠٣) وتبقى سارية المفعول الى حين تسديد القرض أو الحساب الجاري

المدين . أما بالنسبة للفوائد فهي تقتطع سلفاً من مبلغ القرض أو السلفة ، إلا إذا كانت التسهيلات على شكل حساب جاري مدين فتضاف الفوائد الى الحساب بنهاية كل ثلاثة أشهر .

القيـود المحاسـبية :

١ ـ إثبات الضمانة الشخصية في الحسابات النظامية :

٥٠٠٠٠٠		من كفالات مقدمة للمصرف ضماناً لعمليات الاقراض والتسليف
	٥٠٠٠٠٠	الى مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضماناً لعمليات الاقراض والتسليف
		الكفالات الشخصية المقدمة ضماناً للقروض والسلف

---

٢ ـ منح القرض او السلفة :

٢٥٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (قروض وسلف بضمانة شخصية)
		الى المذكورين
	٢٢٧٥٠٠	الى الصندوق
	٢٢٥٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد قروض وسلف)

---

٣ ـ تسديد القرض او السلفة :

٢٥٠٠٠٠		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية الدائنة)
	٢٥٠٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (قروض وسلف بضمانة شخصية)

---

٤ ـ إقفال الحساب النظامي للكفالات :

٥٠٠٠٠٠		من مقابل كفالات مقدمة للمصرف ضماناً لعمليات الاقراض والتسليف
	٥٠٠٠٠٠	الى كفالات مقدمة للمصرف ضماناً لعمليات الاقراض والتسليف

٥ ـ السحب من الحساب الجاري المدين :

١٠٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (حسابات جارية مدينة بضمانة شخصية)
	١٠٠٠٠٠	الى الصندوق

٦ ـ إضافة الفوائد بنهاية كل ثلاثة اشهر :

٢٢٥٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (حسابات جارية مدينة بضمانة شخصية)
	٢٢٥٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسابات جارية مدينة)

تمرين عملي عام على عمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة :

فيما يلي بعض العمليات المصرفية المتعلقة بالقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة التي تمت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ لدى المصرف التجاري :

١ ـ منح المصرف لزبائنه التسهيلات التالية :

آ ـ طلب الزبون أحمد منحه سلفة لقاء ضمانة من البضائع تقدر قيمتها بـ (١٠٠٠٠٠) ل.س . وقد وافق المصرف على منح هذا الزبون سلفة بنسبة ٧٠٪ من قيمة البضائع المقدمة ضمانة ، ودفع له صافي القيمة نقداً

بعد اقتطاع الفوائد المترتبة عليها بمعدل ٨٪ لمدة ثلاثة أشهر .

ب ـ وافق المصرف على منح الزبون صلاح تسهيلات بالحساب الجاري المدين بنسبة ٦٠٪ من قيمة السندات التجارية التي قدمها الزبون كضمانة للمصرف والتي بلغت قيمتها (٨٠٠٠٠٠) ل.س .

جـ ـ بلغ مجموع القروض والسلف لعمليات التمويل الصناعي الممنوحة خلال الفترة (٨٠٠٠٠٠) ل.س ، وقع الزبائن المستفيدون منها سندات قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي . وقد وضع المبلغ الصافي لهذه القروض في الحسابات الجارية الدائنة للزبائن بعد اقتطاع الفوائد المترتبة عليها بمعدل ٨٪ ولمدة أربعة أشهر ، كما اقتطع المصرف عن هذه القروض عمولة بمعدل واحد بالألف من مبلغ القرض .

٢ ـ بلغت المسحوبات من الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية خلال الفترة (٢٠٠٠٠٠) ل.س . كما سدد أصحاب هذه الحسابات خلال الفترة مبلغ (٢٥٠٠٠) ل.س نقداً .

٣ ـ بلغت الفوائد المترتبة على الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية حتى نهاية الفترة (٦٠٠٠) ل.س .

٤ ـ قام المصرف بتجهيز جزء من القروض والسلف لعمليات التمويل الصناعي لدى المصرف المركزي وقد كان مبلغ القروض المجهزة (٥٠٠٠٠٠) ل.س . كانت النسبة التسليفية ٧٥٪ من قيمة القروض المجهزة وسجل المبلغ في الحساب الجاري للمصرف التجاري .

٥ ـ استعاد المصرف التجاري السندات العائدة للقروض المجهزة لدى المركزي قبل استحقاق هذه القروض ببضعة أيام . سجل المصرف المركزي على حساب المصرف التجاري الجاري قيمة السلفة إضافة الى الفوائد المترتبة عليها والتي احتسبت بمعدل ٤٪ لمدة ثلاثة أشهر .

٦ ـ سدد الزبائن مبلغ (٨٠٠٠٠٠) ل.س التي تمثل قروض عمليات التمويل الصناعي وكان من ضمنها مبلغ (٥٠٠٠٠٠) ل.س التي كانت قد جهزت لدى المصرف المركزي . وقد تم التسديد نقداً .

المطلوب :

١ ــ إجراء القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري •

٢ ــ فتح الحسابات التالية واستخراج أرصدتها في ١٩٨٠/٦/٣٠ :

- حسابات قروض وسلف لعمليات التمويل الصناعي •
- حسابات المصرف المركزي •
- الحسابات النظامية •
- حساب الصندوق •

الحل :

١ ــ القيود المحاسبية :

(١ ــ آ)

١٠٠٠٠٠		من بضائع مودعة برسم التأمين
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل بضائع مودعة برسم التأمين

تسجيل قيمة البضائع المودعة برسم التأمين في الحسابات النظامية

٧٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (قروض وسلف بضمانة بضائع)
	٦٨٦٠٠	الى المذكورين
	١٤٠٠	الى الصندوق
		الى إيرادات الاستثمار (فوائد قروض وسلف)

منح السلفة بنسبة ٧٠٪ من قيمة البضائع

(١ ـ ب)

٨٠٠٠٠٠		من سندات تجارية مودعة برسم التأمين
	٨٠٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية مودعة برسم التأمين

تسجيل قيمة السندات التجارية المودعة تأميناً لقاء حسابات جارية مدينة في الحسابات النظامية

(١ ـ جـ)

٨٠٠٠٠٠		من قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
	٨٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي

٨٠٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (قروض وسلف تمويل صناعي) الى المذكورين
	٧٧٧٨٦٧	الى الحسابات الجارية الدائنة
	٢١٣٣٣	الى إيرادات الاستثمار (فوائد قروض تمويل صناعي)
	٨٠٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولات مقبوضة)

(٢)

٢٠٠٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (حسابات جارية مدينة بضمانة سندات تجارية)
	٢٠٠٠٠٠	الى الصندوق

٢٥٠٠٠		من الصندوق
	٢٥٠٠٠	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (حسابات جارية مدينة بضمانة سندات تجارية)

(٣)

٦٠٠٠		من القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية (حسابات جارية مدينة بضمانة سندات تجارية)
	٦٠٠٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسابات جارية مدينة)

(٤)

٥٠٠٠٠٠		من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
	٥٠٠٠٠٠	الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي

٥٠٠٠٠٠		من قروض مجهزة لدى المصرف المركزي
	٥٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

٣٧٥٠٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
	٣٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي حـ/قروض تمويل صناعي

تسجيل قيمة السلفة المجهزة على الحساب الجاري للمصرف المركزي بنسبة ٧٥٪ من قيمة السندات المجهزة

(٥)

٥٠٠٠٠٠	من مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي	
	الى قروض مجهزة لدى المصرف المركزي	٥٠٠٠٠٠
	استعادة السندات المجهزة لدى المركزي	

	من المذكورين	
٣٧٥٠٠٠٠	من المصرف المركزي حـ/قروض تمويل صناعي	
٣٧٥٠	من نفقات الاستثمار (فوائد وقروض وسلف)	
	الى المصرف المركزي حـ/جاري	٣٧٨٧٥٠
	تسديد سلفة المصرف المركزي مع الفوائد	

(٦)

٨٠٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات (قروض وسلف تمويل صناعي)	٨٠٠٠٠٠
	تسديد الزبائن لقروض التمويل الصناعي نقداً	

٣٠٠٠٠٠	من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	
	الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	٣٠٠٠٠٠
	إغلاق رصيد الحساب النظامي قروض قابلة للتجهيز لدى المركزي	

---

٢ ـ فتح الحسابات :

ح/قروض وسلف لعمليات التمويل الصناعي

٨٠٠٠٠٠	الى المذكورين	٨٠٠٠٠٠	من الصندوق

ح/المصرف المركزي ح/جاري

٣٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي ح/ قروض تمويل صناعي	٣٧٨٧٥٠	من المذكورين
٣٧٥٠	**الرصيد الدائن**		
٣٧٨٧٥٠			

ح/الصندوق

٢٥٠٠٠	الى حسابات جارية مدينة بضمانة سندات تجارية	٦٨٦٠٠	من قروض وسلف بضمانة بضائع
٨٠٠٠٠٠	الى قروض وسلف تمويل صناعي	٢٠٠٠٠٠	من حسابات جارية مدينة بضمانة سندات تجارية
٨٢٥٠٠٠		٢٦٨٦٠٠	
		٥٥٦٤٠٠	**الرصيد المدين**
		٨٢٥٠٠٠	

ح/المصرف المركزي (قروض تمويل صناعي)

٣٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي ح/جاري	٣٧٥٠٠٠	من المصرف المركزي ح/جاري

ح/قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي

٨٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	٥٠٠٠٠٠	من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
		٣٠٠٠٠٠	من مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
		٨٠٠٠٠٠	

ح/مقابل قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي

٥٠٠٠٠٠	الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي	٨٠٠٠٠٠	من قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي
٣٠٠٠٠٠	الى قروض قابلة للتجهيز لدى المصرف المركزي		
٨٠٠٠٠٠			

ح/قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

٥٠٠٠٠٠	الى مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي	٥٠٠٠٠٠	من مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

ح/مقابل قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

٥٠٠٠٠٠	الى قروض مجهزة لدى المصرف المركزي	٥٠٠٠٠٠	من قروض مجهزة لدى المصرف المركزي

حـ/بضائع مودعة برسم التامـين

١٠٠٠٠٠	الى مقابـل بضائع مودعة برسم التأمين	١٠٠٠٠٠	الرصيد المدين

حـ/مقابل بضائع مودعة برسم التامين

١٠٠٠٠٠	الرصيد الدائن	١٠٠٠٠٠	من بضائع مودعة برسـم التأمين

حـ/سندات تجارية مودعة برسم التامين

٨٠٠٠٠٠	الى مقابل سـندات تجارية مودعة برسم التأمين	٨٠٠٠٠٠	الرصيد المدين

حـ/مقابل سندات تجارية مودعة برسم التامين

٨٠٠٠٠٠	الرصيد الدائن	٨٠٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التأمين

الباب السادس

عمليات المصرف على السندات التجارية

الفصل الاول : تحصيل السندات التجارية .

الفصل الثاني : حسم السندات التجارية .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تلعب السندات التجارية دوراً هاماً في مختلف الفعاليات الاقتصادية بشكل عام ، وفي عمليات المصارف بشكل خاص . وتشكل السندات التجارية إحدى وسائل الإئتمان الرئيسية التي تساهم في تنشيط المبادلات التجارية الداخلية والخارجية .

ونظراً لأهمية السندات التجارية في الحياة الاقتصادية ، فإن قسم السندات التجارية في المصارف يعتبر من أهم الأقسام ، حيث يشكل حيزاً كبيراً من فعاليتها ونشاطها ، ويعتبر مصدر ربح كبير لها بفضل الفوائد والعمولات التي يحققها .

أهم العمليات التي تقوم بها المصارف على السندات التجارية تتمثل في تحصيل السندات نيابة عن أصحابها وحسم السندات التجارية ، إضافة الى عمليات الاقراض والتسليف بضمانة السندات التجارية على النحو الذي تم بحثه في الباب السابق عن عمليات الاقراض والتسليف .

الفصل الأول

تحصيل السندات التجارية

يفضل بعض الزبائن عدم حسم السندات التجارية الموجودة بحوزتهم نظراً لعدم حاجتهم للأموال الجاهزة ، وتجنباً لدفع الفوائد المترتبة على عملية الحسم . غير أن كثيراً منهم يفضلون تكليف مصارفهم بمهمة تحصيل هذه السندات نظراً للمؤهلات التي تتمتع بها المصارف للقيام بهذا العمل ، خاصة حينما تكون السندات واجبة التحصيل في مكان غير المكان الذي يعمل أو يقيم فيه أصحاب السندات .

وتقوم المصارف بتحصيل السندات التجارية التي يقدمها لها زبائنها وفقاً للشروط المحددة ، وبعد تظهير السندات بعبارة « وعنا دفع المبلغ لأمر مصرف ... والقيمة برسم التحصيل » . ويعتبر هذا التظهير بمثابة توكيل للمصرف بقبض قيمة السند . هذا ويستوفي المصرف لقاء قيامه بعملية التحصيل لحساب زبائنه عمولة تدعى (عمولة التحصيل) ، بالاضافة الى ما يتكبده من نفقات بريد ونفقات ادارية أخرى .

يجري تحصيل السندات إما من قبل المصرف المودع لديه السند إذا كان المسحوب عليه يقيم في نفس المدينة أو من قبل الفروع الاخرى والمراسلين إذا كان المسحوب عليه مقيماً في مدينة أخرى أو في بلد أجنبي .

وتقوم المصارف أيضاً بتحصيل السندات المرسلة من فروعها أو من المصارف الأخرى في الداخل والخارج لتحصيلها من قبل الزبائن المقيمين في منطقة عملها . وتستوفي المصارف عمولة تحصيل لقاء هذه الخدمات أيضاً .

تسجل قيمة السندات التجارية الواردة برسم التحصيل الى المصرف لصالح مودعيها أو مرسليها بعد استيفاء هذه القيمة من قبل المسحوب عليهم . أما في حالة عدم الدفع فإن المصرف يعيد هذه السندات الى أصحابها دون أي التزام من طرفه ، إلا أنه يمكن أن يقوم باجراء عمليات الاحتجاج والتدابير القانونية اللازمة بحق المسحوب عليه ، وذلك بناء على طلب صاحب السند وعلى نفقته .

يستوفي المصرف عمولته لقاء تحصيل السندات بصورة مسبقة وفق المعدلات الواردة في التعرفة المصرفية ولا ترد هذه العمولات في حال عدم تحصيل السندات لأي سبب من الأسباب .

اولا ـ القيود المحاسبية للسندات المودعة برسم التحصيل :

١ ـ عند استلام السندات المودعة برسم التحصيل: تسجل قيمة هذه السندات في الحسابات النظامية رقم (٩٠٥٠) سندات تجارية مودعة برسم التحصيل على الشكل التالي :

٢٠٠٠٠		من سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
	٢٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

---

٢ ـ قبض عمولة التحصيل مقدماً او تسجيلها على الحساب الجاري :

		من الصندوق
٢٠		أو (من الحسابات الجارية)
	٢٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)

---

٣ ـ تحصيل السندات بتاريخ الاستحقاق وقبض قيمتها من قبل المصرف :

٢٠٠٠٠		من الصندوق (إذا تم التسديد نقداً)
		أو (من الحسابات الجارية)
	٢٠٠٠٠	الى محصلة التسديد

---

٤ ـ اخراج قيمة السندات المحصلة من الحسابات النظامية :

من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل		٢٠٠٠٠
الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	٢٠٠٠٠	

---

٥ ـ دفع قيمة السندات المحصلة لاصحابها او تسجيلها في حساباتهم الجارية :

من محصلة التسديد		٢٠٠٠٠
الى الصندوق (الدفع نقداً) أو الى الحسابات الجارية	٢٠٠٠٠	

---

٦ ـ إذا لم يسدد المسحوب عليه السندات المستحقة المودعة برسم التحصيل لدى المصرف ، فإن هذا الأخير يعيدها الى المتخلي ويجري عكس القيد النظامي الخاص باستلام هذه السندات ، إلا إذا طلب المتخلي إجراء الاحتجاج فإن المصرف يقوم بذلك على نفقة المتخلي وبناء على طلبه ، ويسجل النفقات المترتبة على ذلك على حسابه .

ثانيا ـ القيود المحاسبية للسندات المودعة برسم التحصيل لدى المصارف والمرسلة للتحصيل لدى الفروع او المصارف الاخرى :

١ ـ عند استلام السندات من قبل المودعين :

من سندات تجارية مودعة برسم التحصيل		٣٠٠٠٠
الى مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	٣٠٠٠٠	

---

٢ ـ قبض عمولة التحصيل نقداً :

من الصندوق		٩٠
الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل)	٩٠	

---

٣ ـ عند إرسال السندات للتحصيل لدى فرع او مصرف آخر :

آ ـ القيـد النظـامي :

٣٠٠٠٠		من سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيـل

ب ـ عند وصول اشعار تحصيل السندات من قبل الفرع او المصرف المكلف بالتحصيل :

		من الفروع ، فرع حلب حـ/جاري
٣٠٠٠٠		أو من المصارف المقيمة ، مصرف ..... حـ/جاري
	٣٠٠٠٠	الى الحسابات الجارية (حساب الزبون المتخلي)

جـ ـ تسجيل عمولة الفرع او المصرف الذي قام بالتحصيل :

٤٥		من نفقات الاستثمار (عمولة تحصيل)
	٤٥	الى الفروع ، فرع حلب حـ/جاري
	٤٥	أو الى المصارف المقيمـة ، مصرف ..... حـ/جاري

د ـ إقفال الحسابات النظامية :

٣٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	الى سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل

٣٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
	٣٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

اما القيود المحاسبية لدى الفرع المرسل اليه الذي قام بالتحصيل فتكون على الشكل التالي :

١ ـ إثبات استلام السندات في الحسابات النظامية :

٣٠٠٠٠		من سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	٣٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجاريـة واردة برسم التحصيـل

٢ ـ تسجيل تحصيل السندات الواردة والعمولة :

٣٠٠٠٠		من الصندوق
	٣٠٠٠٠	الى الفروع ، فرع دمشق حـ/جاري

٤٥		من الفروع ، فرع دمشق حـ/جاري
	٤٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل)

٣ ـ إقفال الحسابات النظامية :

٣٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	٣٠٠٠٠	الى سندات تجارية واردة برسم التحصيل

تمرين عملي عـلى عمليات تحصيل السندات التجارية :

كانت عمليات تحصيل السندات التجارية التي قام بها فرع المصرف التجاري في حلب خلال شهر كانون الثاني من عام ١٩٨١ كما يلي :

١ ـ أودع عملاء المصرف سندات تجارية برسم التحصيل قيمتها (١٥٠٠٠٠ / ل.س . وقد استوفى المصرف عمولة التحصيل المستحقة والبالغة (٤٥٠) ل.س نقداً .

٢ ـ تم خلال الشهر تحصيل مبلغ (٥٠٠٠٠) ل.س من قيمة هذه السندات ؛ وقد كان التسديد على الشكل التالي :

٢٠٠٠٠ ل٠س سددت من الحسابات الجارية الدائنة لدى المصرف نفسه .

٣٠٠٠٠ ل٠س سددت نقداً الى صندوق المصرف .

وقد سجلت قيمة السندات المحصلة في الحسابات الجارية الدائنة للمودعين .

٣ ـ أرسلت سندات قيمتها (٣٠٠٠٠) ل٠س للتحصيل لدى فرع اللاذقية .

٤ ـ بلغت قيمة السندات المستحقة والتي لم تسدد من قبل المسحوب عليهم مبلغ (٢٥٠٠٠) ل٠س ، وقد أعيدت هذه السندات الى أصحابها .

٥ ـ أبلغ فرع اللاذقية ، فرع حلب أنه قد حصل نقداً من السندات المرسلة إليه مبلغ (١٠٠٠٠) ل٠س وقد سجل القيمة لفرع حلب في حسابه الجاري لديه كما سجل على فرع حلب عمولة التحصيل البالغة (١٥) ل٠س .

٦ ـ سجل فرع حلب قيمة السندات المحصلة لدى فرع اللاذقية في الحسابات الجارية الدائنة للمودعين .

المطلوب :

١ ـ إجراء القيود المحاسبية في دفاتر فرع حلب .

٢ ـ إجراء القيود المحاسبية في دفاتر فرع اللاذقية .

٣ ـ فتح حسابات الأستاذ (الحسابات النظامية والحسابات الجارية للفرعين).

الحل :

١ ـ القيود لدى فرع حلب :

(١)

١٥٠٠٠٠		من سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
	١٥٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

إثبات استلام السندات في الحسابات النظامية

	من الصندوق	٤٥٠
٤٥٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)	

قبض عمولة تحصيل السندات نقداً

(٢)

	من المذكورين	
٢٠٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة	
٣٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى محصلة التسديد	٥٠٠٠٠

تحصيل سندات مودعة برسم التحصيل

٥٠٠٠٠	من محصلة التسديد	
	الى الحسابات الجارية الدائنة	٥٠٠٠٠

تسجيل قيمة السندات المحصلة لأصحابها

٥٠٠٠٠	من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	
	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	٥٠٠٠٠

إخراج قيمة السندات المحصلة من الحسابات النظامية

(٣)

٣٠٠٠٠	من سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل	
	الى مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل	٣٠٠٠٠

إرسال سندات للتحصيل لدى فرع اللاذقية

(٤)

٢٥٠٠٠		من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
	٢٥٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

إخراج قيمة السندات غير المسددة من الحسابات النظامية وإعادتها الى أصحابها

(٥ و ٦)

١٠٠٠٠		من الفروع ، فرع اللاذقية حـ/جاري
	١٠٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة

تحصيل سندات مرسلة للتحصيل لدى فرع اللاذقية وتسجيل قيمتها في الحسابات الجارية الدائنة

١٥		من نفقات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)
	١٥	الى الفروع ، فرع اللاذقية حـ/جاري

عمولة فرع اللاذقية

١٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل
	١٠٠٠٠	الى سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل

إقفال الحسابات النظامية للسندات المحصلة لدى فرع اللاذقية

١٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
	١٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

إخراج قيمة السندات المحصلة من الحسابات النظامية

---

٢ ـ القيود لدى فرع اللاذقية :

٣٠٠٠٠		من سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	٣٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

سندات واردة برسم التحصيل من فرع حلب

١٠٠٠٠		من الصندوق
	١٠٠٠٠	الى محصلة التسديد

تسديد جزء من قيمة السندات الواردة برسم التحصيل من فرع حلب

١٠٠٠٠		من محصلة التسديد
	١٠٠٠٠	الى الفروع ، فرع حلب حـ/جاري

تسجيل قيمة السندات المحصلة لحساب فرع حلب

١٥		من الفروع ، فرع حلب حـ/جاري
	١٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)

قيد عمولة التحصيل على حساب فرع حلب

١٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	١٠٠٠٠	الى سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إقفال الحسابات النظامية للسندات المحصلة

---

٣ ـ حسابات الأستاذ لدى فرع حلب :

سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

١٥٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	٥٠٠٠٠	من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
		٢٥٠٠٠	من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
		١٠٠٠٠	من مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
		٨٥٠٠٠٠	
		٦٥٠٠٠	**الرصيد المدين**
		١٥٠٠٠٠	

مقابل سندات تجارية مودعة برسم التحصيل

٥٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل	١٥٠٠٠٠	من سندات تجارية مودعة برسم التحصيل
٢٥٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل		
١٠٠٠٠	الى سندات تجارية مودعة برسم التحصيل		
٨٥٠٠٠			
٦٥٠٠٠	**الرصيد الدائن**		
١٥٠٠٠٠			

سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل

٣٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل	١٠٠٠٠	من مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل
		٢٠٠٠٠	**الرصيد المدين**
		٣٠٠٠٠	

مقابل سندات تجارية تحصيل مرسلة التحصيل

١٠٠٠٠	الى سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل	٣٠٠٠٠	من سندات تجارية تحصيل مرسلة للتحصيل
٢٠٠٠٠	**الرصيد الدائن**		
٣٠٠٠٠			

فرع اللاذقية ح/جاري

١٠٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة	١٥	من نفقات الاستثمار
		٩٩٨٥	**الرصيد المدين**
		١٠٠٠٠	

٤ ـ حسابات الأستاذ لدى فرع اللاذقية :

سندات تجارية واردة برسم التحصيل

٣٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل	١٠٠٠٠	من مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل
		٢٠٠٠٠	**الرصيد المدين**
		٣٠٠٠٠	

مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل

١٠٠٠٠	الى سندات تجارية واردة برسم التحصيل	٣٠٠٠٠	من سندات تجارية واردة برسم التحصيل
٢٠٠٠٠	**الرصيد الدائن**		
٣٠٠٠٠			

فرع حلب ح/جاري

١٥	الى إيرادات الاستشار	١٠٠٠٠	من محصلة التسديد
٩٩٨٥	**الرصيد الدائن**		
١٠٠٠٠			

Damascus University

الفصل الثاني

حسم السندات التجارية

اولا ــ مفهوم وشروط حسم السندات التجارية :

يدخل حسم السندات التجارية في نطاق مفهوم التسهيلات التي تقدمها المصارف لزبائنها من أصحاب الفعاليات الاقتصادية . ويعين المصرف حداً أقصى لحجم السندات التجارية التي يمكن أن يقدمها الزبون للحسم وذلك بعد دراسة وضعه المالي وتحديد حجم وأنواع التسهيلات التي يمكن أن يقدمها له .

ويقصد بحسم السندات التجارية حسب ماجاء في نظام عمليات المصرف التجاري السوري « تقديم الزبون الى المصرف سنداً تجارياً أو سحوبات لوعدة لاستيفاء القيمة قبل الاستحقاق مقابل اقتطاع قسم من هذه القيمة يعادل فائدة المبلغ عن المدة المتبقية الى يوم الاستحقاق بالاضافة الى العمولة »[1] . ويجب أن تكون السندات المقدمة للحسم سندات حقيقية تمثل صفقات تجارية أو صناعية أو زراعية .

ويشترط في السندات المقدمة للحسم ما يلي :

آ ــ أن تكون مستوفية الشروط القانونية من حيث الصيغة والشكل وفقاً لاحكام قانون التجارة وتعليمات مصرف سورية المركزي .

---

(١) المصرف التجاري السوري : نظام العمليات الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٩٠٥) تاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩ .

ب ــ أن تحمل الطوابع القانونية .

جـ ــ أن يحتفظ المصرف بنموذج عن توقيع المظهر الأخير (المتخلي) وإذا أمكن التحقق من صحة تواقيع المدين والمظهرين .

د ــ أن يتحقق المصرف من ذكر عنوان كل من المدين الأصلي والمظهر الأخير (منشيء السند والمتخلي عنه) في كل سند .

هـ ــ أن يتحقق المصرف من تسلسل أسماء المظهرين بحيث يكون المتخلي مالكاً للسند بلا نزاع .

و ــ أن تكون السندات مستوفية لشروط إعادة الحسم وفق أنظمة وتعليمات مصرف سورية المركزي ، ويجوز بصورة استثنائية قبول السندات غير القابلة لإعادة الحسم في حدود نسبة معينة يحددها مجلس إدارة المصرف .

وتجدر الإشارة الى أن المصارف المتخصصة تلجأ الى إعادة حسم السندات التجارية الموجودة بحوزتها لدى مصرف سورية المركزي عند حاجتها الى السيولة . ولا يقبل المصرف المركزي لإعادة الحسم إلاّ السندات التي يتوفر فيها عدد من الشروط المحددة في نظام النقد الأساسي ، وأهمها ما يلي[1] :

آ ــ يجب أن لا يتجاوز أجل استحقاق السفاتج والأسناد التجارية المقدمة لإعادة الحسم ١٢٠ يوماً على الأكثر اعتباراً من يوم تقديمها ، أما إذا كانت هذه الأسناد تمثل عمليات صناعية أو زراعية فيمكن قبولها إذا لم تتجاوز آجالها ٣٠٠ يوم .

ب ــ يجب أن تحمل السفاتج والأسناد المقدمة لإعادة الحسم ثلاثة تواقيع مليئة أو توقيعين مليئين إضافة الى توقيع المدين الأصلي .

جـ ــ يجب أن تمثل السندات والسفاتج المقدمة لإعادة الحسم صفقات تجارية أو صناعية أو زراعية حقيقية وأن لا تكون تغطية لعمليات ديون عادية ليست لها علاقة بالفعالية الاقتصادية .

تتراوح فوائد حسم السندات لدى المصرف التجاري السوري بين ٧٪ الى

---

(١) نظام النقد الاساسي : الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ .

٩٪ حسب القطاعات • تحتسب فائدة السندات المحسومة وتنزل من قيمة السند ويقيد الرصيد في الحساب الجاري للزبون • كما يتقاضى المصرف عمولة تحصيل بحدود واحد بالألف من قيمة السندات المحسومة إذا كانت هذه السندات تستحق خارج المدينة التي يوجد فيها فرع المصرف •

تحسب الايام التي تستوفى عنها الفائدة من تاريخ الحسم وحتى تاريخ الاستحقاق ويضاف اليها يومين مقابل يوم الحسم ويوم الدفع (أي اليوم التالي للاستحقاق) ، وإذا وقع يوم الدفع في يوم عطلة الأسبوع أو أيام الأعياد التي يغلق فيها المصرف أبوابه ، فيضاف الى أيام الفائدة عدد مماثل لأيام العطل والأعياد •

إذا تم تسديد السندات المحسومة قبل استحقاقها تعاد للزبون الفوائد المستوفاة عن السندات المدفوعة وذلك عن المدة الفاصلة بين تاريخ السداد وتاريخ الاستحقاق • ولا يجوز أن تقل الفائدة المستوفاة عن السندات التي يحسمها المصرف عن فائدة (١٠ أيام) أو خمس ليرات سورية أيهما أقل •

ثانيا ـ المعالجة المحاسبية لعمليات حسم السندات التجارية :

سنورد فيما يلي القيود المحاسبية الرئيسية الخاصة بالخطوات الاساسية لعملية حسم السندات التجارية وتحصيلها سواء كان لدى المصرف نفسه أو في مكان آخر ، ولعمليات إعادة حسم السندات التجارية ، والاقتراض من المصرف المركزي بضمانة السندات التجارية المحسومة •

خصص النظام المحاسبي عدداً من الحسابات لمعالجة العمليات المختلفة للسندات المحسومة ، وفيما يلي بعض هذه الحسابات التي سنستخدمها في القيود :

ـ الحساب الرئيسي رقم (١٦) محفظة السندات المحسومة •

ـ الحسابات المتفرعة عن الحساب (١٦) التالية :

ـ سندات الصفقات •

ـ سندات الصفقات المراد حسمها •

ـ سندات الصفقات المحسومة المستحقة غير المدفوعة قابلة للتحصيل .
ـ سندات محسومة مودعة تأميناً لدى المصرف المركزي .

كما أن النظام المحاسبي قد خصص في طرف المطاليب الحساب الرئيسي رقم (٣٦) لمصرف سورية المركزي ويتفرع عن هذا الحساب عدد من الحسابات الفرعية المتعلقة بعمليات إعادة حسم السندات التجارية وهي :

الحساب رقم ٣٦٧ ـ مصرف سورية المركزي (سندات معاد حسمها) .
الحساب رقم ٣٦٨ ـ مصرف سورية المركزي (سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل) .

أما بالنسبة للحسابات النظامية فسنتعرض الى الحسابين النظاميين التاليين :

ـ الحساب النظامي : سندات مرسلة لإعادة الحسم .
ـ الحساب النظامي : سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل .

القيـود المحاسبية :

أولا ـ السندات المحسومة المستحقة الدفع لدى المصرف نفسه :

١ ـ عملية الحسم ودخول السندات الى المحفظة :

٥٠٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة)
		الى المذكورين
	٤٨٨٢٥٠	الى الحسابات الجارية الدائنة
	١١٢٥٠	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسم سندات)
	٥٠٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)

حسم سندات تجارية بمعدل حسم ٩٪ لمدة ثلاثة أشهر وعمولة تحصيل بمعدل واحد بالألف وتسجيل الصافي في الحسابات الجارية الدائنة

٢ ـ تسديد قيمة السندات المحسومة لدى المصرف نفسه بتاريخ الاستحقاق :

٥٠٠٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٥٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

تسديد قيمة السندات المحسومة بتاريخ الاستحقاق

---

٣ ـ في حالة عدم دفع قيمة السندات المحسومة بتاريخ الاستحقاق :

لو افترضنا أن جزءاً تبلغ قيمته (١٠٠٠٠٠) ل.س من السندات المحسومة لم يسدد بتاريخ الاستحقاق ، فإن المصرف يحول قيمة هذه السندات الى حساب سندات مستحقة وغير مدفوعة قابلة للتحصيل . وقد يطلب المتخلي من المصرف إجراء عمليات الاحتجاج تجاه المسحوب عليه ، وإذا لم تسدد قيمة السندات رغم ذلك فإن المصرف يقوم بتسجيل قيمة السندات المحسومة المستحقة وغير المدفوعة على الحساب الجاري الدائن للمتخلي . وفيما يلي القيود المحاسبية الخاصة بهذه العمليات :

١ ـ تحويل السندات الى حساب سندات محسومة مستحقة وغير مدفوعة :

١٠٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل)
	١٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

ب ـ اجراء الاحتجاج وقيد المصاريف :

٤٠٠		من مصاريف الاحتجاج
	٤٠٠	الى الصندوق
		دفع مصاريف الاحتجاج

٤٠٠		من الحسابات الجارية
		(الحساب الجاري للمتخلي)
	٤٠٠	الى مصاريف الاحتجاج
		تسجيل مصاريف الاحتجاج على حساب الزبون المتخلي

جـ ـ قيد قيمة السندات غير المدفوعة على الحساب الجاري للزبون المتخلي :

١٠٠٠٠٠		من الحسابات الجارية
		(الحساب الجاري للزبون المتخلي)
	١٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل)

أما إذا لم يكن للزبون المتخلي حساب جارٍ لدى المصرف ولم يبادر الى تسديد قيمة السندات المستحقة غير المدفوعة ، يصبح المصرف مضطراً لاجراء الملاحقة القانونية اللازمة بحق كل من المتخلي والمسحوب عليه والمظهرين والضامنين ، وتحول قيمة السندات في هذه الحالة الى حساب ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية ، وذلك على النحو التالي :

١٠٠٠٠٠		من ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة)
	١٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل)

ثانياً ـ تحصيل السندات المحسومة المستحقة الدفع في مكان آخر بواسطة الفروع :

٢ ـ إثبات إرسال السندات في الحسابات النظامية :

١٠٠٠٠٠		من سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

ب ـ عند وصول إشعارات الفرع التي تفيد بتحصيل السندات :

١٠٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
	١٠٠٠٠٠	الى سندات تجاريةمحسومة مرسلةللتحصيل

		من المذكورين
٩٩٨٥٠		من الفروع ، فرع ..... حـ/جاري
١٥٠		من نفقات الاستثمار (عمولة تحصيل)
	١٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة)

إثبات تحصيل السندات لدى الفروع وعمولة التحصيل

وتكون القيود لدى الفرع المرسل اليه على الشكل التالي :

١٠٠٠٠٠		من سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل سندات تجاريـة واردة برسم التحصيـل

إثبات استلام السندات في الحسابات النظامية

١٠٠٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٩٩٨٥٠	الى الفروع ، فرع ..... حـ/جاري
	١٥٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة تحصيل سندات)

تحصيل السندات الواردة برسم التحصيل وقيد قيمتها لحساب الفروع بعد اقتطاع العمولة

١٠٠٠٠٠		من مقابل سندات تجارية واردة برسم التحصيل
	١٠٠٠٠٠	الى سندات تجارية واردة برسم التحصيل

إقفال الحسابات النظامية

ثالثا ـ إعادة حسم السندات لدى المصرف المركزي :

١ ـ إثبات إرسال السندات المحسومة لإعادة الحسم في الحسابات النظامية :

٥٠٠٠٠		من سندات مرسلة لإعادة الحسم
	٥٠٠٠٠	الى مقابل سندات مرسلة لإعادة الحسم

---

٢ ـ عند ورود إشعار المصرف المركزي بتنفيذ العملية :

٥٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة (سندات معاد حسمها)
	٥٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة)

من المذكورين
٤٩٥٠٠ من المصرف المركزي حـ/جاري
٥٠٠ من نفقات الاستثمار (فوائد إعادة حسم)
٥٠٠٠٠ الى المصرف المركزي (سندات معاد خصمها)
إعادة حسم سندات لدى المصرف المركزي
بمعدل ٤٪ لمدة ثلاثة أشهر

٥٠٠٠٠ من مقابل سندات مرسلة لإعادة الحسم
٥٠٠٠٠ الى سندات مرسلة لإعادة الحسم
إقفال الحسابات النظامية

---

٣ ـ حين إستعادة السندات قبل الاستحقاق من اجل تحصيلها :

٥٠٠٠٠ من المصرف المركزي
(سندات معاد حسمها)
٥٠٠٠٠ الى المصرف المركزي
(سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)

٥٠٠٠٠ من سندات معاد حسمها برسم القبض
٥٠٠٠٠ الى مقابل سندات معاد حسمها برسم القبض
فتح حسابات نظامية للسندات المعاد حسمها المرتجعة للتحصيل

---

٤ ـ عند الاستحقاق والتحصيل من الزبائن :

٥٠٠٠٠ من المصرف المركزي
(سندات معاد حسمها مرتجعة التحصيل)
٥٠٠٠٠ الى المصرف المركزي حـ/جاري
تسديد حساب المصرف المركزي

٥٠٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٥٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات معـاد حسمها)
		تسديد قيمة السندات من قبل الزبائن

٥٠٠٠٠		من مقابل سندات معاد حسمها برسم القبض
	٥٠٠٠٠	الى سندات معاد حسمها برسم القبض
		إقفال الحسابات النظامية

رابعاً ـ الاقتراض من المصرف المركزي بضمانة السندات المحسومة :

١ ـ إثبات إرسال السندات المحسومة الى المصرف المركزي تامينا للقروض والسلف :

٨٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مودعة تأمينا لدى المصرف المركزي)
	٨٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

---

٢ ـ لدى وصول إشعار المركزي بمنح القرض :

٦٠٠٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
		الى المصرف المركزي
	٦٠٠٠٠	(قروض وسلف لقـاء سندات محسومة
		مودعة تأمينا)
		سلفة المصرف المركزي بنسبة ٧٥٪ من قيمة
		السندات المحسومة المودعة تأمينا لديه

---

٣ ـ استرداد السندات من المصرف المركزي لتحصيلها قبيل الاستحقاق وتسديد سلفة المصرف المركزي :

من المذكورين
٦٠٠٠٠ من المصرف المركزي
(قروض وسلف انشاء سندات محسومة مودعة تأمينا)
٦٠٠ من نفقات الاستثمار (فوائد وقروض وسلف)
٦٠٦٠٠ الى المصرف المركزي حـ/جاري
تسديد سلفة المصرف المركزي والفوائد
المترتبة عليها بمعدل ٤٪ لمدة ثلاثة أشهر

---

٤ ـ تحصيل السندات المحسومة من الزبائن :

٨٠٠٠٠ من الصندوق
أو من الحسابات الجارية
٨٠٠٠٠ الى محفظة السندات المحسومة
(سندات محسومة مودعة تأمينا لدى
المصرف المركزي)

تمرين عملي على حسم السندات التجارية :

كانت أرصدة بعض الحسابات لدى المصرف التجاري في ١/٣/١٩٨١ على الشكل التالي :

ـ سندات الصفقات المحسومة	٤٦٣٥٠٠
ـ سندات الصفقات المعاد حسمها	٥٠٠٠٠
ـ سندات الصفقات المحسومة المستحقة غير المدفوعة	
قابلة للتحصيل	١٠٠٠٠٠
ـ السندات المحسومة المودعة تأمينا لدى المصرف المركزي	١٠٠٠٠٠
المجموع (محفظة السندات المحسومة)	٧١٣٥٠٠

- الصنـــدوق ٣٤٥٠٠٠
- المصرف المركزي حساب جاري (رصيد مدين) ٢٠٠٠٠٠
- المصرف المركزي حـ/قروض وسلف بضمانة سندات تجارية محسومة (رصيد دائن) ٢٢٥٠٠٠
- المصرف المركزي حـ/سندات معاد حسمها (رصيد دائن) ٥٠٠٠٠

وقد كانت حركة قسم السندات في المصرف خلال شهر آذار ١٩٨١ على الشكل التالي :

١ ــ كانت قيمة سندات الصفقات المحسومة ٩٥٠٠٠٠ ل.س ، وقـد تم اقتطاع فوائد الحسم بمعدل ٩٪ لمدة ثلاثة أشهر وعمولة تحصيل بمعدل واحد بالألف وسجل صافي القيمة في الحسابات الجارية الدائنة .

٢ ــ أرسل المصرف سندات لإعادة حسمها لدى المصرف المركزي بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ ل.س ، وقد تم تنفيذ عملية إعادة الحسم بمعدل فائدة قدره ٤٪ لمدة ثلاثة أشهر وسجل صافي القيمة في الحساب الجاري للمصرف التجاري لدى المصرف المركزي .

٣ ــ أعاد المصرف التجاري الى زبائنه سندات مستحقة غير مدفوعة تبلغ قيمتها ٨٥٠٠٠ ل.س وسجل قيمة السندات المعادة على حساباتهم الجارية الدائنة لديـه .

٤ ــ سدد المسحوب عليهم قيمـة سندات محسـومة لدى المصرف تبلغ ١١٥٠٠٠ ل.س ، وقد تم التسديد كما يلي :

٦٠٠٠٠ ل.س من الحسابات الجارية الدائنة .

٥٥٠٠٠ ل.س نقـداً .

٥ ــ أرسل المصرف الى فرعه في حلب سندات محسومة برسم التحصيل بمبلغ ٤٥٠٠٠ ل.س .

٦ ـ وصل إشعار من فرع حلب يفيد بتحصيل نصف قيمة السندات المحسومة المرسلة اليه برسم التحصيل ، وبلغت عمولته لقاء ذلك ٢٣ ل٠س ٠

٧ ـ بلغت قيمة السندات المحسومة المستحقة غير المدفوعة القابلة للتحصيل خلال شهر آذار ٢٥٠٠٠ ل٠س ٠

٨ ـ استعاد المصرف التجاري من المصرف المركزي سندات معاد حسمها بقيمة ٢٧٥٠٠٠ ل٠س ، وذلك من أجل تحصيلها من الزبائن ٠ وقد سدد المسحوب عليهم قيمة هذه السندات من حساباتهم الجارية الدائنة لدى المصرف التجاري ٠

٩ ـ أرسل المصرف التجاري الى المصرف المركزي سندات محسومة برسم التأمين قيمتها ٥٠٠٠٠٠ ل٠س لقاء الحصول على قروض وسلف بنسبة ٧٥٪ من قيمة هذه السندات ٠ وقد تم تنفيذ عملية الاقراض ٠

١٠ ـ سدد المصرف التجاري للمصرف المركزي ما استحق من القروض والسلف بضمانة سندات تجارية محسومة مودعة تأميناً من الأشهر السابقة وقدره ٢٢٥٠٠٠ ل٠س ٠ علماً بأن معدل الفائدة على هذه القروض هو ٤٪ ووسطي الاستحقاق ثلاثة أشهر ٠

١١ ـ استعاد المصرف التجاري السندات المحسومة المودعة تأميناً لقاء القروض المشار اليها في الفقرة (١٠) أعلاه ، علماً بأن النسبة التسليفية كانت ٧٥٪ من قيمة السندات ٠ وقد تم تحصيل قيمة هذه السندات من المسحوب عليهم نقداً ٠

المطلوب :

١ ـ إجراء القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة في دفاتر المصرف التجاري خلال شهر آذار ١٩٨١ ٠

٢ ـ فتح الحسابات التالية واستخراج أرصدتها في ١٩٨١/٣/٣١ :

ـ حساب محفظة السندات المحسومة (الحساب العام) وحساباته الفرعية ٠

ـ حساب الصندوق ٠

ـ حسابات المصرف المركزي ٠

الحـــل :

١ ـ القيـود المحاسـبية :

(١)

٩٥٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة) الى المذكورين
	٩٢٧٦٧٥	الى الحسابات الجارية الدائنة
	٢١٣٧٥	الى إيرادات الاستثمار (فوائد حسم سندات)
	٩٥٠	الى إيرادات الاستثمار (عمـولة تحصيل سندات)

السندات المحسومة خلال شهر آذار

(٢)

٤٥٠٠٠٠		من سندات مرسلة لإعادة الحسم
	٤٥٠٠٠٠	الى مقابل سندات مرسلة لإعادة الحسم

إرسال سندات لإعادة الحسم لدى المركزي

٤٥٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة (سندات معـاد حسمها)
	٤٥٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة)

		من المذكورين
٤٤٥٥٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
٤٥٠٠		من نفقات الاستثمار (فوائد إعادة حسم)
	٤٥٠٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/ سندات معـاد حسمها)

إعادة حسم سندات لدى المصرف المركزي

٤٥٠٠٠٠		من مقابل سندات مرسلة لإعادة الحسم
	٤٥٠٠٠٠	الى سندات مرسلة لإعادة الحسم

إقفال الحساب النظامي للسندات المعاد حسمها

(٣)

٨٥٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٨٥٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل)

تسجيل قيمة السندات المستحقة غير المدفوعة
على الحسابات الجارية الدائنة للزبائن

(٤)

		من المذكورين
٥٥٠٠٠		من الصندوق
٦٠٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	١١٥٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

السندات المحسومة المسددة خلال الشهر

(٥)

٤٥٠٠٠		من سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
	٤٥٠٠٠	الى مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

إثبات إرسال سندات محسومة للتحصيل
لدى الفروع في الحسابات النظامية

(٦)

٤٥٠٠٠		من مقابل سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل
	٤٥٠٠٠	الى سندات تجارية محسومة مرسلة للتحصيل

إقفال الحسابات النظامية

٢٢٥٠٠		من الفروع ، فرع حلب حـ/جاري
	٢٢٥٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

تسجيل قيمة السندات المحصلة لدى
فرع حلب على حسابه الجاري

٢٣		من نفقات الاستثمار
	٢٣	الى الفروع ، فرع حلب حـ/جاري

العمولة المستحقة لفرع حلب

(٧)

٢٥٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل)
	٢٥٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

تحويل السندات المحسومة المستحقة
غير المدفوعة الى الحساب الخاص بها

من المصرف المركزي		٢٧٥٠٠٠
(سندات معاد حسمها)		
الى المصرف المركزي	٢٧٥٠٠٠	
(سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)		

استعادة سندات معاد حسمها من المصرف المركزي

من سندات معاد حسمها برسم القبض		٢٧٥٠٠٠
الى مقابل سندات معاد حسمها برسم القبض	٢٧٥٠٠٠	

من المصرف المركزي		
(سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)		٢٧٥٠٠٠
الى المصرف المركزي حـ/جاري	٢٧٥٠٠٠	

تسديد قيمة السندات المعاد حسمها للمركزي

من الحسابات الجارية الدائنة		٢٧٥٠٠٠
الى محفظة السندات المحسومة	٢٧٥٠٠٠	
(سندات معاد حسمها)		

تسديد قيمة السندات المعاد حسمها
من قبل الزبائن قيداً على حساباتهم

من مقابل سندات معاد حسمها برسم القبض		٢٧٥٠٠٠
الى سندات معاد حسمها برسم القبض	٢٧٥٠٠٠	

إقفال الحسابات النظامية

---

(٩)

٥٠٠٠٠٠		من محفظة السندات المحسومة
		(سندات محسومة مودعة تأميناً لدى المصرف المركزي)
	٥٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة
		(سندات الصفقات المحسومة)

إرسال سندات محسومة الى المركزي
ضماناً للقروض والسلف

٣٧٥٠٠٠		من المصرف المركزي حـ/جاري
	٣٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي
		(قروض وسلف لقاء سندات محسومة مودعة تأميناً)

تنفيذ عملية الاقتراض من المركزي بنسبة ٧٥٪ من قيمة السندات المودعة تأميناً

(١٠)

		من المذكورين
٢٢٥٠٠٠		من المصرف المركزي
		(قروض وسلف لقاء سندات محسومة مودعة تأميناً)
٢٢٥٠		من نفقات الاستثمار (فوائد قروض وسلف)
	٢٢٧٢٥٠	الى المصرف المركزي حـ/جاري

تسديد قروض وسلف وفوائدها للمصرف المركزي

٣٠٠٠٠٠	من الصندوق	
	الى محفظة السندات المحسومة	٣٠٠٠٠٠
	(سندات محسومة مودعة تأميناً لدى المصرف المركزي)	

تحصيل قيمة السندات المستعادة من المصرف المركزي

٢ ـ الحسابات :

حـ/محفظة السندات المحسومة

٧١٢٥٠٠	رصيد ١/٣	٤٥٠٠٠٠	من المحفظة (سندات معاد حسمها)
٩٥٠٠٠٠	الى المذكورين	٨٥٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
٤٥٠٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	١١٥٠٠٠	من المذكورين
٢٥٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٢٢٥٠٠	من الفروع ، فرع حلب
٥٠٠٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٢٥٠٠٠	من المحفظة (سندات مستحقة غير مدفوعة)
		٢٧٥٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
		٥٠٠٠٠٠	من المحفظة (سندات محسومة مودعة تأميناً)
		٣٠٠٠٠٠	من الصندوق
		١٧٧٢٥٠٠	
		٨٦٥٠٠٠	الرصيد المدين في ٣/٣١
٢٦٣٧٥٠٠		٢٦٣٧٥٠٠	

حـ/سندات الصفقات المحسومة

٤٦٢٥٠٠	رصيد ١/٣	٤٥٠٠٠٠	من المحفظة (سندات معاد حسمها)
٩٥٠٠٠٠	الى المذكورين	١١٥٠٠٠	من المذكورين
		٢٢٥٠٠	من الفروع ، فرع حلب
		٢٥٠٠٠	من المحفظة (سندات مستحقة غير مدفوعة)
		٥٠٠٠٠٠	من المحفظة (سندات محسومة مودعة تأمينا)
		١١١٢٥٠٠	
		٣٠٠٠٠٠	**الرصيد المدين في ٣/٣١**
١٤١٢٥٠٠		١٤١٢٥٠٠	

حـ/ سندات محسومة مستحقة غير مدفوعة قابلة للتحصيل

١٠٠٠٠٠	رصيد ١/٣	٨٥٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
٢٥٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٤٠٠٠٠	**الرصيد المدين في ٣/٣١**
		١٢٥٠٠٠	
١٢٥٠٠٠			

حـ/السندات المحسومة المودعة تأمينا لدى المركزي

١٠٠٠٠٠	رصيد ١/٣	٣٠٠٠٠٠	من الصندوق
٥٠٠٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٣٠٠٠٠٠	**الرصيد المدين في ٣/٣١**
		٦٠٠٠٠٠	
٦٠٠٠٠٠			

حـ/سندات الصفقات المعاد حسمها

٥٠٠٠٠٠	رصيد ١/٣	٢٧٥٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
٤٥٠٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٢٢٥٠٠٠	الرصيد المدين في ٣/٣١
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

حـ/الصندوق

٣٤٥٠٠٠	رصيد ١/٣	٧٠٠٠٠٠	الرصيد المدين في ٣/٣١
٥٥٠٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)		
٣٠٠٠٠٠	الى المحفظة (سندات محسومة مودعة تأميناً)		
٧٠٠٠٠٠			

المصرف المركزي حـ/جاري

٢٠٠٠٠٠	رصيد ١/٣	٢٧٥٠٠٠	من المركزي (سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)
٤٥٠٠٠٠	الى المركزي (سندات معاد حسمها)	٢٢٧٢٥٠	من المذكورين
٣٧٥٠٠٠	الى المركزي (قروض وسلف)	٥٠٢٢٥٠	
١٠٢٥٠٠٠		٥٢٢٧٥٠	الرصيد المدين في ٣/٣١
		١٠٢٥٠٠٠	

حـ/المصرف المركزي (قروض وسلف لقاء سندات محسومة مودعة تامينا)

٢٢٥٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/جاري)	٢٢٥٠٠٠	رصيد ١/٣
٣٧٥٠٠٠	الرصيد الدائن في ٣/٣١	٣٧٥٠٠٠	من المصرف المركزي (حـ/جاري)
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

حـ/المصرف المركزي (سندات معاد حسمها)

٢٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي (سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)	٥٠٠٠٠	رصيد ١/٣
		٤٥٠٠٠٠	من المذكورين
٢٢٥٠٠٠	الرصيد الدائن في ٣/٣١	٥٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠			

حـ/المصرف المركزي (سندات معاد حسمها مرتجعة للتحصيل)

٢٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/جاري)	٢٧٥٠٠٠	من المصرف المركزي (سندات معاد حسمها)

فرع حلب حـ/جاري

٢٢٥٠٠	الى المحفظة (سندات الصفقات المحسومة)	٢٣	من نفقات الاستثمار
		٢٢٤٧٧	الرصيد المدين في ٣/٣١
		٢٢٥٠٠	


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب السابع

عمليات المصرف على العملات الاجنبية

الفصل الاول : معلومات عامة عن عمليات المصرف بالعملات الاجنبية .

الفصل الثاني : الحسابات الخاصة بالعمليات على العملات الاجنبية في النظام المحاسبي الموحد .

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية للعمليات على النقد الاجنبي .

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للعمليات على القطع الاجنبي .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

في عالمنا المعاصر الذي قصرت فيه المسافات واتسع نطاق العلاقات والمبادلات بين الأمم في جميع المجالات الانسانية والثقافية والاقتصادية كان لا بد من أن تقوم مؤسسات متخصصة بتسهيل حركة التبادل هذه ، وتوفير القنوات المناسبة لتدفقات الأموال والقيم من مكان الى آخر في عالم لكل بلد فيه عملة وطنية خاصة به .

وقد أخذت المصارف على عاتقها ، منذ البداية ، القيام بدور الوساطة المالية والنقدية بين الأطراف المختلفة لتسهيل حركة انتقال الأشخاص والأموال من جهة وتيسير إتمام الصفقات التجارية والعمليات الاقتصادية والمالية المختلفة من جهة أخرى .

وقد أدى إضطلاع المصارف بهذه المهمة الى أن أصبحت عملياتها تنقسم الى قسمين متميزين : العمليات الداخلية التي تتم بالعملة المحلية الوطنية ، والعمليات الخارجية التي تتم بالعملات الاجنبية المختلفة . نتيجة لذلك أصبحت قيود المحاسبة المصرفية تنقسم هي أيضا الى مجموعتين متميزتين : مجموعة القيود المحررة بالعملة المحلية ومجموعة القيود المحررة بالعملات الاجنبية . غير أن المصرف بجميع نشاطاته وعملياته يمثل وحدة كاملة متكاملة ، ويجب إبراز نتائج أعماله وتنظيم أوضاعه وبياناته بالعملة المحلية الوطنية بحيث يمكن استخلاص نتائج موحدة ، الأمر الذي يقتضي حساب القيمة المقابلة للعمليات والحسابات والأرصدة المحررة بالعملات الأجنبية ، بالعملة الوطنية .

وهكذا فقد أصبح للمصارف محاسبة خاصة للعمليات بالعملات الأجنبية تسجل فيها القيود بالوحدات النقدية الأجنبية وتفتح لها حسابات خاصة محررة بالوحدات النقدية الأجنبية وتستخرج لها بيانات وأوضاع وموازين مراجعة محررة أيضاً بالعملات الأجنبية . غير انه لا بد من دمج هذه الحسابات والأوضاع مع الحسابات والأوضاع العامة للمصرف بالعملة الوطنية لاظهار موجودات المصرف والتزاماته ونتائج أعماله الاجمالية من عملياته ونشاطاته كافة . من أجل ذلك يتم فتح حسابات خاصة بالعملة الوطنية تسجل فيها القيمة المقابلة للعمليات المسجلة في الحسابات بالعملات الأجنبية بعد تحويلها بأسعار صرف القطع الأجنبي ، كما يتم

دمج البيانات والاوضاع وموازين المراجعة المحررة بالعملات الأجنبية مع أوضاع وبيانات وموازين المراجعة العامة للمصرف بعد تحويل الأرقام والأرصدة المحررة بالعملات الأجنبية الى ما يعادلها بالعملة المحلية بأسعار التحويل الثابتة المقررة من ادارة المصرف .

إن عمليات المصرف بالعملات الأجنبية بمختلف أشكالها يمكن اعتبارها بشكل عام ومن حيث النتيجة عبارة عن عمليات حيازة أو تنازل عن عملات أجنبية ، حيث أنها تؤثر بشكل أو بآخر على موجودات المصرف أو التزاماته تجاه الغير من جهة وتؤثر على نتائج استثماره من جهة أخرى . غير أنه ، ورغم ذلك ، يمكن التمييز بين عمليات شراء وبيع العملات الاجنبية سواء كانت (على شكل نقد أجنبي « بنكنوت ») أو قطع أجنبي (على شكل شيكات أو أوامر دفع وما شاكلها) عن عمليات تمويل التجارة الخارجية (اعتمادات مستندية ، وثائق شحن .. الخ) ، نظراً للأهمية الخاصة التي يتصف بها هذا النوع الأخير من العمليات . لذلك سنفرد باباً خاصاً في هذا الكتاب لعمليات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية . أما في هذا الباب فسيتم بحث النقاط التالية :

الفصل الاول : معلومات عامة عن عمليات المصرف بالعملات الاجنبية .

الفصل الثاني : الحسابات الخاصة بالعمليات على العملات الاجنبية في النظام المحاسبي الموحد .

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية للعمليات على النقد الاجنبي .

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للعمليات على القطع الاجنبي .

الفصل الخامس : تقويم العملات الاجنبية .

الفصل الأول

معلومات عامة عن عمليات المصرف بالعمـــلات الاجنبيـــة

اولا ـ تنظيم التعامل بالعملات الاجنبيـــة :

تتركز عمليات المصرف بالعملات الأجنبية في دائرة العلاقة الخارجية في الفروع او مديرية العلاقات الخارجية في الادارة العامة للمصرف . وتشمل دائرة العلاقات الخارجية في الفروع عددا من الاقسام التي يختص كل قسم منها بنوع معين من العمليات وهي :

- قسم القطع .
- قسم الاعتمادات المستندية .
- قسم تحصيل السندات ووثائق الشحن بالعملات الاجنبية .
- قسم عمليات التصدير الى الخارج .

أما في الادارة العامة للمصرف فإن مديرية العلاقات الخارجية تتألف من الدوائر التالية :

ـ **دائرة العلاقات الخارجية** : وتهتم بما يلي :

١ ـ تنظيم علاقة المصرف مع المراسلين في الخارج ومعالجة جميع المواضيع المتعلقة بهم .

٢ ــ ادارة ومراقبة التسهيلات المصرفية مع المراسلين في الخارج •

٣ ــ تنظيم نشرات المخولين بالتوقيع عن المصرف وحفظ تواقيع المراسلين وتوزيعها على الفروع •

٤ ــ تنظيم تبادل المفاتيح البرقية بين المراسلين والادارة العامة والفروع •

٥ ــ مراقبة وضع المراسلين في الخارج •

ــ **دائرة القطع** : وتقوم بالمهام التالية :

١ ــ ادارة موجودات المصرف من العملات الاجنبية وتوظيفها •

٢ ــ تحديد النشرة اليومية لأسعار القطع وتبليغها للفروع للتقيد بها •

٣ ــ مراقبة عمليات الشراء والبيع والتبديل للعملات الاجنبية من حيث انطباقها على التعليمات والأنظمة النافذة •

٤ ــ تنظيم ومراقبة علاقة المصرف مع مكتب القطع وسائر الدوائر الرسمية ومعالجة القضايا الناشئة عن عمليات القطع وأنظمته •

٥ ــ وضع تقرير شهري عن سوق القطع •

ــ **دائرة العمليات** : وتقوم بدراسة ومراقبة عمليات الفروع بالعملات الاجنبية •

ــ **دائرة الاحصاء والدراسات** : وتقوم بجمع المعلومات اللازمة عن أوضاع المصارف الخارجية ، ومتابعة وجمع المعلومات المتعلقة بأنظمة القطع في الخارج ، وإحصاء العمليات المتبادلة مع المراسلين في الخارج •

أما في الفروع فيعتبر قسم القطع الاجنبي من الاقسام الهامة فيها ، فهو الذي يدير سيولة المصرف بالعملات الاجنبية ، ويتولى تنفيذ أوامر الزبائن المقيمين وأوامر الأقسام الاخرى فيما يتعلق بالعملات الأجنبية ، وعلى الأخص ما يلي :

آ ــ إصدار الشيكات المصرفية المسحوبة على مراسليه في الخارج •

ب ـ تحويل العملات الاجنبيـة الى الخارج .

جـ ـ شراء وبيع العملات الأجنبية (نقد أو قطع) ، وإجراء عمليات التحويل والتبديل بينها .

ونظراً لما لعمليات دخول وخروج العملات الاجنبية من أثر هام على الاقتصاد الوطني ، وباعتبار أن هذه العملات تشكل ما يسمى « بالعملات الصعبة » أو « بالقطع النادر » الذي يشكل بالنسبة لبعض البلدان أحد عناصر تغطية إصدارها النقدي من العملة الوطنية ، فقد لجأت كثير من الدول الى فرض قيود معينة على حركة التعامل بهذه العملات . ويخضع التعامل بالعملات الأجنبية في القطر العربي السوري الى رقابة المصرف المركزي « مكتب القطع » ، كما حصر التعامل بهذه العملات بالمصرف المركزي والمصرف التجاري السوري والفروع وكوى الصرافة التابعة لهما .

وللقطع الاجنبي حالياً في القطر العربي السوري ثلاث أنظمة للتسعير سواء كان الأمر يتعلق بعمليات الشراء أو بعمليات البيع :

١ ـ **السعر الرسمي** : وتصدر نشرة الأسعار الرسمية للعملات الأجنبية من قبل مصرف سورية المركزي « مكتب القطع » . وتطبق هذه الأسعار على عدد من العمليات المحددة بناء على تعليمات السلطات المختصة ، وتتناول بشكل خاص من حيث الشراء موارد القطاع العام من العملات الاجنبية ومن حيث المبيع تسديد قيمة مستوردات هذا القطاع .

٢ ـ **أسعار السوق الموازية** : وتدار هذه السوق وتصدر نشرة أسعارها من قبل المصرف التجاري السوري . وأسعار هذه السوق تأخذ بعين الاعتبار أسعار العملات الاجنبية في الاسواق النقدية العالمية ، وتطبق أسعار هذه السوق على جميع العمليات التجارية التي لا تنطبق عليها شروط الأسعار الرسمية وتتناول بشكل رئيسي عمليات القطاع الخاص الاقتصادية وعدداً من العمليات الأخرى المحددة في التعليمات الصادرة بهذا الشأن .

٣ ـ **اسعار السوق السياحية :** وتدار هذه السوق وتصدر نشرة أسعارها من قبل المصرف التجاري السوري • وتتناول هذه السوق بشكل خاص عمليات شراء أو مبيع العملات الاجنبية لغايات غير تجارية •

ثانياً ـ انواع العملات الاجنبيـة :

يجري التمييز ، كما هو معروف ، بالنسبة للنقود بشكل عام بين ما يسمى « بالأوراق النقدية » أو « النقد الورقي » وهي عبارة عن الأوراق النقدية التي تصدرها المصارف المركزية أو مؤسسات الاصدار وتوضع في التداول ، وبين « النقد الخطي » وهو عبارة عن حسابات الأفراد أو الهيئات أو الشركات المفتوحة لدى المصارف والتي يجري تغذيتها أو السحب أو التحويل منها بواسطة الشيكات أو أوامر الدفع أو الحوالات وغيرها •

ولما كانت عمليات المصارف بالعملات الأجنبية تتمثل أحياناً في بيع أو شراء الأوراق النقدية الاجنبية ، وقد تأخذ أحياناً أخرى شكل الحوالات أو الشيكات أو أوامر الدفع ، فقد جرى العرف على التمييز بين شكلين رئيسيين من العملات الأجنبية •

ـ **القطع الأجنبـي :** وهو يمثل « النقد الخطي » من العملات الأجنبية ويتمثل في أرصدة المصارف المحلية لدى المراسلين في الخارج التي يجري تحريكها بواسطة القيود المحاسبية بين المصرف ومراسليه استناداً الى الشيكات أو الحوالات أو أوامر الدفع وما شابهها من وسائل الدفع أو القبض التي يتم تنفيذها بموجب قيود محاسبية أصولية •

ـ **النقد الاجنبي (البنكنوت) :** وهـو عبارة عـن « الأوراق النقدية » الأجنبية التي تشتريها المصارف من الأفراد أو المؤسسات أو الشركات أو التي تبيعها لهم •

الفصل الثاني

الحسابات الخاصة بالعمليات على العملات الاجنبية في النظام المحاسبي الموحـد

تقتضي طبيعة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية من الناحية المحاسبية تنظيم نوعين من القيود المحاسبية :

١ ـ قيود محاسبية بالعملات الاجنبية : سواء كانت هـذه القيود تتعلق بعمليات تتناول القطع الأجنبي أو النقد الأجنبي • وتسجل هذه القيود لكل عملية على حدة بالعملة الأجنبية التي تمت بها هذه العملية ، ويستتبع ذلك فتح حسابات خاصة محررة بالعملات الأجنبية ولكل عملة على حدة أيضاً •

٢ ـ قيود محاسبية بالليرات السورية : ويتم بموجب هذه القيود تسجيل القيمة المقابلة للقطع الأجنبي أو القيمة المقابلة للنقد الأجنبي ، العائدة للعمليات التي تم قيدها سابقاً بالعملات الأجنبية • ويجري حساب القيمة المقابلة لها وفق الأسعار الفعلية لشراء أو مبيع العملات الأجنبية •

ويلجأ المصرف الى تقويم موجوداته من العملات الأجنبية دورياً بموجب الأسعار الثابتة التي تبلغها الادارة العامة الى الفروع بناء على توجيهات مفوضية الحكومة لدى المصارف ، وذلك من أجل استخراج الأوضاع والبيانات الدورية وموازين المراجعة الشهرية من جهة ، وكل ثلاثة أشهر ، وفي نهاية الدورة المحاسبية من أجل استخراج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عملياته بالعملات الأجنبية من جهة أخرى •

وهكذا فقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف نوعين من الحسابات لمعالجة العمليات على العملات الأجنبية : حسابات بالعملات الأجنبية ، وحسابات بالليرات السورية (القيمة المقابلة للقطع أو للنقد الأجنبي) .

أولا ـ الحسابات بالعملات الاجنبية :

١ ـ صندوق النقد الاجنبي والذهب :

يعمل هذا الحساب في النظام المحاسبي الرقم (١٠٢) وهو حساب فرعي للحساب الرئيسي الأموال الجاهزة رقم (١٠) . يفتح عند الحاجة عدد من الحسابات المساعدة لهذا الحساب تحمل أربعة أرقام وذلك لكل نوع من أنواع النقد الأجنبي التي يتعامل بها المصرف . تسجل في الطرف المدين أو الطرف الدائن من هذا الحساب عمليات شراء أو بيع النقد الأجنبي ، ويمثل الرصيد المدين لهذا الحساب موجودات المصرف من النقد الأجنبي .

٢ ـ القطع الاجنبي :

تسجل في هذا الحساب القيود المتعلقة بعمليات شراء أو بيع القطع الأجنبي ، وحينما يتعلق الأمر بعمليات شراء أو بيع النقد الأجنبي (البنكنوت) فتسجل هذه العمليات في حساب "النقد الأجنبي .

هذا الحساب سواء كان حساب (قطع أجنبي) أو (نقد أجنبي) هو بالأساس من حسابات المطاليب . ويحمل الحساب الرئيسي الرقم (٤١) من حسابات المطاليب وله حسابات فرعية حسب أنواع القطع الأجنبي من حيث نظام التسعير (رسمي ، موازي ، سياحي .. الخ) .

وهكذا تسجل عمليات الشراء في الطرف الدائن من هذا الحساب لقاء مديونية حسابات المراسلين (إذا كان الأمر يتعلق بشراء قطع أجنبي) أو لقاء مديونية حساب صندوق النقد الأجنبي (إذا كان الأمر يتعلق بشراء أوراق نقدية أجنبية) . وبالعكس تسجل عمليات البيع في الطرف المدين من حساب القطع أو النقد الأجنبي لقاء دائنية حسابات المراسلين أو حساب صندوق النقد الأجنبي حسب الحال .

إن الرصيد الدائن لحساب القطع الأجنبي في وقت من الأوقات يساوي ويقابل الرصيد المدين لحسابات المراسلين في الخارج ويعبر بالتالي عن موجودات المصرف من القطع الأجنبي ، كما أن الرصيد الدائن لحساب النقد الأجنبي في وقت من الأوقات يساوي ويقابل الرصيد المدين لحساب صندوق النقد الأجنبي ويمثل بالتالي موجودات المصرف الفعلية من أوراق النقد الأجنبي .

يجري إذن تسجيل عمليات شراء وبيع القطع الأجنبي بصورة اعتيادية في حساب القطع الأجنبي رقم (٤١) وهو من حسابات المطاليب ويظهر رصيده الدائن في طرف المطاليب . أما إذا ظهر رصيد هذا الحساب مديناً فيأخذ حينذاك الرقم (٢٥) ويظهر في طرف الموجودات ، ويمثل الرصيد المدين في هذه الحالة التزامات المصرف بالقطع الأجنبي تجاه المراسلين في الخارج . أما بالنسبة لحساب النقد الأجنبي فمن الطبيعي أن تتصور أن رصيد هـذا الحساب لا يمكن أن يكون مدينـاً .

أخيراً لا بد من الاشارة الى أنـه تفتح حسابات مساعدة لحسـاب القطع الأجنبي أو النقد الأجنبي لكل نوع من أنواع العملات الأجنبية على حدة (دولار ، مارك ، فرنك فرنسي .. الخ) .

٣ – المراسلون في الخارج :

قد تكون أرصدة حسابات المصرف لدى مراسليه في الخارج مدينة أو دائنة ، علماً بأن أرصدة هذه الحسابات تكون في أغلب الأحيان مدينة ما عدا بعض الحالات التي يكون المصرف فيها قد حصل على تسهيلات أو قروض من مراسليه في الخارج تسمح بأن يصبح رصيد حسابه لديهم دائناً .

تعتبر حسابات المراسلين حينما تكون أرصدتها مدينة من حسابات الموجودات ويأخذ الحساب الرئيسي للمراسلين في النظام المحاسبي الرقم (١٣) ، وتعبر الأرصدة المدينة في هذه الحال عن موجودات المصرف بالقطع الأجنبي لدى المراسلين في الخارج . أما إذا ظهرت أرصدة هذه الحسابات دائنة فتصبح من حسابات المطاليب

ويأخذ الحساب الرئيسي للمراسلين في هذه الحال الرقم (٣٧) وتمثل الأرصدة الدائنة التزامات المصرف بالقطع الأجنبي تجاه المراسلين في الخارج .

للحساب الرئيسي (المراسلون في الخارج) عدد من الحسابات الفرعية حسب أنواع العمليات التي تتم بين المصرف ومراسليه ، وأهمها :

- المراسلون في الخارج (تحت الطلب) .
- المراسلون في الخارج (لأجل أو لإشعار معين) .
- المراسلون في الخارج (عمليات قيد التصفية) .
- المراسلون في الخارج (تأمينات اعتمادات مستندية) .
- المراسلون في الخارج (قروض وسلف) .
- المراسلون في الخارج (حسابات مجمدة) .

٤ ـ حسابات الادارة العامة والفروع بالعملات الاجنبية :

تقوم الادارة العامة للمصرف التجاري السوري بتنفيذ كافة العمليات بالقطع الأجنبي مع المراسلين بشكل مباشر ، وليس للفروع علاقة مباشرة مع هؤلاء المراسلين . إن الغاية من تركيز هذه العمليات في الادارة العامة هي السيطرة على هذه العمليات من قبل ادارة مركزية من أجل أن يكون ممكناً معرفة وضع المصرف والتزاماته بالقطع الأجنبي وتنويع هذه الموجودات وتوزيعها حسبما تقتضيه تطورات الأسعار وحاجات الاقتصاد الوطني .

نتيجة لذلك فإن المحاسبة المركزية في الادارة العامة للمصرف هي التي تمسك حسابات المراسلين في الخارج والتي تقوم بتحريكها نيابة عن فروع المصرف كافة . لذلك فإن القيود المصرفية لعمليات القطع الأجنبي لدى الفروع تتم من خلال توسيط حسابات الادارة العامة المفتوحة بالعملات الأجنبية ، وبالمقابل فإن الادارة العامة تقوم بتسجيل عمليات الفروع في الحسابات الخاصة بكل منها بالعملات الأجنبية من طرف وفي حسابات المراسلين في الخارج من طرف آخر .

أ ـ **بالنسبه للفروع :** تمسك الفروع الحسابين الفرعيين التاليين للادارة العامة بالعملات الأجنبية :

الحساب رقم (١٤٤) الادارة العامة (حساب جاري بالعملات الأجنبية) .

الحساب رقم (١٤٥) الادارة العامة (تأمينات عمليات استيراد بالعملات الأجنبية) .

ولهذين الحسابين عدد من الحسابات المساعدة حسب أنواع العملات الأجنبية المستعملة ، أما إذا أصبح رصيد الحساب الجاري للادارة العامة بالعملات الأجنبية دائناً فيظهر الرصيد الدائن تحت رقم (٤٢٢) الحساب الجاري للادارة العامة بالعملات الأجنبية في طرف المطاليب .

ب ـ **بالنسبة للادارة العامة :** تمسك الادارة العامة الحساب الجاري للفروع بالعملات الأجنبية رقم (١٥٣) ، أما إذا أصبح رصيد هذا الحساب دائناً فيأخذ الرقم (٤٣٢) ويظهر في طرف المطاليب ، إضافة الى أن الادارة العامة تمسك الحساب رقم (٤٣٥) الفروع (تأمينات عمليات استيراد بالعملات الأجنبية) . وتمسك الادارة العامة لهذه الحسابات بطاقات فرعية لكل فرع على حدة ، كما تحلل هذه البطاقات الى بطاقات أخرى تحليلية حسب أنواع القطع الأجنبي .

٥ ـ **اضافة الى الحسابات السابقة** فقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف عدداً من الحسابات الفرعية المحررة بالعملات الأجنبية ضمن الحسابات الرئيسية للموجودات والمطاليب كلما كان ذلك ضرورياً . وأهم الحسابات الرئيسية التي تتضمن حسابات فرعية محررة بالعملات الأجنبية هي التالية :

الحساب الرئيسي رقم ١٧ ـ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن .

الحساب الرئيسي رقم ١٨ ـ قيم برسم القبض لأجل قصير .

الحساب الرئيسي رقم ١٩ ـ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية .

الحساب الرئيسي رقم ٢٠ ـ قروض وسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة .

الحساب الرئيسي رقم ٣٠ ـ الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة.

الحساب الرئيسي رقم ٣١ ـ الودائع لأجل وودائع التوفير .

الحساب الرئيسي رقم ٣٤ ـ قيم برسم الدفع لأجل قصير .

الحساب الرئيسي رقم ٣٥ ـ التأمينات المقبوضة .

الحساب الرئيسي رقم ٣٩ ـ الأموال المستقرضة .

ثانيا ـ الحسابات بالليرات السورية :

ذكرنا في بداية هذا الفصل أن المصرف يقوم بتحويل مبالغ العمليات المدينة أو الدائنة التي يجريها بالعملات الأجنبية الى معادلها بالليرات السورية بسعر البيع أو الشراء الفعلي للعملات الأجنبية ولكل عملية على حدة .

يجري تسجيل القيمة المقابلة بالليرات السورية للعمليات المنفذة بالعملات الأجنبية في حساب « القيمة المقابلة للقطع الأجنبي » بالنسبة لعمليات شراء أو بيع القطع الأجنبي ، ويأخذ هذا الحساب اسم « القيمة المقابلة للنقد الأجنبي » حينما يتعلق الأمر بشراء أو بيع الأوراق النقدية الأجنبية .

تسجل عمليات الشراء في الطرف المدين من هذا الحساب على أساس الأسعار الفعلية للشراء ، وعمليات البيع في الطرف الدائن من هذا الحساب على أساس الأسعار الفعلية للبيع ، ويمثل الرصيد المدين لهذا الحساب ما يعادل موجودات المصرف من القطع الأجنبي أو من النقد الأجنبي على أساس قيمتها الحسابية .

يظهر هذا الحساب إذا كان رصيده مديناً ضمن حسابات الموجودات تحت رقم (٢٤) أما إذا كان رصيده دائناً فيظهر ضمن حسابات المطاليب تحت رقم (٤٠) .

تجري تسوية حساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي أو للنقد الأجنبي تبعاً لرصيده المدين أو الدائن كل ثلاثة أشهر وفي نهاية الدورة المالية ، وذلك بعد تقويم موجودات المصرف أو التزاماته بالقطع الأجنبي وفق الأسعار التي تحددها الادارة العامة وتستخرج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عمليات المصرف بالعمليات الأجنبية . يجب أن يكون رصيد حساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي وللنقد الأجنبي بعد تعديله بفروق القطع معادلاً لقيمة موجودات المصرف من القطع بأسعار التقويم .

Damascus University

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية للعمليات على النقد الاجنبي

تتم عمليات المصرف على أوراق النقد الأجنبي على شكل عمليات بيع وشراء تتمثل بانتقال حيازة هذه الأوراق من البائع الى المشتري مقابل دفع قيمتها المقابلة بالليرات السورية وفق الأسعار الفعلية للعملات المحددة في نشرة العملات الأجنبية .

ويجري لكل عملية شراء أو بيع نقود أجنبية نوعان من القيود المحاسبية :

آ ـ قيد بالوحدات النقدية الأجنبية في حساب صندوق النقد الاجنبي من جهة وفي حساب النقد الاجنبي من جهة أخرى .

ب ـ قيد بالليرات السورية المعادلة لقيمة النقد الاجنبي وذلك في حساب القيمة المقابلة للنقد الاجنبي من جهة وفي حساب الصندوق بالليرات السورية أو في الحسابات الجارية بالليرات السورية من جهة أخرى .

مع الاشارة الى أن المصرف يفتح بطاقات فرعية لكل من حسابات : صندوق النقد الاجنبي ، النقد الاجنبي ، والقيمة المقابلة للنقد الاجنبي ، بواقع بطاقة لكل نوع من أنواع العملات الاجنبية التي يجري التعامل بها على حدة .

القيـــود المحاســـبية :

اولا ــ شراء نقد أجنبـــي من قبل المصرف :

١ ــ ادخال العملات الاجنبية المشتراة الى صندوق النقد الاجنبي :

من صندوق النقد الأجنبي

١٠٠٠ دولار

٥٠٠ مارك الماني

٢٠٠٠ ف٠ فرنسي

الى النقد الأجنبي

١٠٠٠ دولار

٥٠٠ مارك الماني

٢٠٠٠ ف٠ فرنسي

شراء عملات أجنبية مختلفة

---

٢ ــ دفع القيمة المقابلة للعملات الاجنبية المشتراة بالليرات السورية :

٨٠٥٠ من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي

دولار ١٠٠٠ × ٥٤٥ = ٥٤٥٠

مارك الماني ٥٠٠ × ٢٢٠ = ١١٠٠

ف٠ فرنسي ٢٠٠٠ × ٧٥ = ١٥٠٠

٨٠٥٠ ل٠س

٨٠٥٠ الى الصندوق

أو الى الحسابات الجارية

تسجيل القيمة المقابلة للعملات الاجنبية المشتراة

ثانياً ـ بيع نقد اجنبي من قبل المصرف :

١ ـ اخراج العملات الاجنبية من صندوق النقد الاجنبي :

	من النقد الاجنبي	
١٥٠٠	دولار	
٥٠٠	ج٠ استرليني	
٢٠٠٠	ف٠ سويسري	
	الى صندوق النقد الاجنبي	
١٥٠٠	دولار	
٥٠٠	ج٠ استرليني	
٢٠٠٠	ف٠ سويسري	

بيع عملات أجنبية مختلفة

٢ ـ تسجيل القيمة المقابلة للعملات الاجنبية المباعة بالليرات السورية :

١٤٦٠٠	من الصندوق	
	أو من الحسابات الجارية	
١٤٦٠٠	الى القيمة المقابلة للنقد الأجنبي	
	دولار ١٥٠٠×٥٥٠=٨٢٥٠	
	ج٠ استرليني ٥٠٠ ×٩٥٠=٤٧٥٠	
	ف٠ فرنسي ٢٠٠٠×٨٠ = ١٦٠٠	
١٤٦٠٠	ل٠س	

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية للعمليات على القطـــع الاجنبي

تتناول عمليات المصرف بالقطع الاجنبي عدة أنواع من العمليات ، كشـراء وبيع القطع الاجنبي المتمثل بشيكات مصرفية محررة بالعملات الأجنبية ، والحوالات وأوامر الدفع ، وفتح الاعتمادات المستندية وتكوين المؤونات لهذه الاعتمادات . ويلاحظ أن كل هذه العمليات تأخذ في الواقع صفة شراء أو بيع القطع الأجنبي وتؤثر على حسابات المصرف مع مراسليه في الخارج .

سنعالج في الباب القادم المخصص لدور المصارف في تمويل التجارة الخارجية المواضيع المتعلقة بالاعتمادات المستندية ومؤوناتها ووثائق الشحن ، أما فيما يلي فسنعالج بشكل رئيسي مواضيع شراء وبيع القطع الاجنبي وأثرها على حسابات المصرف مع المراسلين في الخارج .

يسجل المصرف لكل عملية شراء أو بيع قطع أجنبي لنوعين من القيـود المحاسبية :

آ ـ قيود محررة بالعملات الأجنبية في حساب القطع الاجنبي من جهة وفي حسابات المراسلين في الخارج من جهة أخرى .

ب ـ قيود بالليرات السورية المعادلة لقيمة القطع الاجنبي ، وذلك في حساب

القيمة المقابلة للقطع الاجنبي من جهة وفي الحساب المناسب : الصندوق بالليرات السورية أو الحسابات الجارية بالليرات السورية أو غيرها من جهة أخرى •

ولا بد من الاشارة الى أن القيود المباشرة في حسابات المراسلين تتم في المحاسبة المركزية في الادارة العامة للمصرف بين الادارة العامة والمراسلين ، إضافة الى ذلك يجري تسجيل قيود محاسبية بالعملات الاجنبية بين الادارة العامة والفروع •

تفتح بطاقات فرعية لكل عملة أجنبية على حدة لكافة الحسابات المستعملة في عمليات القطع الاجنبي سواء كانت الحسابات المحررة بالعملات الاجنبية أو حسابات القيمة المقابلة للقطع الاجنبي •

تسجل القيمة المقابلة للقطع الاجنبي بالليرات السورية على أساس سعر الشراء أو البيع الفعلي وفق نشرة أسعار العملات الاجنبية • ويجري تقويم موجودات المصرف والتزاماته بالعملات الاجنبية بشكل دوري بموجب الأسعار المحددة من قبل الادارة العامة للمصرف بناء على تعليمات المصرف المركزي (مفوضية الحكومة لدى المصارف) ؛ من أجل إعداد البيانات والأوضاع الدورية وموازين المراجعة الشهرية ؛ وكل ثلاثة أشهر وفي نهاية الدورة المالية من أجل إظهار نتيجة أعمال المصرف واستخراج أرباحه أو خسائره •

القيود المحاسبية :

أولا ـ شراء قطع أجنبي من قبل المصرف :

يتقدم الزبائن الذين يحملون شيكات مسحوبة على مصارف في الخارج أو أوامر دفع أو حوالات بمبالغ بالعملات الاجنبية الى المصرف المحلي لقبض قيمتها • وحيث أن أنظمة القطع لا تسمح بدفع قيمة هذه الشيكات أو أوامر الدفع أو الحوالات بالعملات الأجنبية فإن المصرف يدفع للزبائن معادل القيمة بالليرات السورية وفق الأسعار المحددة في نشرة أسعار العملات الاجنبية • ويقوم المصرف باشعار مراسليه في الخارج بتنفيذه لعمليات شراء القطع الاجنبي الذي أصبح بمثابة موجودات بالقطع الاجنبي للمصرف المحلي لدى المراسلين في الخارج •

من حيث المبدأ ، وإذا كانت الشيكات أو الحوالات أو أوامر الدفع الواردة للمصرف مستحقة الدفع لدى المصارف الاجنبية المعتمدة من قبل المصرف المحلي (المراسلين) فيتم تسجيل عملية شراء القطع الاجنبي في الطرف المدين من الحساب الجاري للمراسلين في الخارج وفي الطرف الدائن من حساب القطع الاجنبي ، إضافة الى قيد آخر بالليرات السورية في الطرف المدين من حساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي والطرف الدائن من حساب الصندوق بالليرات السورية أو الحسابات الجارية بالليرات السورية وفقاً لطريقة تسديد القيمة بالليرات السورية للزبون بائع القطع الاجنبي .

غير أن هذه الشيكات أو الحوالات قد تكون مستحقة الدفع لدى مصرف أجنبي آخر غير المصرف المعتمد من قبل المصرف المحلي ، وقد تتطلب عملية تحصيل القيمة من قبل المصرف الاجنبي ومن ثم قيدها لحساب المصرف المحلي لدى مراسله في الخارج ووصول الاشعار بذلك بعض الوقت . لذلك يجري قيد المبلغ على مرحلتين :

آ ـ في المرحلة الاولى يتم تسجيل المبلغ بالعملة الاجنبية في الطرف المدين من حساب المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية) والطرف الدائن من حساب القطع الاجنبي .

ب ـ في المرحلة الثانية وبعد وصول إشعار المراسل ، يُسجل نفس المبلغ بالعملة الاجنبية في الطرف المدين من حساب المراسلين في الخارج (حساب جاري) ، وفي الطرف الدائن من حساب المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية) . أي أن هذا الحساب الاخير يستخدم في هذه الحالة بمثابة حساب وسيط (مؤقت) بانتظار استلام اشعار المراسل في الخارج بقيد العملية لحساب المصرف المحلي .

وتكون القيود المحاسبية على الشكل التالي :

١ ـ عند دفع القيمة بالليرات السورية للزبون المتخلي عن القطع الاجنبي :

١٩٤٥٠ من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ١٥٠٠×٥٤٥=٨١٧٥

ف٠ فرنسي ٢٥٠٠×٧٥ =١٨٧٥

ج٠ استرليني ١٠٠٠×٩٤٠=٩٤٠٠

١٩٤٥٠ ل٠س

١٩٤٥٠ الى الصندوق

أو الى الحسابات الجارية

٢ ـ عند إرسال الاشعارات الى المراسلين مرفقة بالشيكات او الحوالات التي تم دفع قيمتها للزبائن :

١٥٠٠ من المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ، (دولار)
(عمليات قيد التصفية)

١٥٠٠ الى القطع الاجنبي (دولار)

٢٥٠٠ من المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ، (ف٠فرنسي)
(عمليات قيد التصفية)

٢٥٠٠ الى القطع الاجنبي (ف٠فرنسي)

١٠٠٠ من المراسلين في الخارج (اسم المراسل)،(ج٠استرليني)
(عمليات قيد التصفية)

١٠٠٠ الى القطع الاجنبي (ج٠استرليني)

٣ ـ عند ورود إشعارات المراسلين بما يفيد بتسجيل القيمة لحساب المصرف المحلي :

١٥٠٠ من المراسلين في الخارج (اسم المراسل)
(حـ/جاري بالدولار)

١٥٠٠ الى المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ، (دولار)
(عمليات قيد التصفية)

٢٥٠٠	من المراسلين في الخارج (اسم المراسل)	
	(حـ/جاري بالفرنك الفرنسي)	
	الى المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ،	٢٥٠٠
	(فـ٠ فرنسي)	
	(عمليات قيد التصفية)	
١٠٠٠	من المراسلين في الخارج (اسم المراسل)	
	(حـ/جاري بالجنيه الاسترليني)	
	الى المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ،	١٠٠٠
	(فـ٠ فرنسي)	
	(عمليات قيد التصفية)	
١٠٠٠	من المراسلين في الخارج (اسم المراسل)	
	(حـ/جاري بالجنيه الاسترليني)	
	الى المراسلين في الخارج (اسم المراسل) ،	١٠٠٠
	(جـ٠ استرليني)	
	(عمليات قيد التصفية)	

ثانيا ـ بيع قطع اجنبي من قبل المصرف للزبائن :

يقوم المصرف ببيع القطع الاجنبي لزبائنه وفقا لأنظمة القطع المعمول بها في البلاد وفي الحدود التي تسمح بها هذه الأنظمة وبالأسعار المحددة في نشرات أسعار العملات الاجنبية حسب طبيعة عملية بيع القطع الاجنبي . يأخذ القطع الاجنبي المباع شكل الشيكات المسحوبة على المصارف الخارجية أو أوامر الدفع أو الحوالات المستحقة الدفع لدى المصارف الخارجية . تتم القيود المحاسبية بين المصرف المحلي ومراسليه المعتمدين في الخارج الذين يقومون بتسديد قيمة القطع الأجنبي المباع الى المصارف المسحوب عليها وقيد المبلغ على حساب المصرف المحلي .

وكما هي الحال بالنسبة لشراء القطع الاجنبي فيتم كذلك بالنسبة لعمليات

بيع القطع الاجنبي إجراء القيود المحاسبية بالليرات السورية من جهة وبالعملات الاجنبية من جهة أخرى على الشكل التالي :

آ ــ بالليرات السورية : يتم تسجيل عملية بيع القطع الاجنبي في الطرف المدين من حساب الصندوق أو الحسابات الجارية بالليرات السورية وفي الطرف الدائن من حساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي .

ب ــ بالعملات الاجنبية : يتم التسجيل في الحسابات المحررة بالعملات الاجنبية على مرحلتين :

ــ في المرحلة الاولى ، يتم تسجيل عملية البيع في الطرف المدين من حساب القطع الاجنبي وفي الطرف الدائن من حساب المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية) .

ــ في المرحلة الثانية ، وبعد وصول إشعار المراسل في الخارج يقيد العملية على حساب المصرف المحلي يجري تسجيل نفس المبلغ بالعملات الاجنبية في الطرف المدين من حساب المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية) وفي الطرف الدائن من حساب المراسلين في الخارج (حساب جاري) . وذلك على الشكل التالي :

1 ــ عند قبض قيمة القطع المباع للزبائن بالليرات السورية :

من الصندوق		٢١١٥٠
أو من الحسابات الجارية		
الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	٢١١٥٠	
مارك ٢٠٠٠×٢٢٥=٤٥٠٠		
ج. استرليني ١٥٠٠×٩٥٠=١٤٢٥٠		
ف. فرنسي ٣٠٠٠×٨٠= ٢٤٠٠		
٢١١٥٠ ل.س		

٢ ـ تسجيل عملية البيع بالعملات الاجنبية وإرسال الاشعارات الى المراسلين :

٢٠٠٠		من القطع الاجنبي (مارك)
	٢٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (مارك)
		(عمليات قيد التصفية)
١٥٠٠		من القطع الاجنبي (ج٠ استرليني)
	١٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (ج٠ استرليني)
		(عمليات قيد التصفية)
٣٠٠٠		من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)
	٣٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(عمليات قيد التصفية)

٣ ـ عند ورود إشعارات المراسلين في الخارج التي تفيد بتسجيل المبالغ على الحساب الجاري للمصرف المحلي :

٢٠٠٠		من المراسلين في الخارج (مارك)
		(عمليات قيد التصفية)
	٢٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (مارك)
		(حسابات جارية)
١٥٠٠		من المراسلين في الخارج (ج٠ استرليني)
		(عمليات قيد التصفية)
	١٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (ج٠ استرليني)
		(حسابات جارية)
٣٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(عمليات قيد التصفية)
	٣٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(حسابات جارية)

ثالثا ـ فتح حسابات جارية دائنة بالعملات الاجنبية للزبائن :

قد يعمد الزبائن الى الطلب من مصارفهم فتح حسابات جارية دائنة بالعملات الاجنبية ، سواء كان ذلك عن طريق شراء القطع اللازم لفتح هذه الحسابات من المصرف نفسه ، أو عن طريق تظهير الشيكات أو أوامر الدفع أو الحوالات العائدة لهم لحساب المصرف الذي يتولى تحصيلها من المراسلين وإيداعها في الحسابات الجارية للزبائن ، كل ذلك ضمن الحدود التي تسمح بها أنظمة القطع خاصة فيما يتعلق بكيفية تحريك هذه الحسابات .

وحيث أن المبالغ المودعة في الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية تعتبر ملكا لأصحابها وليس للمصرف سواء كانت تمثل إيداعا مباشرا من قبل الزبائن في هذه الحسابات أو نتيجة عملية شراء القطع الاجنبي من المصرف نفسه ، فإن على المصرف أن يميز المبالغ العائدة لهذه الحسابات عن موجوداته الخاصة لدى المراسلين في الخارج . من أجل ذلك يفتح المصرف حساباً فرعياً خاصاً يدعى حساب المراسلون في الخارج (موجودات لحساب الغير) ، ورصيد هذا الحساب المدين يمثل جزءاً من موجودات المصرف لدى مراسليه في الخارج ولكن لحساب الغير وليس لحسابه الخاص .

تسجل في الطرف المدين من حساب (المراسلون في الخارج ـ موجودات لحساب الغير) المبالغ التي سجلت في الطرف الدائن من (الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية) ، كما تسجل في الطرف الدائن من حساب (المراسلون في الخارج ـ موجودات لحساب الغير) المبالغ التي يتخلى عنها الزبائن من حساباتهم الجارية بالعملات الاجنبية والتي تسجل في الطرف المدين من (حسابات جارية دائنة بالعملات الاجنبية) . وهكذا يجب أن تتحقق دوماً المعادلة التالية :

أرصدة الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية	=	أرصدة حسابات المراسلون في الخارج (موجودات لحساب الغير)

وتكون القيود المحاسبية لعملية فتح الحسابات الجارية الدائنة وتحريكها على الشكل التالي :

١ ـ فتح الحسابات وتغذيتها :

أ ـ عن طريق إيداع قطع اجنبي بحوزة الزبون :

٢٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(عمليات قيد التصفية)
	٢٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة بالعملات
		الاجنبية (دولار)

وعند ورود إشعار المراسل بتنفيذ العملية :

٢٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)
	٢٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(عمليات قيد التصفية)

ومن ثم يتحول المبلغ الى حـ/موجودات لحساب الغير لدى المراسلين :

٢٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(موجودات لحساب الغير)
	٢٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)

ب ـ عن طريق شراء الزبون للقطع الاجنبي من المصرف نفسه :

ويتم اولاً قبض قيمة العملات الاجنبية المباعة للزبون :

٥٥٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية بالليرات السورية
	٥٥٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ١٠٠٠×٥٥٠=٥٥٠٠ل٠س

ومن ثم يسجل القطع الاجنبي المباع في الحساب الجاري الدائن للزبون بالعملات الاجنبيـــة :

١٠٠٠		من القطع الاجنبي (دولار)
	١٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنـــة بالعملات الاجنبية (دولار)

ويحول المبلغ المباع الى حـ/موجودات لحساب الغير لدى المراسلين :

١٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (موجودات لحساب الغير)
	١٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)

---

٢ ـ السحب من الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية :

أ ـ عند الســحب :

٥٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية (دولار)
	٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (عمليات قيد التصفية)

ب ـ عند ورود اشعارات المراسلين بالتنفيذ :

٥٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (عمليات قيد التصفية)
	٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (موجودات لحساب الغير)

---

٣ ـ بيع جزء من موجودات الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية للمصرف :

أ ـ يقوم المصرف بدفع القيمة المقابلة بالليرات السورية للعملات المشتراة :

٢٧٢٥		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ٥٠٠ × ٥٤٥ = ٢٧٢٥ ل.س
		الى الصندوق
	٢٧٢٥	أو الى الحسابات الجارية بالليرات السورية

ب ـ التسجيل في حسابات المراسلين والحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية :

٥٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)
	٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(موجودات لحساب الغير)

٥٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية (دولار)
	٥٠٠	الى القطع الاجنبي (دولار)

رابعاً ـ القيود المحاسبية للعمليات بالعملات الاجنبية بين الادارة العامة والفروع :

القيود التي وردت فيما سبق لعمليات شراء وبيع القطع الاجنبي هي القيود التي تسجلها الادارة العامة للمصرف فيما لو كانت هي نفسها التي قامت بهذه العمليات . أما عن عمليات شراء وبيع القطع الاجنبي التي تقوم بها الفروع ، فقد ذكرنا سابقاً أن الفروع لا تمسك قيوداً محاسبية مباشرة مع المراسلين في الخارج ، وينحصر مسك حسابات المراسلين بالمحاسبة المركزية في الادارة العامة .

لذلك فإن قيود عمليات الفروع تتم أولاً بين الفروع والادارة العامة بواسطة حسابات العملات الاجنبية العائدة لكل منهما لدى الطرف الآخر ، ومن ثم تجري

المحاسبة المركزية القيود اللازمة بين الادارة العامة وبين المراسلين في الخارج . وسنبين فيما يلي القيود الخاصة بعمليات شراء وبيع القطع الاجنبي لدى الفروع أولاً ، ومن ثم لدى الادارة العامة .

١ ـ القيود المحاسبية لدى الفروع :

أ ـ شراء قطع اجنبي :

٣٧٥٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف. فرنسي ٥٠٠٠ × ٧٥ = ٣٧٥٠ ل.س
	٣٧٥٠	الى الصندوق
		أو الى الحسابات الجارية
٥٠٠٠		من المديرية العامة
		(حـ/جاري ، ف. فرنسي)
	٥٠٠٠	الى القطع الاجنبي (ف. فرنسي)

ب ـ بيع قطع اجنبي :

٥٥٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٥٥٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ١٠٠٠ × ٥٥٠ = ٥٥٠٠ ل.س
١٠٠٠		من القطع الاجنبي (دولار)
	١٠٠٠	الى المديرية العامة
		(حـ/جاري ، دولار)

٢ ـ القيود المحاسبية لدى المديرية العامة للمصرف :

٢ ـ عند ورود إشعارات الفروع الخاصة بشراء العملات الاجنبية :

٥٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(عمليات قيد التصفية)
	٥٠٠٠	الى الفروع ..... فرع .....
		(ح/جاري ، ف٠ فرنسي)

وعند ورود إشعارات المراسلين بتنفيذ العملية :

٥٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(حسابات جارية)
	٥٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(عمليات قيد التصفية)

ب ـ تسجيل مبيعات الفروع من العملات الاجنبية :

١٠٠٠		من الفروع ..... فرع .....
		(ح/جاري ، دولار)
	١٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(عمليات قيد التصفية)

وعند ورود إشعارات المراسلين بتنفيذ العملية :

١٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(عمليات قيد التصفية)
	١٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)

الفصل الخامس

تقويـم العملات الاجنبيـة

سبق أن بيّنا أن المصرف يسجل عمليات شراء وبيع القطع الاجنبي أو النقد الاجنبي بنوعين من القيود :

١ ـ قيود محررة بالعملات الاجنبية :

آ ـ في حساب صندوق النقد الاجنبي من جهة وفي حساب النقد الاجنبي من جهة أخرى بالنسبة لعمليات شراء وبيع أوراق النقد الاجنبي (البنكنوت) .

ب ـ في حساب القطع الاجنبي من جهة وفي حسابات المراسلين في الخارج من جهة أخرى بالنسبة لعمليات شراء وبيع القطع الاجنبي .

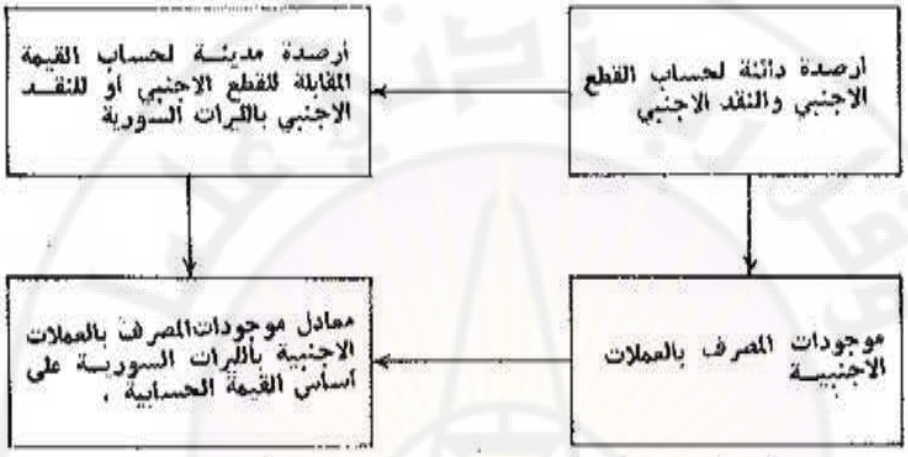
٢ ـ قيود بالليرات السورية :

آ ـ في حساب القيمة المقابلة للنقد الاجنبي من جهة وفي حسابات الصندوق أو الحسابات الجارية بالليرات السورية أو غيرها من جهة أخرى بالنسبة لعمليات شراء وبيع أوراق النقد الاجنبي (البنكنوت) . وتمثل المبالغ المسجلة في هذه الحسابات معادل قيمة النقد الاجنبي المشترى أو المباع بأسعار شراء أو بيع العملات الاجنبية الفعلية المحددة في نشرات أسعار العملات الاجنبية بتاريخ تنفيذ العمليات .

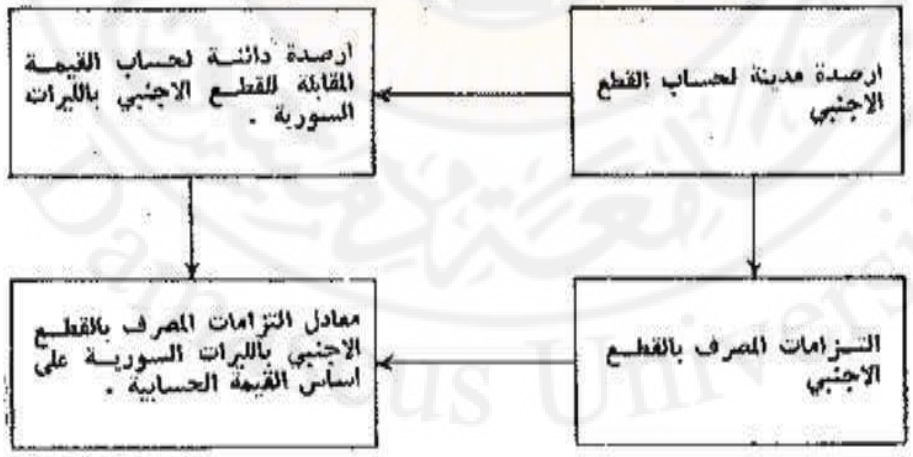
ب ـ في حساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي من جهة وفي حسابات الصندوق أو الحسابات الجارية بالليرات السورية أو غيرها من جهة أخرى ، بالنسبة لعمليات شراء وبيع القطع الاجنبي . وتمثل المبالغ المسجلة في هذه الحسابات معادل قيمة القطع الاجنبي المشترى أو المباع بأسعار شراء أو بيع القطع الاجنبي الفعلية المحددة في نشرات أسعار العملات الاجنبية بتاريخ تنفيذ العمليات .

وهكذا نلاحظ ما يلي :

١ ـ أن الأرصدة الدائنة لحسابات القطع الاجنبي أو النقد الاجنبي المحررة بالعملات الاجنبية لها ما يعادلها بالليرات السورية على أساس القيمة الحسابية في الأرصدة المدينة لحسابات القيمة المقابلة للقطع الاجنبي أو القيمة المقابلة للنقد الاجنبي . وتمثل هذه الأرصدة موجودات المصرف بالقطع أو بالنقد الاجنبي وما يعادلها بالليرات السورية على أساس القيمة الحسابية .



٢ ـ أن الأرصدة المدينة لحسابات القطع الاجنبي المحررة بالعملات الاجنبية لها ما يعادلها بالليرات السورية على أساس القيمة الحسابية في الأرصدة الدائنة لحسابات القيمة المقابلة للقطع الاجنبي . وتمثل هذه الأرصدة التزامات المصرف بالقطع الاجنبي وما يعادلها بالليرات السورية على أساس القيمة الحسابية :



غير أن القيمة المقابلة لموجودات المصرف أو التزاماته بالقطع أو النقد الاجنبي في لحظة ما على أساس القيمة الحسابية التي تظهر في حسابات القيمة المقابلة لا تساوي بالضرورة القيمة المعادلة الفعلية لهذه الموجودات أو الالتزامات في تلك اللحظة نظراً لتقلبات أسعار العملات الاجنبية .

ورغم أن المصرف يبيع العملات الاجنبية بسعر أعلى من السعر الذي يدفعه لشراء هذه العملات فإن نتيجة أعماله في شراء وبيع العملات الاجنبية قد لا تكون رابحة دوماً كما قد يبدو للوهلة الأولى . فقد ينقلب الربح الى خسارة أو الخسارة الى ربح ، أو قد يظهر الربح أكثر أو أقل مما هو عليه ، وقد تظهر الخسارة أكبر أو أقل مما هي عليه من خلال القيود المحاسبية ، وذلك نظراً لتقلبات أسعار العملات الاجنبية في أسواق النقد العالمية .

ولذلك تلجأ المصارف الى تقويم موجوداتها من العملات الاجنبية بصورة دورية (كل ثلاثة أشهر) وذلك لاستخراج الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عملياتها على العملات الاجنبية (قطع أجنبي ونقد أجنبي) .

يتم التقويم بأسعار العملات الاجنبية التي تحددها الادارة العامة للمصرف التي تأخذ بعين الاعتبار أسعار العملات الاجنبية السائدة في أسواق النقد العالمية بتاريخ التقويم .

تسوى أرصدة حسابات القيمة المقابلة للقطع الاجنبي أو للنقد الاجنبي وفقاً لنتيجة التقويم ، وترحل الفروقات بين الرصيد الحسابي لحساب القيمة المقابلة وقيمة العملات الاجنبية الناتجة عن عملية التقويم الى حساب فروق عمليات القطع الذي يشكل أحد الحسابات الفرعية لحساب (إيرادات الاستثمار) إذا كانت الفروق بمثابة ربح للمصرف أو أحد الحسابات الفرعية لحساب (نفقات الاستثمار) إذا كانت الفروق بمثابة خسارة للمصرف .

والجدير بالذكر أنه إذا كانت نتيجة التقويم أكبر من الرصيد الحسابي المدين لحساب القيمة المقابلة للقطع أو للنقد الاجنبي فالتفاضل يعتبر ربحاً للمصرف يرحل الى حساب إيرادات الاستثمار (فروق عمليات القطع) . أما إذا كانت

نتيجة التقويم أصغر من الرصيد الحسابي المدين لحساب القيمة المقابلة للقطع أو للنقد الاجنبي فالتفاضل يعتبر خسارة للمصرف ترحل الى حساب نفقات الاستثمار (فروق عمليات القطع) .

١ ـ نتيجة التقويم > من الرصيد الحسابي لحساب القيمة المقابلة ← فروق عمليات القطع (ربح)

٢ ـ نتيجة التقويم < من الرصيد الحسابي لحساب القيمة المقابلة ← فروق عمليات القطع (خسارة)

وهكذا يجب أن يكون الرصيد الحسابي لحساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي أو للنقد الاجنبي بعد تعديله بفروق القطع معادلاً لقيمة موجودات المصرف من القطع بأسعار التقويم وبتاريخ التقويم .

ينظم لعملية التقويم جدولاً تبين فيه أرصدة المصرف الفعلية بتاريخ التقويم (موجوداته) من القطع الاجنبي ومن النقد الاجنبي كل على حدة ولكل عملة على حدة . تضرب الأرصدة بالسعر المقرر للتقويم ويُقارن الناتج مع الرصيد الحسابي لحساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي أو للنقد الاجنبي حسب الحال ، وتستخرج الفروقات التي تعالج على النحو المشار اليه أعلاه .

وفيما يلي القيود المحاسبية لفروقات تقويم العملات الاجنبية :

لو افترضنا أن موجودات المصرف من القطع الاجنبي والنقد الاجنبي كانت على الشكل التالي :

نوع العملة	قطع اجنبي	نقد اجنبي
دولار	٢٠٠٠	١٠٠٠
ف. فرنسي	٨٠٠٠	٦٠٠٠
مارك المانى	٥٠٠٠	٣٠٠٠

وأن الأرصدة المدينة لحسابات القيمة المقابلة بالليرات السورية للعملات السابقة كانت كما يلي :

نوع العملة الاجنبية	القيمة المقابلة للقطع الاجنبي ل٠س	القيمة المقابلة للنقد الاجنبي ل٠س
دولار	١٠٧٦٠	٥٣٩٠
ف٠ فرنسي	٥٠٤٠	٤٥٠٠
مارك الماني	١١٠٠٠	٦٤٨٠

وأن أسعار التقويم المقررة كانت على النحو التالي :

دولار	٥٤٠	ق٠س
ف٠ فرنسي	٧٤	ق٠س
مارك الماني	٢١٨	ق٠س

فإن جداول تقويم العملات الاجنبية والقيود المحاسبية للأرباح والخسائر تكون على الشكل التالي :

١ ـ جدول تقويم القطع الاجنبي :

نوع العملة الاجنبية	المبلغ بالعملة الاجنبية	سعر التقويم ق٠س	ناتج التقويم ل٠س	رصيد حـ/ القيمة المقابلة ل٠س	نتيجة التقويم ل٠س
دولار	٢٠٠٠	٥٤٠	١٠٨٠٠	١٠٧٦٠	٤٠(+)
ف٠فرنسي	٨٠٠٠	٧٤	٥٩٢٠	٥٨٤٠	٨٠(+)
مارك الماني	٥٠٠٠	٢١٨	١٠٩٠٠	١١٠٠٠	١٠٠(-)

٢ ـ جدول تقويم النقد الاجنبي :

نوع العملة الاجنبية	المبلغ بالعملة الاجنبية	سعر التقويم ق٠س	ناتج التقويم ل٠س	رصيد ح/ القيمة المقابلة ل٠س	نتيجة التقويم ل٠س
دولار	١٠٠٠	٥٤٠	٥٤٠٠	٥٣٩٠	١٠(+)
ف٠ فرنسي	٦٠٠٠	٧٤	٤٤٤٠	٤٥٠٠	٦٠(−)
مارك ألماني	٣٠٠٠	٢١٨	٦٥٤٠	٦٤٨٠	٦٠(+)

٣ ـ القيود المحاسبية :

١ ـ الارباح :

من المذكورين
٤٠ من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (دولار)
٨٠ من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)
١٢٠ الى إيرادات الاستثمار
(فروق قطع أجنبي)

أرباح قطع أجنبي

من المذكورين
١٠ من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (دولار)
٦٠ من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (مارك)
٧٠ الى إيرادات الاستثمار
(فروق نقد أجنبي)

أرباح النقد الاجنبي

ب ـ الخســـائر :

١٠٠	من نفقات الاستثمار (فروق قطع أجنبي)	
	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (مارك)	١٠٠
	خسائر القطع الاجنبي	

٦٠	من نفقات الاستثمار (فروق نقد أجنبي)	
	الى القيمةالمقابلة للنقدالاجنبي (ف٠فرنسي)	٦٠
	خسائر النقد الاجنبي	

٤ ـ تصوير حسابات القيمة المقابلة :

حـ/القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (دولار)

١٠٧٦٠	الرصيد الحسابي	١٠٨٠٠	الرصيد المدين بعد التقويم
٤٠	الى إيرادات الاستثمار		
١٠٨٠٠			

حـ/القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (ف٠فرنسي)

٥٨٤٠	الرصيد الحسابي	٥٩٢٠	الرصيد المدين بعد التقويم
٨٠	الى إيرادات الاستثمار		
٥٩٢٠			

حـ/القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (مارك الماني)

١١٠٠٠	الرصيد الحسابي	١٠٠	من نفقات الاستثمار
		١٠٩٠٠	**الرصيد المدين بعد التقويم**
		١١٠٠٠	

حـ/القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (دولار)

٥٣٩٠	الرصيد الحسابي	٥٤٠٠	**الرصيد المدين بعد التقويم**
١٠	الى إيرادات الاستثمار		
٥٤٠٠			

حـ/القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (ف. فرنسي)

٤٥٠٠	الرصيد الحسابي	٦٠	من نفقات الاستثمار
		٤٤٤٠	**الرصيد المدين بعد التقويم**
		٤٥٠٠	

حـ/القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (مارك الماني)

٦٤٨٠	الرصيد الحسابي	٦٥٤٠	**الرصيد المدين بعد التقويم**
٦٠	الى إيرادا ت الاستثمار		
٦٥٤٠			

تمرين عملي على
عمليات المصرف على العملات الاجنبيـــة

كانت أرصدة موجودات المصرف التجاري السوري من العملات الاجنبية والقيمة المقابلة لها بالليرات السورية في ١/١/١٩٨٠ على الشكل التالي :

نوع العملة الاجنبيـــة	قطع اجنبي (عملة اجنبية)	القيمة المقابلة للقطع الاجنبي (ل٠س)	نقد اجنبي (عملة اجنبية)	القيمة المقابلة للنقد الاجنبي (ل٠س)
دولار	١٥٠٠٠	٨٠٢٥٠	١٠٠٠٠	٥٣٥٠٠
ج٠ استرليني	١٠٠٠٠	٩٢٥٠٠	٥٠٠٠	٤٦٢٥٠
مارك ألماني	٢٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	٨٠٠٠	١٧٢٠٠
ف٠ فرنسي	٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٨٧٥٠

وقد قام المصرف خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٠ بالعمليات التالية :

١ ــ اشترى المصرف من الزبائن أنواع القطع الاجنبي التالية :

٥٠٠٠ دولار بسعر ٥٤٥ ق٠س ، تم دفع قيمتها نقـداً ٠

٢٠٠٠ ج٠ استرليني بسعر ٩٤٠ ق٠س ، تم دفع قيمتها نقـداً ٠

٤٠٠٠٠ مارك ألماني بسعر ٢٢٠ ق٠س ، تم دفع قيمتها في الحسابات الجارية الدائنة بالليرات السورية ٠

وقد تم إبلاغ المراسلين في الخارج بهذه المشتريات وأرسلت اليهم الاشعارات والمستندات اللازمة ٠

٢ ــ تلقى المصرف من مراسليه في الخارج إشعارات تسجيل قيمة المشتريات المبينة أعلاه في حسابه لديهم ٠

٣ ــ باع المصرف من موجوداته لدى المراسلين أنواع القطع الاجنبي التالية :

٣٠٠٠ دولار بسعر ٥٥٠ ق٠س ، قبض قيمتها نقـداً .

١٠٠٠٠ ف٠ فرنسي بسعر ٨٠ ق٠س ، سجل قيمتها على الحسابات الجارية الدائنة بالليرات السورية .

٢٠٠٠ مارك ألماني بسعر ٣٢٥ ق٠س ، قبض قيمتها نقـداً .

وقد تم إشعار المراسلين في الخارج بهذه المبيعات .

٤ ــ تلقى المصرف من مراسليه في الخارج ما يفيد تنفيذ هذه العمليات .

٥ ــ قام المصرف بالعمليات التالية على أوراق النقد الاجنبي (بنكنوت) :

آ ــ اشترى أوراق النقد الاجنبي التاليـة :

٥٠٠٠ ف٠ فرنسي بسعر ٧٥ ق٠س

٢٠٠٠ مارك ألماني بسعر ٣٢٠ ق٠س

١٠٠٠ ج٠ استرليني بسعر ٩٤٠ ق٠س

وقد سدد المصرف قيمة هذه العملات نقـداً .

ب ــ باع المصرف أوراق النقد الاجنبي التالية :

٦٠٠٠ دولار بسعر ٥٥٠ ق٠س

٣٠٠٠ ج٠ استرليني بسعر ٩٥٠ ق٠س

٥٠٠٠ مارك ألماني بسعر ٣٢٥ ق٠س

١٠٠٠٠ ف٠ فرنسي بسعر ٨٠ ق٠س

وقد تم قبض قيمة هذه العملات المباعة نقداً .

٦ ــ باع المصرف لأحد الزبائن ٣٠٠٠ دولار بسعر ٥٥٠ ق٠س ، وبناء على طلب الزبون تم فتح حساب جار بالعملات الاجنبية بهذا المبلغ للزبون لـدى المصرف . وقد سدد الزبون قيمة القطع الاجنبي من حسابه الجاري الدائن بالليرات السورية لدى المصرف نفسه .

٧ ـ قامت فروع المصرف بمشتريات أنواع القطع الاجنبي التالية :

آ ـ مشتريـات القطع الاجنبي :

اشترى فرع حلـب ٣٠٠٠ دولار بسعر ٥٤٥ ق٠س ودفع قيمتها نقداً
اشترى فرع طرطوس ٤٠٠٠ ف٠ فرنسي بسعر ٧٥ ق٠س ودفع قيمتها نقداً
اشترى فـرع حمـاه ٣٠٠٠ مارك ألماني بسعر ٢٢٠ ق٠س ودفع قيمتها نقداً
أرسلت الفروع إشعارات الى المديرية العامـة تعلمها بالمشتريات السابقة ، وقامت المديرية العامة بابلاغ المراسلين في الخارج ٠

ب ـ وصلت إشعارات المراسلين في الخارج التي تفيد بتسجيل قيمة هذه المشتريات في حسابات المصرف لديهم ٠

٨ ـ قامت فروع المصرف ببيع أنواع القطع الاجنبي التاليـة :

آ ـ بيع القطع الاجنبي :

باع فرع حمـص ١٠٠٠ ج٠ استرليني بسعر ٩٥٠ ق٠س قبض قيمتها نقداً
باع فرع اللاذقية ٥٠٠٠ ف٠ فرنسي بسعر ٨٠ ق٠س قبض قيمتها من الحسابات الجارية الدائنة بالليرات السورية
أرسلت الفروع الى المديرية العامة الاشعارات والمستندات اللازمة لإعلامها بعمليات بيع القطع الاجنبي السابقة ، وقامت المديرية العامة بدورها باعلام المراسلين في الخارج بذلك ٠

ب ـ وردت إشعارات من المراسلين في الخارج تفيد بتنفيذ العمليات السابقة ٠

٩ ـ باع أصحاب الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية مبلغ ١٠٠٠ دولار للمصرف بسعر ٥٤٥ ق٠س ودفع المصرف قيمة هذه المشتريات في الحسابات الجارية الدائنة للزبائن بالليرات السورية ٠

المطـــلوب :

١ ـ تسجيل القيود المحاسبية للعمليات السابقة ٠

٢ ـ فتح الحسابات التالية واستخراج أرصدتها في ١٩٨٠/١/٣١ :

١ ـ صندوق النقد الاجنبي
٢ ـ النقد الاجنبي
٣ ـ القطع الاجنبي
٤ ـ المراسلون في الخارج
٥ ـ حسابات الفروع والادارة العامة بالعملات الاجنبية

٣ ـ فتح حسابات القيمة المقابلة للقطع الاجنبي وللنقد الاجنبي واستخراج أرصدتها في ١٩٨٣/١/٣١ بعد تسويتها بفروق القطع علماً بأن أسعار تقويم العملات الاجنبية كانت كما يلي :

دولار	٥٤٠	ق٠س
ف٠ فرنسي	٧٤	ق٠س
مارك ألماني	٢١٨	ق٠س
ج٠ استرليني	٩٣٠	ق٠س

الحـــل :

اولا ـ القيود المحاسبية :

(١)

٢٧٢٥٠	من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	
	دولار ٥٠٠٠×٥٤٥ ق٠س = ٢٧٢٥٠ ل٠س	
٢٧٢٥٠	الى الصندوق	

١٨٨٠٠	من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	
	ج٠ استرليني ٢٠٠٠×٩٤٠ ق٠س = ١٨٨٠٠ ل٠س	
١٨٨٠٠	الى الصندوق	

٨٨٠٠	من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	
	مارك ٤٠٠٠×٢٢٠ ق٠س = ٨٨٠٠ ل٠س	
٨٨٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة	

من المراسلين في الخارج
(عمليات قيد التصفية)

٥٠٠٠	دولار
٢٠٠٠	ج٠ استرليني
٤٠٠٠	مارك

الى القطع الاجنبي

٥٠٠٠	دولار
٢٠٠٠	ج٠ استرليني
٤٠٠٠	مارك

(٢)

من المراسلين في الخارج
(حسابات جارية)

٥٠٠٠	دولار
٢٠٠٠	ج٠ استرليني
٤٠٠٠	مارك

الى المراسلين في الخارج
(عمليات قيد التصفية)

٥٠٠٠	دولار
٢٠٠٠	ج٠ استرليني
٤٠٠٠	مارك

١٦٥٠٠		من الصندوق
	١٦٥٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ٣٠٠٠×٥٥٠ ق٠س = ١٦٥٠٠ ل٠س

٨٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠فرنسي ١٠٠٠٠×٨٠ ق٠س = ٨٠٠٠ ل٠س

٤٥٠٠		من الصندوق
	٤٥٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		مارك ٢٠٠٠×٢٢٥ ق٠س = ٤٥٠٠ ل٠س

		من القطع الاجنبي
٣٠٠٠		دولار
١٠٠٠٠		ف٠ فرنسي
٢٠٠٠		مارك
		الى المراسلين في الخارج
		(عمليات قيد التصفية)
	٣٠٠٠	دولار
	١٠٠٠٠	ف٠ فرنسي
	٢٠٠٠	مارك

(٤)

من المراسلين في الخارج
(عمليات قيد التصفية)

٣٠٠٠	دولار
١٠٠٠٠	ف٠ فرنسي
٢٠٠٠	مارك

الى المراسلين في الخارج
(حسابات جارية)

٣٠٠٠	دولار
١٠٠٠٠	ف٠ فرنسي
٢٠٠٠	مارك

(٥ ـ ٢)

١٧٥٥٠	من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي

ف٠ فرنسي ٥٠٠٠×٧٥ ق٠س = ٣٧٥٠ ل٠س
مارك ٢٠٠٠×٢٢٠ ق٠س = ٤٤٠٠ ل٠س
ج٠استرليني ١٠٠٠×٩٤٠ ق٠س = ٩٤٠٠ ل٠س

١٧٥٥٠ ل٠س

١٧٥٥٠	الى الصندوق

من صندوق النقد الاجنبي

٥٠٠٠	ف٠ فرنسي
٢٠٠٠	مارك
١٠٠٠	ج٠ استرليني

	الى النقد الاجنبي	
٥٠٠٠	ف٠ فرنسي	
٢٠٠٠	مارك	
١٠٠٠	ج٠ استرليني	

(٥ ـ ب)

٨٠٧٥٠	من الصندوق	
٨٠٧٥٠	الى القيمة المقابلة للنقد الاجنبي	

دولار ٦٠٠٠×٥٥٠ ق٠س = ٣٣٠٠٠ ل٠س

ج٠ استرليني ٣٠٠٠×٩٥٠ ق٠س = ٢٨٥٠٠ ل٠س

مارك ٥٠٠٠×٢٢٥ ق٠س = ١١٢٥٠ ل٠س

ف٠ فرنسي ١٠٠٠٠×٨٠ ق٠س = ٨٠٠٠ ل٠س

٨٠٧٥٠ ل٠س

	من النقد الاجنبي	
٦٠٠٠	دولار	
٣٠٠٠	ج٠ استرليني	
٥٠٠٠	مارك	
١٠٠٠٠	ف٠ فرنسي	
	الى صندوق النقد الاجنبي	
٦٠٠٠	دولار	
٣٠٠٠	ج٠ استرليني	
٥٠٠٠	مارك	
١٠٠٠٠	ف٠ فرنسي	

(٦)

من الحسابات الجارية الدائنة		١٦٥٠٠
الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	١٦٥٠٠	
دولار ٣٠٠٠×٥٥٠ ق٠س = ١٦٥٠٠ ل٠س		

من القطع الاجنبي (دولار)		٣٠٠٠
الى الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية (دولار)	٣٠٠٠	

من المراسلين في الخارج (دولار) (موجودات لحساب الغير)		٣٠٠٠
الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)	٣٠٠٠	

(٧)

٢ ـ قيود شراء القطع الاجنبي لدى الفروع :

ـ لدى فرع حلب ـ

من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي		١٦٣٥٠
دولار ٣٠٠٠ ×٥٤٥ ق٠س = ١٦٣٥٠ ل٠س		
الى الصندوق	١٦٣٥٠	

من المديرية العامة (حـ/جاري ، دولار)		٣٠٠٠
الى القطع الاجنبي (دولار)	٣٠٠٠	

ـ لدى فرع طرطوس ـ

٣٠٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠ فرنسي ٤٠٠٠×٧٥ ق٠س = ٣٠٠٠ ل٠س
	٣٠٠٠	الى الصندوق

٤٠٠٠		من المديرية العامة
		(حـ/جاري ، ف٠ فرنسي)
	٤٠٠٠	الى القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)

ـ لدى فرع حماه ـ

٦٦٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		مارك ٣٠٠٠×٢٢٠ ق٠س = ٦٦٠٠ ل٠س
	٦٦٠٠	الى الصندوق

٣٠٠٠		من المديرية العامة
		(حـ/جاري ، مارك)
	٣٠٠٠	الى القطع الاجنبي (مارك)

ب ـ قيود مشتريات الفروع من القطع الاجنبي لدى الادارة العامة :

	من المراسلين في الخارج
	(عمليات قيد التصفية)
٣٠٠٠	دولار
٤٠٠٠	ف٠ فرنسي
٣٠٠٠	مارك

	الى الفروع (حسابات جارية بالعمـلات الاجنبية)	
٣٠٠٠	فرع حلب (دولار)	
٤٠٠٠	فرع طرطوس (ف٠ فرنسي)	
٣٠٠٠	فرع حماه (مارك)	
	من المراسلين في الخارج (حسابات جارية)	
٣٠٠٠	دولار	
٤٠٠٠	ف٠ فرنسي	
٣٠٠٠	مارك	
	من المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية)	
٣٠٠٠	دولار	
٤٠٠٠	ف٠ فرنسي	
٣٠٠٠	مارك	

٢ ـ قيود مبيعات القطع الاجنبي لدى الفروع :

ـ لدى فرع حمص ـ

٩٥٠٠	من الصندوق	
٩٥٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	
	ج٠استرليني ١٠٠٠×٩٥٠ ق٠س = ٩٥٠٠ ل٠س	
١٠٠٠	من القطع الاجنبي (ج٠ استرليني)	
١٠٠٠	الى المديرية العامة (حـ/جاري ، ج٠ استرليني)	

ـ لدى فرع اللاذقية ـ

٤٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠ فرنسي ٥٠٠٠×٨٠ ق٠س = ٤٠٠٠ ل٠س

٥٠٠٠		من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)
	٥٠٠٠	الى المديرية العامة
		(حـ/جاري ، ف٠ فرنسي)

ب ـ قيود مبيعات الفروع بالعملات الاجنبية لدى الادارة العامة :

		من الفروع (حسابات جارية بالعملات الاجنبية)
١٠٠٠		فرع حمص (ج٠ استرليني)
٥٠٠٠		فرع اللاذقية (ف٠ فرنسي)
		الى المراسلين في الخارج
		(عمليات قيد التصفية)
	١٠٠٠	ج٠ استرليني
	٥٠٠٠	ف٠ فرنسي

		من المراسلين في الخارج
		(عمليات قيد التصفية)
١٠٠٠		ج٠ استرليني
٥٠٠٠		ف٠ فرنسي
		الى المراسلين في الخارج
		(حسابات جارية)
	١٠٠٠	ج٠ استرليني
	٥٠٠٠	ف٠ فرنسي

٥٤٥٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي دولار ١٠٠٠×٥٤٥٠ ق٠س = ٥٤٥٠ ل٠س
	٥٤٥٠	الى الحسابات الجارية الدائنة
١٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)
	١٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (موجودات لحساب الغير)
١٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة بالعملات الاجنبية
	١٠٠٠	الى القطع الاجنبي (دولار)

ثانياً ـ الحسابات :

١ ـ لدى الفروع :

حساب القطع الاجنبي (فرع حلب)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	—	٣٠٠٠	أرصدة دائنة في ١/٣١
—	—	—	٣٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	—	٣٠٠٠	مشتريات
—	—	—	٣٠٠٠	

حساب القطع الاجنبي (فرع طرطوس)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	أرصدة دائنة في ١/٣١
—	٤٠٠٠	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	مشتريات
—	٤٠٠٠	—	—	

حساب القطع الاجنبي (فرع حماه)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	أرصدة دائنة في ١/٣١
٣٠٠٠	—	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	مشتريات
٣٠٠٠	—	—	—	

حساب القطع الاجنبي (فرع حمص)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	—	مبيعات
—	—	١٠٠٠	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	—	أرصدة مدينة في ١/٣١
—	—	١٠٠٠	—	

حساب القطع الاجنبي (فرع اللاذقية)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٥٠٠٠	—	—	مبيعات
—	٥٠٠٠	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٥٠٠٠	—	—	أرصدة مدينة في ١/٣١
—	٥٠٠٠	—	—	

الحساب الجاري للمديرية العامة بالعملات الاجنبية (لدى فرع حلب)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	—	٣٠٠٠	مشتريات
—	—	—	٣٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	—	٣٠٠٠	أرصدة مدينة في ١/٣١
—	—	—	٣٠٠٠	

الحساب الجاري المديرية العامة بالعملات الاجنبية (لدى فرع طرطوس)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	مشتريات
—	٤٠٠٠	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	أرصدة مدينة في ١/٣١
—	٤٠٠٠	—	—	

الحساب الجاري للمديرية العامة بالعملات الاجنبية (لدى فرع حماه)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	مشتريات
٣٠٠٠	—	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	أرصدة مدينة في ١/٣١
٣٠٠٠	—	—	—	

الحساب الجاري للمديرية العامة بالعملات الاجنبية (لدى فرع حمص)

مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان	مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	—	ارصدة دائنة في ١/٣١	—	—	١٠٠٠	—	مبيعات
—	—	١٠٠٠	—		—	—	١٠٠٠	—	

الحساب الجاري للمديرية العامة بالعملات الاجنبية (لدى فرع اللاذقية)

مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان	مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٥٠٠٠	—	—	ارصدة دائنة في ١/٣١	—	٥٠٠٠	—	—	مبيعات
—	٥٠٠٠	—	—		—	٥٠٠٠	—	—	

٢ ـ الحسابات لدى المديرية العامة للمصرف :

الحساب الجاري لفرع حلب بالعملات الاجنبية (لدى المديرية العامة)

مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان	مدين	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	—	٣٠٠٠	ارصدة دائنة في ١/٣١	—	—	—	٣٠٠٠	مشتريات فرع حلب
—	—	—	٣٠٠٠		—	—	—	٣٠٠٠	

الحساب الجاري لفرع طرطوس بالعملات الاجنبية (لدى المديرية العامة)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	أرصدة دائنة في ١/٣١
—	٤٠٠٠	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٤٠٠٠	—	—	مشتريات فرع طرطوس
—	٤٠٠٠	—	—	

الحساب الجاري لفرع حماه بالعملات الاجنبية (لدى المديرية العامة)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	أرصدة دائنة في ١/٣١
٣٠٠٠	—	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٣٠٠٠	—	—	—	مشتريات فرع حماه
٣٠٠٠	—	—	—	

الحساب الجاري لفرع حمص بالعملات الاجنبية (لدى المديرية العامة)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	—	مبيعات فرع حمص
—	—	١٠٠٠	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	—	أرصدة مدينة في ١/٣١
—	—	١٠٠٠	—	

الحساب الجاري لفرع اللاذقية بالعملات الاجنبية (لدى المديرية العامة)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٥٠٠٠	—	—	مبيعات فرع اللاذقية
—	٥٠٠٠	—	—	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	٥٠٠٠	—	—	ارصدة مدينة في ١/٣١
—	٥٠٠٠	—	—	

ميزان عمليات الفروع بالعملات الاجنبية

مبيعات الفروع				اسم الفرع	مشتريات الفروع			
مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار		مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار
—	—	—	—	فرع حلب	—	—	—	٣٠٠٠
—	—	—	—	فرع طرطوس	—	٤٠٠٠	—	—
—	—	—	—	فرع حماه	٣٠٠٠	—	—	—
—	—	١٠٠٠	—	فرع حمص	—	—	—	—
—	٥٠٠٠	—	—	فرع اللاذقية	—	—	—	—
—	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	المجموع	٣٠٠٠	٤٠٠٠	—	٣٠٠٠
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	الارصدة في ١/٣١	—	١٠٠٠	١٠٠٠	—
٣٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠		٣٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠

القيمة المقابلة بالليرات السورية لعمليات الفروع بالعملات الاجنبية

القيمة المقابلة بالليرات السورية للمشتريات				اسم الفرع	القيمة المقابلة بالليرات السورية للمبيعات			
المارك	للفرنك الفرنسي	للجنيه الاسترليني	للدولار		المارك	للفرنك الفرنسي	للجنيه الاسترليني	للدولار
—	—	—	١٦٣٥٠	فرع حلب	—	—	—	—
—	٣٠٠٠	—	—	فرع طرطوس	—	—	—	—
٦٦٠٠	—	—	—	فرع حماه	—	—	—	—
—	—	—	—	فرع حمص	—	—	٩٥٠٠	—
—	—	—	—	فرع اللاذقية	—	٤٠٠٠	—	—
٦٦٠٠	٣٠٠٠	—	١٦٣٥٠	المجموع	—	٤٠٠٠	٩٥٠٠	—
—	١٠٠٠	٩٥٠٠	—	الارصدة في ١/٣١	٦٦٠٠	—	—	١٦٣٥٠
٦٦٠٠	٤٠٠٠	٩٥٠٠	١٦٣٥٠		٦٦٠٠	٤٠٠٠	٩٥٠٠	١٦٣٥٠

المراسلون في الخارج (عمليات قيد التصفية)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٤٠٠٠	—	٢٠٠٠	٥٠٠٠	شراء قطع اجنبي (اشعار)
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٠٠	تنفيذ بيع قطع اجنبي
٣٠٠٠	٤٠٠٠	—	٣٠٠٠	شراء قطع اجنبي من قبل الفروع (اشعار)
—	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	تنفيذ مبيعات الفروع بالقطع الاجنبي
٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٤٠٠٠	—	٢٠٠٠	٥٠٠٠	تنفيذ شراء قطع اجنبي
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٠٠	مبيع قطع أجنبي (اشعار)
٣٠٠٠	٤٠٠٠	—	٣٠٠٠	تنفيذ شراء قطع اجنبي من قبل الفروع
—	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	مبيعات الفروع بالقطع الاجنبي (اشعار)
٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠٠	

المراسلون في الخارج (حسابات جارية)

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	ارصدة ١/١
٤٠٠٠	—	٢٠٠٠	٥٠٠٠	تنفيذ شراء قطع اجنبي
٣٠٠٠	٤٠٠٠	—	٣٠٠٠	تنفيذ شراء قطع اجنبي من قبل الفروع
—	—	—	١٠٠٠	شراء قطع اجنبي من اصحاب الحسابات الجارية بالاجنبي
٢٧٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٠٠	تنفيذ بيع قطع الاجنبي
—	—	—	٣٠٠٠	حجز قطع اجنبي لقاء الحسابات الجارية الدائنة بالاجنبي
—	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	تنفيذ مبيعات الفروع بالقطع الاجنبي
٢٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠٠	
٢٥٠٠٠	٣٩٠٠٠	١١٠٠٠	١٨٠٠٠	الارصدة المدينة في ١/٣١
٢٧٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	

المراسلون في الخارج (موجودات لحساب الغير)

مارك فرنسي فرنك	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	٣٠٠٠	حجز قطع لقاء الحسابات الجارية الدائنة بالاجنبي
—	—	٣٠٠٠	

مارك فرنسي فرنك	جنيه استرليني	دولار	البيان
—	—	١٠٠٠	شراء قطع اجنبي من اصحاب الحسابات الجارية بالاجنبي
—	—	١٠٠٠	
—	—	٢٠٠٠	الرصيد المدين في ١/٣١
—	—	٣٠٠٠	

صندوق النقد الاجنبي

مارك فرنسي فرنك	جنيه استرليني	دولار	البيان
٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠ رصيد ١/١
٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	— شراء نقد أجنبي
١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠

مارك فرنسي فرنك	جنيه استرليني	دولار	البيان
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠ بيع نقد أجنبي
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠
٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠ ارصدة مدينة في ١/٣١
١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠

حساب النقد الاجنبي

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	مبيع نقد اجنبي
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	
٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	ارصدة دائنة في ١/٣١
١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	ارصدة ١/١
٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	—	شراء نقد اجنبي
١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠	

حساب القطع الاجنبي

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٢٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٢٠٠٠	مبيعات قطع اجنبي
—	—	—	٣٠٠٠	مبيعات قطع اجنبي
—	١٠٠٠	١٠٠٠	—	الارصدة المدينة للفروع في ١/٣١
٢٠٠٠	١١٠٠٠	١٠٠٠	٦٠٠٠	
٢٥٠٠٠	٣٩٠٠٠	١١٠٠٠	١٨٠٠٠	ارصدة دائنة في ١/٣١
٢٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	

مارك	فرنك فرنسي	جنيه استرليني	دولار	البيان
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	ارصدة ١/١
٤٠٠٠	—	٢٠٠٠	٥٠٠٠	مشتريات قطع اجنبي
—	—	—	١٠٠٠	شراء قطع اجنبي
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	الارصدة الدائنة للفروع في ١/٣١
٢٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	

القيمة المقابلة بالليرات السورية لعمليات الادارة العامة والفروع بالعملات الاجنبية

القيمة المقابلة بالليرات السورية للمشتريات					القيمة المقابلة بالليرات السورية للمبيعات				
المارك	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	الدولار	البيان	المارك	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	الدولار	البيان
٤٣٠	٣٧٥٠٠	٩٢٥٠٠	٨٠٢٥٠	ارصدة ١/١	٤٥٠٠	٨٠٠٠	—	١٦٥٠٠	قيمة مبيعات الادارة العامة
٨٨٠٠	—	١٨٨٠٠	٢٧٢٥٠	قيمة مشتريات الادارة العامة	—	—	—	١٦٥٠٠	قيمة مبيعات الادارة العامة
—	—	—	٥٤٥٠	قيمة مشتريات الادارة العامة	—	٤٠٠٠	٩٥٠٠	—	مبيعات الفروع
٦٦٠٠	٣٠٠٠	—	١٦٣٥٠	مشتريات الفروع	٤٥٠٠	١٢٠٠٠	٩٥٠٠	٣٣٠٠٠	
٥٨٤٠٠	٤٠٥٠٠	١١١٣٠٠	١٢٩٣٠٠		٥٤٥٠٠	٢٨٨٦٠	١٠٢٣٠٠	٩٧٢٠٠	الارصدة المدينة في ١/٣١ وبعد التقويم
٦٠٠	٣٦٠	٥٠٠	٩٠٠	ارباح القطع الاجنبي					
٥٩٠٠٠	٤٠٨٦٠	١١١٨٠٠	١٣٠٢٠٠		٥٩٠٠٠	٤٠٨٦٠	١١١٨٠٠	١٣٠٢٠٠	

القيمة المقابلة بالليرات السورية لعمليات النقد الاجنبي

القيمة المقابلة بالليرات السورية للمشتريات					القيمة المقابلة بالليرات السورية للمبيعات				
المارك	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	الدولار	البيان	المارك	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	الدولار	البيان
١٧٢٠٠	١٨٧٥٠	٤٦٢٥٠	٥٣٥٠٠	ارصدة ١/١					
٤٤٠٠	٣٧٥٠	٩٤٠٠	—	مشتريات النقد الاجنبي	١١٢٥٠	٨٠٠٠	٢٨٥٠٠	٣٢٠٠٠	مبيعات النقد الاجنبي
٢١٦٠٠	٢٢٥٠٠	٥٥٦٥٠	٥٣٥٠٠		١١٢٥٠	٨٠٠٠	٢٨٥٠٠	٣٢٠٠٠	
٥٥٠	٣٠٠	٧٥٠	١١٠٠	ارباح النقدالاجنبي	١٠٩٠٠	١٤٨٠٠	٢٧٩٠٠	٢١٦٠٠	الارصدة المدينة في ١/٣١ وبعد التقويم
٢٢١٥٠	٢٢٨٠٠	٥٦٤٠٠	٥٤٦٠٠		٢٢١٥٠	٢٢٨٠٠	٥٦٤٠٠	٥٤٦٠٠	

جدول تقويم القطع الاجنبي في ١/٢١

نوع العملة الاجنبية	المبلغ بالعملة الاجنبية	سعر التقويم (ل٠س)	ناتج التقويم (ل٠س)	رصيدح/القيمة المقابلة (ل٠س)	نتيجة التقويم (ل٠س)
دولار	١٨٠٠٠	٥ر٤٠	٩٧٢٠٠	٩٦٣٠٠	(+) ٩٠٠
ج٠ استرليني	١١٠٠٠	٩ر٣٠	١٠٢٣٠٠	١٠١٨٠٠	(+) ٥٠٠
ف٠ فرنسي	٣٩٠٠٠	٠ر٧٤	٢٨٨٦٠	٢٨٥٠٠	(+) ٣٦٠
مـارك	٢٥٠٠٠	٢ر١٨	٥٤٥٠٠	٥٣٩٠٠	(+) ٦٠٠

جدول تقويم النقد الاجنبي في ١/٢١

نوع العملة الاجنبية	المبلغ بالعملة الاجنبية	سعر التقويم (ل٠س)	ناتج التقويم (ل٠س)	رصيدح/القيمة المقابلة (ل٠س)	نتيجة التقويم (ل٠س)
دولار	٤٠٠٠	٥ر٤٠	٢١٦٠٠	٢٠٥٠٠	(+) ١١٠٠
ج٠ استرليني	٣٠٠٠	٩ر٣٠	٢٧٩٠٠	٢٧١٥٠	(+) ٧٥٠
ف٠ فرنسي	٢٠٠٠٠	٠ر٧٤	١٤٨٠٠	١٤٥٠٠	(+) ٣٠٠
مـارك	٥٠٠٠	٢ر١٨	١٠٩٠٠	١٠٣٥٠	(+) ٥٥٠

القيود المحاسبية لأرباح القطع الاجنبي والنقد الاجنبي :

من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

٩٠٠	(دولار)
٥٠٠	(ج٠ استرليني)
٣٦٠	(ف٠ فرنسي)
٦٠٠	(مارك)
٢٣٦٠	الى إيرادات الاستثمار
	(فروق قطع أجنبي)
	أرباح عمليات القطع الاجنبي

من القيمة المقابلة للنقد الاجنبي

١١٠٠	(دولار)
٧٥٠	(ج٠ استرليني)
٣٠٠	(ف٠ فرنسي)
٥٥٠	(مارك)
٢٧٠٠	الى إيرادات الاستثمار
	(فروق نقد أجنبي)
	أرباح عمليات النقد الاجنبي


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الثامن

تمويل التجارة الخارجية
(الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن)

الفصل الاول : معلومات عامة عن الاعتمادات المستندية .

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية .

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لوثائق الشحن .

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية المفتوحة في نطاق اتفاقيات المدفوعات .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تلعب المصارف دوراً هاماً في تمويل التجارة الخارجية سواء كان في نطاق عمليات الاستيراد أو بالنسبة لعمليات التصدير . ويتجلى دور المصارف في هذا المجال بالقيام بمهمة الوسيط بين المستورد المحلي والمصدر الاجنبي أو بين المصدر المحلي والمستورد الاجنبي ، وذلك من أجل تسهيل إتمام الصفقات التي تجري بين الطرفين وتأمين تسديد قيمة المستوردات أو قبض قيمة الصادرات .

والمشكلة في عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) تنبع من أنها تتم بين طرفين موجودين في بلدين مختلفين ، فلا البائع يقبل التخلي عن بضاعته الى مشتري من بلد آخر دون أن يتقاضى الثمن فوراً أو على الأقل أن يكون على ثقة تامة من إمكانية حصوله على حقه كاملاً ، ولا المشتري يوافق على دفع قيمة بضاعة لم يستعملها بعد ولم يتأكد من أنها ستكون مطابقة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها . لحل هذه المشكلة التي تتمثل في رغبة كل طرف في التأكد من قيام الطرف الآخر بالالتزامات التي يفرضها عليه عقد الشراء والبيع كان لا بد من طرف ثالث ، يضمن للبائع قبض قيمة بضاعته عند شحنها وفق الشروط المتفق عليها ، وللمشتري أن لا يضطر لدفع قيمة مشترياته إلا عند تسلمه وثائق شحنها وفق الشروط المتفق عليها أيضاً ، وهذا هو الدور الذي تقوم به المصارف من خلال صيغة الاعتمادات المستندية . فدور المصرف المحلي يتجلى إذاً في مجال الاستيراد بفتح اعتماد مستندي بناء على طلب المستورد المحلي ولصالح المصدر الاجنبي . أما في مجال التصدير فالمصرف المحلي يتلقى من المصرف الاجنبي الاعتماد المستندي المفتوح من قبل المستورد الاجنبي لصالح المصدر المحلي .

غير أن شروط التعاقد على البيع والشراء لا تقتضي على الدوام وفي كل الحالات فتح اعتماد مستندي بشكل مسبق ، بل قد يتم الاتفاق على دفع قيمة

البضائع المشتراة مقابل استلام وثائق شحنها لدى مصرف المشتري ، أو ربما لقاء توقيع سند بالقيمة يسدد خلال مدة متفق عليها مسبقاً .

كما أن الاعتمادات المستندية يمكن أن تأخذ في بعض الحالات شكلاً خاصاً حينما تفتح من أجل عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين البلدان التي ترتبط باتفاقيات خاصة للمدفوعات تسوّى عن طريق المصارف المركزية للبلدين وبعملة متفق عليها .

سنبحث في الفصول القادمة من هذا الباب النقاط التالية :

الفصل الاول : معلومات عامة عن الاعتمادات المستندية .

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية .

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لوثائق الشحن .

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية المفتوحة في نطاق اتفاقيات المدفوعات .

الفصل الأول

معلومات عامة عن الاعتمادات المستندية

الاعتماد المستندي هو ، كما ذكرنا في مقدمة هذا الباب ، الوسيلة التي يتم بموجبها ، وبواسطة المصارف ، تسديد قيمة المستوردات التي تتم بين مستورد ومصدر من بلدين مختلفين . هذا مع العلم بأنه وإن كانت الاعتمادات المستندية قد وجدت أصلاً لتسوية عمليات الاستيراد والتصدير بين طرفين من بلدين مختلفين فان هذا لا يعني أنها لا يمكن أن تشكل وسيلة للدفع بين مشتري وبائع موجودين في نفس البلد إذا كانت شروط البيع والشراء بينهما تنص على فتح اعتماد مستندي. ويأخذ الاعتماد في هذه الحالة صفة الاعتماد المحلي ويسوّى بالعملة المحلية .

على أن الاعتمادات المستندية وجدت أصلاً وتستعمل بشكل أساسي في نطاق عمليات التجارة الخارجية وبين طرفين من بلدين مختلفين . ويتم فتح الاعتماد المستندي بناء على طلب المستورد من قبل المصرف الذي يتعامل معه ، ويقوم هذا الاخير باعلام المصدر عن فتح الاعتماد لصالحه بواسطة المصرف الذي يتعامل معه المصدر في بلده . وهكذا فان مصرف المستورد يتعهد للمصدر بواسطة مصرفه بدفع قيمة البضائع المشتراة عند تسليم وثائق شحنها مطابقة للشروط المتفق عليها . ولهذا يعرف الاعتماد المستندي بأنه « تعهد كتابي من مصرف بناء على طلب مستورد لصالح المصدر يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة للشروط الواردة بالاعتماد »[1] . كما يعرف الاعتماد

(1) د. خيرت ضيف : محاسبة المنشآت المالية ، دار الجامعات المصرية — الاسكندرية .

المستندي أيضاً بأنه « الاعتماد الذي يفتحه أحد المصارف بناء على طلب الآمر ، لصالح عميله ، والذي تضمنه حيازة الوثائق الممثلة للبضائع المنقولة أو المعدة للنقل »[1] .

وهكذا فان المصارف في عمليات فتح الاعتمادات المستندية تشكل حلقة اتصال بين المستورد والمصدر . فالمصدر يقبض قيمة البضائع المصدرة بمجرد تقديم وثائق شحنها الى مصرفه الذي يكون عادة مراسل مصرف المستورد في بلد المصدر ، كما أن المستورد يكون على يقين بأن مصرفه لن يقوم بسداد قيمة البضائع المستوردة إلا بعد إخطاره بوصول وثائق الشحن ومطابقة البيانات الواردة فيها مع الشروط المثبتة في كتاب فتح الاعتماد المستندي .

ونجد مما سبق أن لعملية فتح الاعتماد المستندي أربعة أطراف :

١ ـ المصدّر (البائع) : وهو في كثير من الاحيان لا يعرف المشتري حق المعرفة ولا يستطيع الاطمئنان اليه ولا الانتظار حتى وصول البضاعة الى يد المشتري ليتم تسديد قيمتها .

٢ ـ المستورد (المشتري) : وهو أيضاً في معظم الاحيان لا يعرف البائع حق المعرفة ، ولا يقبل دفع قيمة البضاعة المستوردة مقدماً وقبل وصولها والتأكد من كمياتها ومواصفاتها .

٣ ـ مصرف المستورد : وهو المصرف الذي يتعامل معه المشتري ، وهو الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر ويعلمه بذلك عن طريق مراسله (مصرف المصدر) ، ويتعهد بتسديد قيمة البضاعة المستوردة عند وصول وثائق شحنها مطابقة لشروط فتح الاعتماد .

٤ ـ مصرف المصدّر : وهو المصرف الذي يتعامل معه البائع ، ويكون في أغلب الاحيان مراسل مصرف المستورد في بلد المصدر . وهو يقوم باستلام وثائق

---

(١) د. أحمد نور : النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية .

شحن البضاعة من المصدر وتسديد قيمتها له نيابة عن مصرف المستورد بعد تدقيق هذه الوثائق والتأكد من مطابقتها لشروط فتح الاعتماد المستندي •

أولا ـ انواع الاعتمادات المستندية :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية الى عدة أنواع سواء كان من حيث شكلها القانوني أو من حيث طريقة تسديدها •

١ ـ انواع الاعتمادات المستندية من حيث شكلها القانوني :

للاعتمادات المستندية من حيث شكلها القانوني أنواع متعددة أهمها التالية :

أ ـ الاعتماد المستندي القابل للالغاء :

وهو الاعتماد الذي يجوز بموجبه للمستورد أن يعدل من شروطه أو أن يلغيه في أي وقت قبل الاستحقاق وشحن البضاعة • فهو مجرد إخطار صادر عن مصرف المستورد الى مصرف المصدر يعلمه فيه بفتح الاعتماد دون أي التزام أو تعهد من طرفه • وهذا النوع من الاعتمادات المستندية قليل الاستعمال نظراً لما ينطوي عليه من محاذير بالنسبة للمصدر •

ب ـ الاعتماد المستندي غير القابل للالغاء :

في هذا النوع من الاعتمادات يتعهد مصرف المستورد بأن يقبل أو يدفع قيمة المستندات المسلمة إليه إذا كانت مطابقة لشروط فتح الاعتماد • ولا يجوز في هذا النوع من الاعتمادات تعديل شروط الاعتماد دون اتفاق الأطراف الثلاثة : المستورد والمصدر والمصرف ، على هذا التعديل •

جـ ـ الاعتماد المستندي المعزز غير القابل للالغاء :

يتميز هذا النوع عن النوع السابق (الاعتماد غير القابل للالغاء) في أن مصرف المستورد يطلب الى مراسله في الخارج (مصرف المصدر) تعزيز تعهده تجاه المصدر • أي أن المصدر يحصل في هذه الحالة ليس فقط على تعهد مصرف المستورد بدفع قيمة البضاعة المشحونة وإنما أيضاً على تعهد مصرفه هو (مصرف

المصدر) بدفع قيمة البضاعة بمجرد استلامه وثائق الشحن الخاصة بها مطابقة لشروط فتح الاعتماد . والشروط المحددة عند فتح هذا النوع من الاعتمادات غير قابلة للتعديل إلا بموافقة الأطراف المشتركة في هذه العملية .

ويعتبر هذا النوع من الاعتمادات من أكثر أنواع الاعتمادات شيوعاً في الاستعمال نظراً لما يقدمه من ضمانات لحسن تنفيذ شروط فتح الاعتماد وخاصة بالنسبة للمصدر .

د ـ الاعتماد المستندي القابل للتحويل :

يكون الاعتماد في الأصل مفتوحاً من قبل المستورد لصالح المصدر (البائع) ، غير أن هذا الاخير قد يشترط في عقد البيع أن يكون الاعتماد المفتوح لصالحه قابلاً للتحويل الى غيره . وتجدر الاشارة الى أن أي نوع من أنواع الاعتمادات المستندية يمكن أن يكون قابلاً للتحويل إذا تم النص على ذلك في شروط فتح الاعتماد .

هـ ـ الاعتماد المستندي القابل للتجزئة :

في هذه الحالة يذكر في شروط فتح الاعتماد بأنه يمكن للبائع أن يشحن البضاعة المتعاقد عليها على دفعات وأن يحصل على قيمة كل دفعة بمجرد تسليم وثائق شحنها . وإذا لم يكن هذا الشرط مذكوراً صراحة في نص كتاب فتح الاعتماد فذلك يعني أن على المصدر شحن كامل البضائع المتعاقد عليها دفعة واحدة . ويمكن أن تكون كل أنواع الاعتمادات المستندية قابلة للتجزئة إذا اتفق على ذلك عند فتح الاعتماد .

و ـ الاعتماد المستندي الدوّار :

وتحدد بموجب هذا النوع من الاعتمادات مبالغ محددة يمكن للمصدر أن يستعملها وفقاً لشروط الاعتماد وذلك بشكل دوري قد يكون كل شهر أو كل ثلاثة أشهر الخ .. حسب الاتفاق . وقد يكون الاعتماد الدوّار قابلاً للتجميع بمعنى أن المصدر يستطيع أن يستعمل في الفترة التالية القسم غير المستعمل من

الفترة أو الفترات السابقة ، وقد يكون غير قابل للتجميع أي أن المصدر لا يستطيع أن يستعمل في كل فترة إلا المبلغ المحدد لهذه الفترة فقط .

٢ ـ انواع الاعتمادات المستندية من حيث طريقة تسديدها :

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث طريقة تسديدها الى الانواع التاليـــة :

أ ـ اعتمادات تدفع قيمتها نقداً (بالاطـلاع) :

بموجب هذا النوع من الاعتمادات يقوم مصرف المصدر بدفع قيمة البضاعة فور استلامه لوثائق الشحن العائدة لها من قبل المصدر ، ويعلم مصرف المستورد بذلك ويسجل المبلغ المدفوع على حسابه لديه . يقوم مصرف المستورد بدوره باعلام هذا الاخير بتسديده لقيمة الاعتماد وبتسجيل هذه القيمة والمصاريف المتعلقة بالاعتماد على حسابه الجاري لديه .

وقد تنص شروط عقد البيع والشراء في بعض الاحيان على أن يستوفي البائع جزءاً من قيمة البضاعة فور تبلغه فتح الاعتماد وقبل شحن البضاعة على أن يخصم هذا المبلغ عند تسليم الوثائق وتسديد قيمة الاعتماد .

ب ـ اعتمادات مؤجلة الدفـــع (اعتمادات بالقبول) :

لا يتم تسديد قيمة الاعتماد المفتوح لصالح المصدر في هذه الحالة عند تقديم وثائق شحن البضاعة وذلك استناداً الى اتفاق مسبق بهـذا الشأن بين المصدر والمستورد وإنما يقوم المصدر بسحب سند بقيمة البضاعة على المستورد يستحق خلال ثلاثة الى ستة أشهر عادة حسب الاتفاق . يتم إرسال السند الى المستورد بواســطة مصرفه ، مع وثائق شـــحن البضاعة . وعلى المستورد قبول هـذا السند (أي توقيعه إشعاراً بقبول دفعه بتاريخ الاستحقاق) . وفي هذه الحالة فان المصرفين (مصرف المصدر ومصرف المستورد) لا يتحملان أيـــة مسؤولية تجاه تسديد أو عدم تسديد قيمة السند بتاريخ الاستحقاق .

وقد يتدخل المصرف ، بناء على طلب المصدر والمستورد ، في عملية قبول السند المسحوب على المستورد ، فيحصل المصدر على توقيع مصرفه إشعاراً بكفالته لتسديد قيمة السند بتاريخ الاستحقاق . وقبول مصرف المصدر للسند يستند بطبيعة الحال الى ضمانة مصرف المستورد الذي يقوم بتحصيل قيمة السند من المستورد بتاريخ الاستحقاق ويمكن للمصدر في هذه الحالة حسم السند المقبول لدى مصرفه أو الاقتراض بضمانته .

ثالثاً ـ المستندات المتعلقة بالاعتماد المستندي :

ترتبط عملية تنفيذ الاعتماد المستندي بعدد من المستندات أو الوثائق التي يجب أن يسلمها المصدر الى مصرفه الذي يرسلها بدوره الى مصرف المستورد وذلك عند شحن البضاعة موضوع الاعتماد المستندي المفتوح . وبموجب هذه الوثائق التي يجب أن تكون مطابقة للشروط الواردة في كتاب فتح الاعتماد يستطيع المصدر أن يحصل على قيمة البضائع المصدرة . وأهم هذه المستندات هي التالية :

١ ـ وثيقة (بوليصة) الشحن :

وهي الوثيقة الاساسية بين وثائق الاعتماد المستندي . وتصدر هذه الوثيقة عن شركة الشحن وتكون من عدة نسخ وتتضمن بيانات عن ميناء الشحن وميناء الوصول ، ونوع البضاعة ، وعدد الطرود ، والوزن القائم والوزن الصافي ، وأجور الشحن . تحرر هذه الوثيقة لأمر مصرف المصدر الذي يظهرها بدوره لمصرف المستورد الذي يقوم بتظهيرها لأمر المستورد ليتمكن من تخليص واستلام البضاعة المستوردة . وتعتبر وثيقة الشحن بمثابة سند بملكية البضاعة ينتقل من جهة الى أخرى عن طريق التظهير .

٢ ـ الفاتورة :

وتصدر الفاتورة الخاصة بالبضاعة المصدرة عن المصدر ، ويبين فيها اسم المستورد وعنوانه ونوع البضاعة ، وكمياتها ، وأوزانها ، والاسعار الافرادية

والقيمة الكلية ، والمصاريف الاخرى المطلوب دفعها • تنظم هذه الفاتورة على عدة نسخ وتصدق من قبل غرفة التجارة في بلد المصدر ومن قنصلية بلد المستورد في بلد المصدر •

٣ ـ شهادة المنشأ :

وهي وثيقة يحصل عليها المصدر من غرفة التجارة أو الصناعة من بلده تشهد بأن البضاعة من انتاج بلد المصدر ، وتصدق هذه الشهادة من قنصلية بلد المستورد في بلد المصدر •

٤ ـ شهادة (بوليصة) تامين :

وهي وثيقة يحصل عليها المصدر من شركة التأمين المعتمدة من قبله ، أو من شركة التأمين المعتمدة من قبل المستورد إذا نص العقد على ذلك ، تشهد بأنه قد تم التأمين على البضائع المصدرة • ويجب أن تتضمن هذه الوثيقة معلومات كافية عن الاخطار المؤمن عليها وعن فترة التأمين ومكان وطريقة دفع التعويضات في حالة حدوث أضرار الخ •••

٥ ـ كشف بمصاريف شحن البضاعة • وقوائم تفصيلية بعدد الطرود المشحونة وأوزانها القائمة والصافية •

رابعا ـ الاجراءات العملية لفتح الاعتماد المستندي :

١ ـ يطلب الزبون أو المؤسسة أو الشركة المحلية من المصرف أن يفتح له اعتماداً مستنديا لصالح المصدر الاجنبي ويجب أن يحدد طلب فتح الاعتماد بشكل خاص :

أ ـ اسم المصدر وعنوانه بالتفصيل •

ب ـ اسم المصرف الاجنبي الذي يتعامل معه المصدر •

جـ ـ نوع الاعتماد (معزز ، غير قابل للالغاء ، قابل للتجزئة الخ ••) •

د ـ كيفية تبليغ فتح الاعتماد الى المستفيد (بالبريد ، برقياً •• الخ) •

هـ ــ مدة الاعتماد وكيفية استعماله .

و ــ أية شروط أخرى خاصة إضافة الى الشروط العامة لفتح الاعتمادات المستندية التي تكون عادة مطبوعة على النماذج المعدة من قبل المصرف لهذا الغرض .

٢ ــ يقوم المصرف المحلي (مصرف المستورد) بابلاغ مصرف المصدر بفتح الاعتماد المستندي وشروطه ليتولى بدوره إعلام المصدر بذلك للمباشرة بشحن البضاعة .

٣ ــ إذا كانت شروط فتح الاعتماد المستندي من قبل المصرف المحلي تقتضي أن يدفع المستورد مؤونة معينة (مبلغ يمثل نسبة معينة من قيمة الأعتماد) فيجب على المستورد دفع هذه المؤونة عند تبلغه الموافقة على فتح الاعتماد .

٤ ــ يستلم المصرف الخارجي (مصرف المصدر) وثائق شحن البضاعة من المصدر ويدفع له قيمتها بعد فحصها وتدقيقها والتأكد من مطابقتها لشروط فتح الاعتماد ، ويسجل هذه القيمة على الحساب الجاري للمصرف المحلي (مصرف المستورد) لديه إضافة الى عمولته ، ويرسل الى هذا الاخير الوثائق العائدة للبضاعة المشحونة .

٥ ــ عندما يستلم المصرف المحلي (مصرف المستورد) وثائق شحن البضاعة يقوم القسم المختص بفحصها وتدقيقها وإبلاغ المستورد خطياً بوصولها ليبادر الى سحبها وتسديد قيمتها خلال مهلة محددة ، إن لم يكن له اعتراض أو تحفظ معين عليها ضمن الشروط المنصوص عليها أصلاً في الاعتماد المستندي المفتوح . ويقوم المصرف المحلي بتسجيل قيمة الوثائق في حساب المصرف الاجنبي (مصرف المصدر) لديه وابلاغه بذلك .

٦ ــ وتجدر الاشارة الى أن الأنظمة المعمول بها في القطر تستوجب أن يحصل المستورد قبل فتح الاعتماد المستندي على إجازة استيراد من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يقدم نسخة منها الى المصرف مع طلب فتح الاعتماد . كما أنه

يجب أخذ موافقة اللجنة الوزارية الخاصة على فتح الاعتماد قبل تقديمه الى المصرف . بعد ذلك يقوم فرع المصرف التجاري بأخذ موافقة إدارته العامة على فتح الاعتماد ، والتي تحدد له بنفس الوقت المراسل الاجنبي الذي يجب أن يفتح الاعتماد عن طريقه .

ينظم قسم الاعتمادات المستندية في المصرف التجاري ملفاً خاصاً لكل اعتماد على حدة يتضمن كافة الوثائق المرتبطة بالاعتماد إضافة الى نسخ من إشعارات القيد والعمليات الحسابية منذ فتح الاعتماد وحتى تسديده . وتسجل العمليات المختلفة لمراحل فتح وتسديد الاعتمادات المستندية في اليومية الخاصة بهذه الاعتمادات التي تقسم حسب أنواع العملات الاجنبية التي تفتح بها ونظام تسعير القطع الاجنبي المطبق على الاعتماد (سعر رسمي أو سعر السوق الموازية) .

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية

تفتح الاعتمادات المستندية كما بيّنا سابقاً من قبل المصرف المحلي لصالح المصدر الاجنبي وذلك بناء على طلب المستورد المحلي ، وتدعى هذه الاعتمادات بالاعتمادات المستندية للاستيراد . كما يتلقى المصرف المحلي الاعتمادات المستندية المفتوحة من قبل المصارف الاجنبية بناء على طلب المستوردين الاجانب لصالح المصدرين المحليين وتدعى هذه الاعتمادات بالاعتمادات المستندية للتصدير .

وسنتناول في هذا الفصل بحث المعالجة المحاسبية لكل من هذين النوعين من الاعتمادات على حدة .

أولا ـ الاعتمادات المستندية للاستيراد :

يتدخل في هذه الاعتمادات ، على النحو المذكور في الفصل السابق ، أربعة أطراف هي : المستورد المحلي ، المصرف المحلي (مصرف المستورد) ، المصرف الاجنبي (مصرف المصدر) ، والمصدر الاجنبي (بائع البضاعة المستورد) .

غير أن القيود المحاسبية التي يجريها المصرف المحلي لا تتناول إلا العلاقة بينه وبين المستورد من جهة ، وبينه وبين المصرف الاجنبي (مصرف المصدر) من جهة أخرى . أما العلاقة بين المصرف الاجنبي (مصرف المصدر) والمصدر فتتم تسويتها بينهما ولا يتدخل بها المصرف المحلي .

وتتناول القيود المحاسبية للاعتمادات المستندية للاستيراد إذاً نوعين من العلاقات :

١ ـ العلاقة بين المصرف المحلي والمستورد المحلي ويترتب عليها تسجيل قيود محاسبية لمختلف مراحل فتح الاعتماد المستندي وتنفيذه وتصفيته ، ويتم إجراء بعض هذه القيود بالليرات السورية (بالعملة المحلية) والبعض الآخر بالعملة الاجنبية التي يفتح بها الاعتماد . ويمكن اعتبار عملية فتح الاعتماد المستندي للاستيراد وتنفيذه في جوهرها بمثابة عملية بيع قطع أجنبي من قبل المصرف المحلي للمستورد . وتسجل القيود المحاسبية مراحل فتح وتنفيذ الاعتماد المستندي مع المستورد وفق الخطوات الرئيسية التالية :

آ ـ قيد نظامي بالعملات الاجنبية يسجل واقعة فتح الاعتماد المستندي للاستيراد .

ب ـ قيد بالليرات السورية يسجل دفع المستورد لمبلغ المؤونة النقدية المطلوبة بالليرات السورية .

جـ ـ قيد بالليرات السورية يسجل واقعة بيع المصرف للمستورد المبلغ المطلوب كمؤونة نقدية للاعتماد بالعملة الاجنبية إذا كان الاتفاق قد تم على دفع مؤونة نقدية بالعملة الاجنبية .

د ـ قيد بالليرات السورية يتضمن تحميل المستورد مبلغ عمولة المصرف المحلي لقاء فتح الاعتماد المستندي .

هـ ـ عند وصول وثائق شحن البضاعة يتم اقفال الحساب النظامي الخاص بفتح الاعتماد المستندي ويفتح حساب نظامي جديد لوثائق الشحن الواردة .

و ـ قيد قيمة وثائق الشحن الواردة بالعملة الاجنبية على حساب المستورد ولحساب المراسل الاجنبي .

ز ـ قيد بالليرات السورية يتضمن تصفية الاعتماد المستندي ، أي بيع المستورد القطع الاجنبي اللازم لتسديد قيمة (أو رصيد قيمة) الوثائق الواردة ، وقبض المعادل بالليرات السورية .

ح ـ إقفال الحساب النظامي بالعملات الاجنبية الخاص بوثائق الشحن الواردة .

٢ ـ العلاقة بين المصرف المحلي والمصرف الاجنبي :

لا بد من التذكير ، قبل ذكر النقاط الرئيسية التي تسجلها القيود المحاسبية بين المصرف المحلي والمصرف الاجنبي ، بأن هذه القيود لا تتم مباشرة بين فروع المصرف التجاري والمصرف الاجنبي المراسل ، وإنما تتم القيود بالعملات الاجنبية بين الفروع والادارة العامة بواسطة الحسابات الوسيطة المفتوحة لهذه الغاية ، ومن ثم تتم القيود المباشرة بالعملات الاجنبية بين الادارة العامة والمراسل الاجنبي .

إن القيود المحاسبية التي تسجل علاقة المصرف المحلي بالمصرف الاجنبي في موضوع الاعتمادات المستندية تتم بالعملات الاجنبية . ومن أجل التبسيط سوف لن نتعرض للقيود الوسيطة بين الادارة العامة والفروع ونكتفي بالقيود بين المصرف المحلي (كطرف محلي واحد دون التفريق بين الفروع والادارة العامة) من جهة وبين المراسل الاجنبي من جهة أخرى ، وتتناول هذه القيود النقاط الرئيسية التالية :

آ ـ قيود تتعلق بحجز المؤونات النقدية بالعملات الاجنبية وتسجيل هذه الواقعة في حسابات المراسلين لدى المصرف المحلي .

ب ـ قيود تتعلق باثبات وصول وثائق شحن البضاعة وتسجيل هذه الواقعة في حسابات المراسلين لدى المصرف المحلي .

جـ ـ قيود تتعلق بتسجيل عمولة المصرف المراسل .

وفيما يلي القيود المحاسبية للاعتمادات المستندية للاستيراد اعتباراً من فتح الاعتماد وتنفيذه وحتى تصفيته .

القيـود المحاسبية :

١ ـ فتح الاعتماد المستندي للاستيراد :

٢ ـ عند فتح الاعتماد يتم تسجيل قيمة الاعتماد المفتوح بالعملة الاجنبية في حساب نظامي (اعتمادات مستندية للاستيراد) .

١٠٠٠٠		من اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
	١٠٠٠٠	الى مقابـل اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

ب ـ يتم حجز مؤونة الاعتمادات المستندية بالليرات السورية ، او بالعمـلة الاجنبية ، او مؤونة بالليرات السورية اضافة الى مؤونة اخرى بالعملة الاجنبية .

ويتم تسجيل المؤونة المشكلة بالليرات السورية كما يلي :

٢٢٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٢٢٠٠٠	الى تأمينات اعتمادات مستندية بالليـرات السورية

دولار ١٠٠٠٠ × ٥٥٠ ق.س = ٥٥٠٠٠ ل.س

٥٥٠٠٠ × ٤٠٪ مؤونة = ٢٢٠٠٠ ل.س

حجز مؤونة بالليرات السورية بمعدل ٤٠٪ من قيمة الاعتماد

أما إذا تم حجز المؤونة بالعملة الاجنبية بدلاً من الليرات السورية ، فتصبح العملية بمثابة عملية بيع قطع أجنبي من المصرف للمستورد وتكون القيود على الشكل التالي :

ـ بيع القطع الاجنبي بمبلغ المؤونة للمستورد :

٢٢٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٢٢٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ١٠٠٠٠×٤٠٪ مؤونة = ٤٠٠٠ دولار

دولار ٤٠٠٠×٥٥٠ ق.س = ٢٢٠٠٠ ل.س

بيع المستورد ما يعادل ٤٠٪ من قيمة الاعتماد المستندي

ـ تسجيل المؤونة على حسابات القطع الاجنبي والمؤونات بالعملات الاجنبية :

٤٠٠٠		من القطع الاجنبي (دولار)
	٤٠٠٠	الى التأمينات المقبوضة لقاء فتح اعتمادات مستندية (دولار)

ـ تسجيل المؤونة المحجوزة بالعملة الاجنبية في حساب المراسل الاجنبي :

٤٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(تأمينات اعتمادات مستندية)
	٤٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)

جـ ـ تسجيل عمولة المصرف المحلي لقاء فتح الاعتماد ومصاريف فتح الاعتماد :

٢١٥		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
		الى المذكورين
	١٦٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد) (بمعدل ٣ بالالف من قيمة الاعتماد)
	٥٠	الى إيرادات الاستثمار (استرداد النفقات العامة للادارة ، مصاريف اعتماد مستندي)

---

٢ ـ وصول وثائق الاعتماد المستندي :

عندما تصل وثائق الاعتماد المستندي للاستيراد الى المصرف المحلي ، يقوم هذا الاخير بتدقيقها وإبلاغ المستورد بوصولها ودعوته الى تسديد قيمتها ضمن مهلة محددة . ويجري بنفس الوقت القيود المحاسبية التالية :

أ ـ اقفال الحساب النظامي لفتح الاعتماد المستندي :

١٠٠٠٠		من مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
	١٠٠٠٠	الى اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

ب ـ يفتح حساب نظامي جديد للوثائق الواردة من المراسلين :

١٠٠٠٠		من وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
	١٠٠٠٠	الى مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

ج ـ تسجيل قيمة الوثائق الواردة على « حسابات مدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد » ولحساب المراسلين في الخارج .

ويجب التمييز في هذه الحالة بين كون مؤونة الاعتماد المستندي قد دفعت عند فتحه بالليرات السورية أو بالعملة الاجنبية .

ـ فاذا كانت المؤونة قد دفعت بالليرات السورية يسجل المصرف القيد التالي :

١٠٠٠٠		من حسابات مدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد (دولار)
	١٠٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)

ـ اما اذا كانت المؤونة قد سددت بالعملة الاجنبية واشعر المراسل في الخارج بذلك في حينه فيكون القيد على الشكل التالي :

١٠٠٠٠		من حسابات جارية مدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد (دولار)
		الى المذكورين
	٤٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (تأمينات اعتمادات مستندية)
	٦٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)

---

٣ ـ تسديد قيمة الاعتماد المستندي :

حينما يبلغ المصرف المحلي المستورد بوصول وثائق الشحن العائدة للاعتماد الذي كان قد فتح بناء على طلبه ، يترتب على المستورد الحضور الى مقر المصرف ، سواء لدفع قيمة الوثائق الواردة وتسديد الاعتماد إذا كان هذا الاعتماد متوجب الدفع نقداً ، أو لسحب الوثائق لقاء توقيع السند المسحوب إشعاراً بقبوله له واستعداده لدفع قيمته في التاريخ المحدد للاستحقاق .

وفي كلتا الحالتين يجب التمييز في القيود حسبما إذا كانت المؤونة قد سددت في البداية بالليرات السورية أو بالعملة الاجنبية .

آ ـ حالة وجوب تسديد قيمة الاعتماد نقداً :

ـ اذا كانت المؤونة قد سددت بالليرات السورية عند فتح الاعتماد يجري المصرف القيود التالية/ :

		من المذكورين
٣٣٠٠٠		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية)
٢٢٠٠٠		من تأمينات/اعتمادات مستندية بالليرات السورية

٥٥٠٠٠ الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ١٠٠٠٠×٥٥٠ ق٠س = ٥٥٠٠٠ ل٠س

بيع القطع الاجنبي اللازم لتسديد الاعتماد وإقفال
حساب تأمينات اعتمادات مستندية وقبض رصيد القيمة المقابلة

١٠٠٠٠ من القطع الاجنبي (دولار)

١٠٠٠٠ الى حسابات مدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد (دولار)

إقفال الحسابات المدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد
وتسجيل المبلغ على حساب القطع الاجنبي

١٠٠٠٠ من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد(دولار)

١٠٠٠٠ الى وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

إقفال الحساب النظامي وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد

ـ اما اذا كانت المؤونة قد حجزت عند فتح الاعتماد بالعملة الاجنبية فتكون القيود على الشكل التالي :

٣٣٠٠٠ من الصندوق
أو من الحسابات الجارية

٣٣٠٠٠ الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

٦٠٠٠ دولار × ٥٥٠ ق٠س = ٣٣٠٠٠ ل٠س

بيع المستورد رصيد قيمة الاعتماد (٦٠٠٠ دولار)
وقبض القيمة المقابلة بالليرات السورية

من المذكورين

٤٠٠٠		من التأمينات المقبوضة لقاء فتح اعتمادات مستندية (دولار)
٦٠٠٠		من القطع الاجنبي (دولار)
	١٠٠٠٠	الى حسابات مدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد (دولار)

١٠٠٠٠		من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد(دولار)
	١٠٠٠٠	الى وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

وفي جميع الحالات تسجل عمولة المراسل الاجنبي على الشكل التالي :

٨٢ر٥٠		من نفقات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية للاستيراد)
	٨٢ر٥٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ١٥ × ٥٥٠ ق٠س = ٨٢ر٥٠ ق٠س

١٥		من القطع الاجنبي (دولار)
	١٥	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)

ب ـ سحب وثائق الاعتماد لقاء توقيع سندات تدفع بتاريخ الاستحقاق المتفق عليه :

عندما لا يكون الاعتماد مستحق الدفع بالاطلاع (أي عند تسليم وثائق الشحن) يمكن التمييز بين حالتين حسب نصوص الاتفاق المسبق :

ـ فإما أن يسحب المستورد وثائق البضاعة المشحونة لقاء توقيع سندات لأمر المصدر تدفع في أجل يتراوح بين ثلاثة أو ستة أشهر دون تدخل المصرف لضمان التسديد .

ـ وإما أن يتم التوقيع على هذه السندات من قبل المستورد وتقديم المصرف ضمانته (قبوله) لهذه السندات أي تعهده كمصرف بتسديد قيمتها بتاريخ الاستحقاق .

وتجدر الاشارة الى أن القيود المحاسبية لاستلام الوثائق وتسديد قيمتها بتاريخ الاستحقاق لا تختلف عن قيود سحب الوثائق وتسديد قيمتها نقداً على الشكل المبين فيما سبق .

الفارق الوحيد في القيود المحاسبية يتمثل في إضافة قيد محاسبي نظامي جديد لتثبيت واقعة توقيع السندات وقبولها وذلك على الشكل التالي :

ـ عند سحب الوثائق من قبل المستورد لقاء توقيعه فقط على السندات المرفقة بها ، يبقى الحساب النظامي « وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد » مفتوحاً ، ويفتح المصرف حساباً نظامياً آخر على الشكل التالي :

١٠٠٠٠	من سندات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
١٠٠٠٠	الى مقابل سندات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

وعند تسديد قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق يتم إقفال هذا الحساب إضافة الى إقفال الحساب النظامي السابق « وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد » .

ـ أما إذا جرى تسليم وثائق الشحن لقاء توقيع المستورد للسندات المسحوبة عليه من المصدر وقبول المصرف لها ، فيجري المصرف بدلاً من القيد المذكور أعلاه القيد النظامي التالي :

١٠٠٠٠	من قبولات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
١٠٠٠٠	الى مقابل قبولات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

وعند تسديد قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق يتم إقفال هذا الحساب النظامي (قبولات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد) إضافة الى إقفال الحساب النظامي (وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد) .

* * *

ثانيا ـ الاعتمادات المستندية للتصدير :

تفتح اعتمادات التصدير من قبل المصرف الاجنبي بناء على طلب المستورد الاجنبي لصالح المصدر المحلي وعن طريق المصرف المحلي . فهذا الاعتماد الذي نعتبره اعتماد تصدير بالنسبة للمصدر المحلي هو بنفس الوقت اعتماد استيراد بالنسبة للمستورد الاجنبي ويفتح وفق الشروط المتفق عليها بين الطرفين (البائع والمشتري) ويمكن أن يأخذ أي شكل من أشكال الاعتمادات التي تحدثنا عنها في الفصل الاول من هذا الباب .

يتلقى المصرف المحلي الاعتماد المستندي للتصدير من مراسله المصرف الاجنبي ، ويقوم باعلام المصدر المحلي بفتح الاعتماد وشروطه ، ويتسلم منه وثائق شحن البضائع المصدرة ويرسلها بدوره الى مراسله في الخارج لتحصيل قيمتها من المستورد الاجنبي .

وتجدر الاشارة الى أن أنظمة القطع السائدة في القطر لا تسمح بدفع قيمة البضائع المصدرة للمصدر بالعملة الاجنبية ، إذ أن المصرف التجاري السوري الذي يتلقى الاعتماد يشتري من المصدر القطع الاجنبي المثل لقيمة البضاعة ويدفع له القيمة المعادلة بالليرات السورية وفقا لأسعار السوق الرسمي أو أسعار السوق

الموازية للقطع الاجنبي حسب الحال وحسب نوع البضاعة المصدرة بما يتفق والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة بهذا الشأن .

هذا وتوجب الانظمة المعمول بها حالياً على المصرف التجاري السوري أن يتخلى لمصرف سورية المركزي عن القطع الاجنبي الذي يمثل قيمة بعض أنواع الصادرات وبشكل خاص صادرات القطن والنفط .

القيود المحاسبية للاعتمادات المستندية للتصدير :

١ ـ عند استلام المصرف المحلي إشعار المصرف الاجنبي بفتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر المحلي ، يثبت المصرف المحلي هذه الواقعة بالقيد النظامي التالي :

١٠٠٠٠٠		من اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)

---

٢ ـ عندما يسلّم المصدر المحلي الى المصرف وثائق شحن البضاعة المصدرة ، يقوم المصرف باقفال الحساب النظامي الخاص بفتح الاعتماد المستندي للتصدير ويفتح حساب نظامي جديد للوثائق على الشكل التالي :

١٠٠٠٠٠		من مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)
	١٠٠٠٠٠	الى اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)

١٠٠٠٠٠		من وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)

---

٣ ـ وعندما يتلقى المصرف المحلي من المصرف الاجنبي ما يشعر بتسديد قيمة الاعتماد من قبل المستورد الاجنبي وتسجيل المراسل المبلغ لصالح المصرف المحلي في حسابه الجاري ، يقوم المصرف المحلي بشراء هذا القطع من المصدر المحلي ويدفع له القيمة المعادلة بالليرات السورية بعد حسم العمولة ونفقات الاعتماد .

آ ـ في البداية يتم اقفال الحساب النظامي لوثائق الشحن :

١٠٠٠٠٠		من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠٠فرنسي)
	١٠٠٠٠٠	الى وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (ف٠ فرنسي)

ب ـ شراء القطع الاجنبي من المستورد وتسديد القيمة بالليرات السورية بعد خصم عمولة ومصاريف الاعتماد :

٧٥٠٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي ف٠ فرنسي ١٠٠٠٠٠×٧٥ ق٠س = ٧٥٠٠٠ ل٠س
		الى المذكورين
	٧٤٧٢٥	الى الحسابات الجارية (حساب المصدر)
	٢٢٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية للتصدير)
	٥٠	الى إيرادات الاستثمار (استرداد النفقات العامة للادارة ، مصاريف اعتمادات تصدير)

تسديد اعتماد التصدير ودفع القيمة المقابلة للقطع الاجنبي للمصدر

جـ ـ تسجيل قيمة الاعتماد على حساب المراسلين :

١٠٠٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية)
	١٠٠٠٠٠	الى القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)

د ـ تسجيل عمولة المراسل :

من نفقات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية للتصدير)		٥ر١١٢
الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	٥ر١١٢	

ف٠ فرنسي ١٥٠×٧٥ ق٠س = ٥ر١١٢ ل٠س

من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)		١٥٠
الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية)	١٥٠	

---

٤ ـ إذا كان نوع البضاعة المصدرة يقتضي أن يتخلى المصرف التجاري الى المصرف المركزي عن القطع الاجنبي الذي يمثل قيمة هذه البضاعة ، فيقوم المصرف التجاري باشعار مراسليه في الخارج بتحويل المبلغ بالقطع الاجنبي الى حساب المصرف المركزي . أما تجاه المصرف المركزي فالعملية لا تعدو كونها عملية بيع قطع أجنبي . وتكون القيود المحاسبية كما يلي :

من المصرف المركزي (حـ/جاري)		٧٦٠٠٠
الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي	٧٦٠٠٠	

ف٠ فرنسي ١٠٠٠٠٠×٧٦ ق٠س = ٧٦٠٠٠ ل٠س

من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)		١٠٠٠٠٠
الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية)	١٠٠٠٠٠	

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لوثائق الشحن

تتم البيوع في نطاق المبادلات التجارية الدولية في بعض الاحيان دون أن يكون هناك شرط فتح اعتمادات مستندية ، بل ترسل وثائق الشحن من قبل المصدر الى المستورد عن طريق المصارف برسم التحصيل • وقد يكون التحصيل نقداً مقابل استلام الوثائق أو قد يتم تسليم الوثائق للمستورد مقابل توقيع سندات تستحق في أجل متفق عليه • وتتقاضى المصارف لقاء توسطها في هذه العمليات عمولة تدفع من قبل صاحب الوثائق أو من قبل المستفيد منها حسب الاتفاق •

وكما هو واضح يمكن أن تتعلق هذه الوثائق بعمليات الاستيراد فتدعى « وثائق شحن واردة برسم التحصيل » ، وقد تتعلق هذه الوثائق بعمليات التصدير فتدعى في هذه الحالة « وثائق شحن صادرة برسم التحصيل » •

اولا ـ القيود المحاسبية لوثائق الشحن الواردة برسم التحصيل :

١ ـ عند وصول الوثائق الى المصرف المحلي من المصرف الاجنبي يتم إثبات واقعة استلام الوثائق في الحسابات النظامية :

من وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)		٢٥٠٠٠
الى مقابل وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)	٢٥٠٠٠	

٢ ــ يقوم المصرف بابلاغ المستورد بوصول الوثائق ويطلب اليه المبادرة لسحبها وتسديد قيمتها (إذا كان الاتفاق ينص على دفع القيمة نقداً) أو توقيع السندات المسحوبة عليه من قبل المصدر (إذا كان الاتفاق ينص على تسليم الوثائق لقاء قبول السندات المرفقة بها من قبل المستورد أو من قبل المصرف أيضاً) . وفيما يلي القيود المحاسبية التي يجريها المصرف المحلي :

أ ــ تسديد قيمة الوثائق نقداً :

وتشكل هذه العملية في جوهرها عملية بيع قطع أجنبي من المصرف الى المستورد ، وتكون القيود المحاسبية على النحو التالي :

٥٥٠٠٠		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	٥٥٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		مارك ٢٥٠٠٠×٢٢٠ ق.س = ٥٥٠٠٠ ل.س
		بيع القطع الاجنبي اللازم لوثائق
		الشحن الواردة برسم التحصيل

١٦٥		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية
	١٦٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة وثائق
		شحن واردة)
		قبض عمولة تحصيل وثائق الشحن الواردة برسم التحصيل

٢٥٠٠٠		من القطع الاجنبي (مارك ألماني)
	٢٥٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (مارك ألماني)
		(حسابات جارية)
		تسجيل قيمة وثائق الشحن الواردة لحساب المراسلين في الخارج

من مقابل وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)		٢٥٠٠٠
الى وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)	٢٥٠٠٠	

اقفال الحساب النظامي

ب ـ استلام وثائق الشحن الواردة برسم التحصيل لقاء قبول السندات من قبل المستورد أو من قبل المصرف :

إذا تم استلام الوثائق لقاء توقيع السندات اشعاراً بقبول دفعها بتاريخ الاستحقاق من قبل المستورد فقط يقفل الحساب النظامي الذي كان قد فتح عند وصول الوثائق كما يلي :

من مقابل وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)		٢٥٠٠٠
الى وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)	٢٥٠٠٠	

ويفتح حساب نظامي جديد لاثبات واقعة توقيع السندات من قبل المستورد :

من سندات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)		٢٥٠٠٠
الى مقابل سندات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)	٢٥٠٠٠	

أما إذا تم التوقيع على السندات من قبل المصرف أيضاً (اشعاراً بقبولها) فيكون القيد على النحو التالي :

من قبولات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)		٢٥٠٠٠
الى مقابل قبولات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (مارك ألماني)	٢٥٠٠٠	

وعندما يسدد المستورد قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق تتم قيود بيعه القطع الاجنبي وتسجيل المبلغ لحساب المراسلين في الخارج والقيود الخاصة بالعمولات على النحو المبين سابقاً في حالة الدفع نقداً . وبعد ذلك يجري إقفال الحساب النظامي « سندات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل » بقيد معاكس إذا كان تسليم الوثائق قد تم لقاء توقيع السندات من قبل المستورد فقط . أما إذا كان المصرف قد وقع على السندات إشعاراً بقبولها فيجري إقفال الحساب النظامي « قبولات لقاء وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل » بقيد معاكس .

ثانياً ـ القيود المحاسبية لوثائق الشحن الصادرة برسم التحصيل :

١ ـ عندما يستلم المصرف المحلي من المصدر المحلي وثائق شحن البضاعة المصدرة يثبت ذلك بموجب قيد في الحسابات النظامية :

من وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (دولار)		٨٠٠٠٠
الى مقابل وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (دولار)	٨٠٠٠٠	

---

٢ ـ عندما يستلم المصرف المحلي من المصرف الاجنبي الاشعار الخاص بتسديد قيمة الوثائق المرسلة برسم التحصيل ، يقوم المصرف المحلي بشراء القطع الاجنبي الممثل لقيمة الوثائق من المصدر المحلي ويجري القيود اللازمة لهذه العملية ، إضافة الى القيود الاخرى المتعلقة بتسجيل المبلغ بالقطع على حساب المراسل الاجنبي لديه وتسجيل العمولات المستحقة عن العملية وذلك على النحو التالي :

أ ـ شراء القطع الاجنبي :

٤٣٦٠٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ٨٠٠٠٠×٥٤٥ ق٠س = ٤٣٦٠٠٠ ل٠س
	٤٣٦٠٠٠	الى الحسابات الجارية

ب ـ تسجيل عمولة المصرف ومصاريف التحصيل على حساب المصدر :

٤٨٦		من الحسابات الجارية
	٤٨٦	الى إيرادات الاستثمار
		٤٣٦ عمولة تحصيل وثائق شحن تصدير
		٥٠ استرداد نفقات الادارة

جـ ـ تسجيل قيمة الوثائق على حساب المراسلين في الخارج :

٨٠٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)
	٨٠٠٠٠	الى القطع الاجنبي (دولار)

د ـ تسجيل عمولة المراسلين :

٤٠		من القطع الاجنبي (دولار)
	٤٠	الى المراسلين في الخارج (دولار)
		(حسابات جارية)

٢١٨		من نفقات الاستثمار (عمولة وثائق شحن تصدير)
	٢١٨	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ٤٠×٥٤٥ ق٠س = ٢١٨ ل٠س

هـ ـ اقفال الحسابات النظامية :

٨٠٠٠٠		من مقابل وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (دولار)
	٨٠٠٠٠	الى وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (دولار)

Damascus University

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية المفتوحة في نطـاق اتفاقيـات المدفوعات

تعقد اتفاقيات المدفوعات من أجل تشجيع عمليات التبادل التجاري بين البلدان التي ترتبط بمثل هذه الاتفاقيات ، ولتسهيل عمليات دفع قيمة المستوردات أو الصادرات للسلع التي يجري الاتفاق على إخضاع التبادل التجاري بها لهـذه الاتفاقيـات .

تقوم المصارف المركزية في البلدان المرتبطة باتفاقيات المدفوعات بادارة هذه العمليات ومسك قيودها وتسويتها . تحدد في اتفاقيات المدفوعات السلع التي يخضع التعامل بها لهـذه الاتفاقيات والعملة التي يجري بواسطتها تقييم أثمان المستوردات أو الصادرات .

وتعتبر اتفاقيات المدفوعات بمثابة تسهيلات يمنحها المصرف المركزي لكل بلد الى البلد الآخر . وتتمثل هذه التسهيلات بشكل حساب مفتوح لدى المصرف المركزي يجري السحب منه بقيمة الواردات وتغذيته بواسطة الصادرات . وهكذا تتم عمليات تقاص بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات في هذا الحساب الذي تجري تصفيته دورياً بنهاية فترات زمنية محددة وتسديد رصيده من قبل المصرف المركزي للدولة المدينة الى المصرف المركزي للدولة الدائنة بعملة أجنبية متفق عليها .

وهكذا فإن العلاقة مع البلد الاجنبي تبقى محصورة بين المصرفين المركزيين

في حين أن علاقة المستورد أو المصدر المحلي تكون مع المصرف التجاري الذي تنحصر علاقته هو أيضاً بالمصرف المركزي المحلي .

وفيما يلي القيود المحاسبية لعمليات الاعتمادات المستندية في نطاق اتفاقيات المدفوعات ، وذلك بالنسبة لعمليات الاستيراد ولعمليات التصدير :

اولا ـ عمليات الاستيراد

١ ـ عند فتح الاعتماد المستندي للاستيراد :

٥٠٠٠٠		من اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
		(اتفاقيات مدفوعات)
	٥٠٠٠٠	الى مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد
		(دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

---

٢ ـ عند وصول وثائق الشحن الى المصرف التجاري المحلي :

٥٠٠٠٠		من مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
		(اتفاقيات مدفوعات)
	٥٠٠٠٠	الى اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
		(اتفاقيات مدفوعات)

٥٠٠٠٠		من وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد(دولار)
		(اتفاقيات مدفوعات)
	٥٠٠٠٠	الى مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية
		للاستيراد (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

---

٣ ـ عند تسديد قيمة وثائق الشحن من قبل المستورد المحلي :

٢٧٥٨٢٥		من الصندوق
		أو من الحسابات الجارية الدائنة
		الى المذكورين
	٢٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/اتفاقيات مدفوعات)
		دولار ٥٠٠٠×٥٥٠ ق٠س = ٢٧٥٠٠٠ ل٠س
	٨٢٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية)

---

٤ ـ يعلم المصرف التجاري المصرف المركزي بوصول الوثائق وتسديد قيمتها من قبل المستورد ويطلب اليه تسجيل العملية في حساباته لديه . وعند ورود اشعار المصرف المركزي بتسجيل العملية ، يجري المصرف التجاري القيد التالي :

٢٧٥٠٠٠		من المصرف المركزي (حـ/اتفاقيات مدفوعات)
	٢٧٥٠٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/جاري)

---

٥ ـ ويتم اقفال الحسابات النظامية كما يلي :

٥٠٠٠٠		من مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
		(اتفاقيات مدفوعات)
	٥٠٠٠٠	الى وثائق شحن اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

ثانياً ـ عمليات التصدير :

١ ـ عند استلام الاشعار بفتح الاعتماد من قبل المستورد الاجنبي :

٣٠٠٠٠		من اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)
	٣٠٠٠٠	الى مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

---

٢ ـ لدى استلام وثائق الشحن من المصدر المحلي :

٣٠٠٠٠		من مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)
	٣٠٠٠٠	الى اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

٣٠٠٠٠		من وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)
	٣٠٠٠٠	الى مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

---

٣ ـ دفع المبلغ للمستورد المحلي وتسجيله على حساب المصرف المركزي وتسجيل العمولة :

١٦٣٥٠٠		من المصرف المركزي (حـ/اتفاقيات مدفوعات)
	١٦٣٥٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة

دولار ٣٠٠٠٠×٤٥ ق٠س = ١٦٣٥٠٠ ل٠س

٤٩٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٤٩٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة اعتمادات مستندية)

٤ ـ عند وصول اشعار المصرف المركزي بتسجيل العملية في حسابات المصرف التجاري لديه :

١٦٣٥٠٠		من المصرف المركزي (حـ/جاري)
	١٦٣٥٠٠	الى المصرف المركزي (حـ/ اتفاقيات مدفوعات)

٥ ـ اقفال الحسابات النظامية :

٣٠٠٠٠		من مقابل وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)
	٣٠٠٠٠	الى وثائق شحن اعتمادات مستندية للتصدير (دولار) (اتفاقيات مدفوعات)

تمرين عملي على الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن

كانت حركة الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن برسم التحصيل لدى المصرف التجاري خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٢ كالآتي :

١ ـ فتح المصرف لزبائنه اعتمادات مستندية للاستيراد على النحو التالي :

آ ـ اعتماد مستندي للاستيراد رقم ٦٨٠ بقيمة ٦٦٠٠٠ دولار .

ب ــ اعتماد مستندي للاستيراد رقم ٦٨١ بقيمة ١١٢٠٠٠ فرنك سويسري .

جـ ــ اعتماد مستندي للاستيراد رقم ٦٨٢ بقيمة ٢٢٦١٠٠ فرنك فرنسي .

٢ ــ حجز المصرف مؤونات عن هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

آ ــ ٥٠٪ من قيمة الاعتماد المستندي رقم ٦٨٠ بالليرات السورية ، وتم تسديد المؤونة بتسجيلها على الحسابات الجارية الدائنة .

ب ــ ٤٠٪ من قيمة الاعتماد المستندي رقم ٦٨١ ، تم حجز المؤونة بالعملة الاجنبية وسددت القيمة المقابلة لها نقداً .

جـ ــ ٦٠٪ من قيمة الاعتماد المستندي رقم ٦٨٢ تم حجزها بالعملة الاجنبية وسددت القيمة المقابلة لها نقداً .

وقد تم ابلاغ المراسلين في الخارج بحجز المؤونات بالعملات الاجنبية .

٣ ــ كانت عمولة المصرف عن فتح الاعتمادات المستندية السابقة كما يلي :

١١٠٠ ل.س عن الاعتماد رقم ٦٨٠ سددت نقداً .

٨٧٣ ل.س عن الاعتماد رقم ٦٨١ سجلت على الحسابات الجارية الدائنة .

٥٤٢ ل.س عن الاعتماد رقم ٦٨٢ سجلت على الحسابات الجارية الدائنة .

٤ ــ وصلت خلال الشهر وثائق الشحن العائدة للاعتمادات المستندية رقم ٦٧٢ و ٦٧٧ التي كانت قد فتحت اعتماداتها في الاشهر السابقة . وقد سجل المصرف قيمة الوثائق الواردة في الحسابات المدينة لقاء وثائق مستندية للاستيراد ، وأبلغ أصحاب العلاقة بوصول هذه الوثائق ودعاهم لسحبها . وكانت المعلومات المتعلقة بهذه الاعتمادات كالآتي :

رقم الاعتماد	قيمة الاعتماد	نسبة المؤونة المحجوزة	عمولة المراسلين
٦٧٢	٣٢٠٠٠٠ ف.ف فرنسي	٥٠٪ بالليرات السورية	١٦٠ ف.ف فرنسي
٦٧٧	١٠٠٠٠٠ دولار	٤٠٪ بالعملة الاجنبية	٥٠ دولار

٥ ــ سحب أصحاب هذه الاعتمادات وثائق الشحن العائدة لهم وسددوا رصيد القيمة والعمولات على النحو التالي :

آ ــ الاعتماد رقم ٦٧٢ تمت تصفيته نقداً .

ب ــ الاعتماد رقم ٦٧٧ تمت تصفيته بالتسجيل على الحسابات الجارية الدائنة .

٦ ــ وصلت الى المصرف وثائق الشحن العائدة للاعتماد رقم ٦٦٤ مرفقة بسندات لتوقيعها من المستورد ، ووصلت كذلك وثائق الشحن العائدة للاعتماد رقم ٦٧١ وقد طلب من المصرف المحلي التوقيع على السندات المرفقة بها إشعاراً بقبولها . كانت قيمة الاعتماد رقم ٦٦٤ (١٨٢٦٠٠) ج. استرليني وقيمة الاعتماد رقم ٦٧١ (٢٠٠٠٠٠) دولار .

٧ ــ سحب أصحاب العلاقة وثائق الشحن المذكورة في الفقرة السابقة لقاء توقيع السندات المرفقة بها .

٨ ــ تلقى المصرف من أحد مراسليه في الخارج اشعارات تفيد أنه قد فتح بناء على طلب زبائنه اعتماداً مستندياً لصالح أحد المصدرين المحليين بقيمة ١٢٥٠٠٠ دولار . وقام المصرف التجاري بابلاغ المصدر المحلي بذلك .

٩ ــ تلقى المصرف من المصدر المحلي وثائق شحن البضائع العائدة للاعتماد المذكور أعلاه وقام بارسال هذه الوثائق الى مراسله في الخارج .

١٠ ــ تلقى المصرف التجاري من مراسله في الخارج اشعاراً يفيد تحصيل قيمة الوثائق وقيد المبلغ لصالح المصرف التجاري وقيد عمولته البالغة ٧٥ دولار على حساب المصرف التجاري لديه .

١١ ــ قام المصرف التجاري بتصفية قيمة هذا الاعتماد بعد أن احتسب لنفسه عمولة قدرها ٧٠٠ ل.س ، وسجل المبلغ الصافي في الحساب الجاري الدائن للمصدر المحلي .

١٢ ــ وردت الى المصرف التجاري وثائق شحن برسم التحصيل من فرنسا بقيمة ٨٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي .

١٣ ــ أعلم الزبائن بوصول هذه الوثائق وقاموا بتسديد القيمة المقابلة لها نقداً • وقد تم إعلام المراسل في الخارج بذلك •

١٤ ــ استلم المصرف من أحد المصدرين المحليين وثائق شحن تصدير برسم التحصيل بقيمة ٩٨٠٠٠ فرنك سويسري وقام المصرف التجاري بارسال هذه الوثائق الى مراسله في الخارج •

١٥ ــ وصلت إشعارات من المراسل الاجنبي في سويسرا تفيد بتحصيل قيمة وثائق الشحن المرسلة وبتسجيل المبلغ في حساب المصرف التجاري لديه • بلغت عمولة المصرف المراسل ١٠٠ فرنك سويسري •

١٦ ــ قام المصرف التجاري بتصفية العملية السابقة وتسجيل الصافي في الحسابات الجارية الدائنة للمصدر بعد اقتطاع عمولته البالغة ٥٠٠ ل•س •

المطلوب :

تسجيل القيود المحاسبية للعمليات السابقة علماً بأن أسعار شراء وبيع العملات الاجنبية كانت كما يلي :

نوع العملة	شراء	مبيع
دولار	٥٤٥ ق•س	٥٥٠ ق•س
فرنك فرنسي	٧٥ ق•س	٨٠ ق•س
جنيه استرليني	٩٤٠ ق•س	٩٥٠ ل•س
فرنك سويسري	٢٥٠ ق•س	٢٦٠ ق•س

الحـــل :

(١)

من اعتمادات مستندية للاستيراد

٦٦٠٠٠	اعتماد رقم ٦٨٠ (دولار)
١١٢٠٠٠	اعتماد رقم ٦٨١ (ف• سويسري)
٢٢٦١٠٠	اعتماد رقم ٦٨٢ (ف• فرنسي)

		الى مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد
٦٦٠٠٠		اعتماد رقم ٦٨٠ (دولار)
١١٢٠٠٠		اعتماد رقم ٦٨١ (ف٠ سويسري)
١٢٦١٠٠		اعتماد رقم ٦٨٢ (ف٠ فرنسي)

(٢)

(أ)

١٨١٥٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	١٨١٥٠٠	الى تأمينات اعتمادات مستندية بالليرات السورية

دولار ٦٦٠٠٠ × ٥٥٠ ق٠س = ٣٦٣٠٠٠ ل٠س

٣٦٣٠٠٠ ل٠س × ٥٠ر٠ = ١٨١٥٠٠ ل٠س

حجز مؤونة الاعتماد (٦٨٠) بالليرات السورية

(ب)

١١٦٤٨٠١		من الصندوق
	١١٦٤٨٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

ف٠ سويسري ١١٢٠٠٠ × ٤٠ر٠ = ٤٤٨٠٠ ف٠س

ف٠ سويسري ٤٤٨٠٠ × ٢٦٠ ق٠س = ١١٦٤٨٠ ل٠س

بيع القطع الاجنبي لمؤونة الاعتماد (٦٨١) بالعملة الاجنبية

٤٤٨٠٠		من القطع الاجنبي (ف٠ سويسري)
	٤٤٨٠٠	الى التأمينات المقبوضة لقاء فتح اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ سويسري)

٤٤٨٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري)
		(تأمينات اعتمادات مستندية)
	٤٤٨٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري)
		(حسابات جارية)

تسجيل المؤونة في حسابات المراسلين في الخارج

(جـ)

١٠٨٥٢٨		من الصندوق
	١٠٨٥٢٨	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠ فرنسي ١٠٠ ٢٢٦١ × ٦٠ر٠ = ١٣٥٦٦٠ ف٠فرنسي
		ف٠ فرنسي ١٣٥٦٦٠ × ٨٠ ق٠س = ١٠٨٥٢٨ ل٠س

بيع القطع الاجنبي لمؤونة الاعتماد (٦٨٢) بالعملة الاجنبية

١٣٥٦٦٠		من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)
	١٣٥٦٦٠	الى التأمينات المقبوضة لقاء فتح اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ فرنسي)

١٣٥٦٦٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(تأمينات اعتمادات مستندية)
	١٣٥٦٦٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(حسابات جارية)

تسجيل المؤونة في حسابات المراسلين في الخارج

---

(٣)

من المذكورين
١١٠٠ من الصندوق (عمولة الاعتماد ٦٨٠)
١٤١٥ من الحسابات الجارية الدائنة
(عمولة الاعتمادين ٦٨١ و ٦٨٢)
٢٥١٥ – الى إيرادات الاستثمار
(عمولة اعتمادات مستندية)

(٤)

من مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد
٣٢٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٢ (ف٠ فرنسي)
١٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٧ (دولار)
الى اعتمادات مستندية للاستيراد
٣٢٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٢ (ف٠ فرنسي)
١٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٧ (دولار)
اقفال الحساب النظامي « اعتمادات مستندية للاستيراد »

من وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد
٣٢٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٢ (ف٠ فرنسي)
١٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٧ (دولار)
الى مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد
٣٢٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٢ (ف٠ فرنسي)
١٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧٧ (دولار)
فتح الحساب النظامي «وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد»

(٢ ـ تصفية الاعتماد رقم ٦٧٢)

٣٢٠٠٠٠ من حسابات مدينة لقاء وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ فرنسي)

٣٢٠٠٠٠ الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية)

من المذكورين

١٢٨١٢٨ من الصندوق

١٢٨٠٠٠ من تأمينات اعتمادات مستندية بالليرات السورية

ف٠ فرنسي ٣٢٠٠٠٠×٥٠ر٠= ١٦٠٠٠٠ ف٠فرنسي

ف٠فرنسي ١٦٠٠٠٠ × ٨٠ ق٠س = ١٢٨٠٠٠ ل٠س

٢٥٦١٢٨ الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

ف٠ فرنسي ٣٢٠٠٠٠ × ٨٠ ق٠س = ٢٥٦٠٠٠ ل٠س قيمة الاعتماد

ف٠ فرنسي ١٦٠ × ٨٠ ق٠س = ١٢٨ ل٠س العمولة

٢٥٦١٢٨ ل٠س

٣٢٠١٦٠ من القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي) الى المذكورين

١٦٠ الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية ، عمولة ١٦٠ ف٠ف)

٣٢٠٠٠٠ الى حسابات مدينة لقاء وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ف)

٣٢٠٠٠٠		من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ فرنسي)
	٣٢٠٠٠٠	الى وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ف٠ فرنسي)

(ب ــ تصفية الاعتماد رقم ٦٧٧)

١٠٠٠٠٠		من حسابات مدينة لقاء وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
		الى المذكورين
	٤٠٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (تأمينات اعتمادات مستندية)
		دولار ١٠٠٠٠٠ × ٠ر٤٠ = ٤٠٠٠٠ دولار
	٦٠٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)

٣٣٠٢٧٥		من الحسابات الجارية الدائنة
	٣٣٠٢٧٥	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		دولار ٦٠٠٠٠ × ٥٥٠ ق٠س = ٣٣٠٠٠٠ ل٠س رصيد قيمة الاعتماد
		دولار ٥٠ × ٥٥٠ ق٠س = ٢٧٥ ل٠س عمولة
		٣٣٠٢٧٥ ل٠س

من المذكورين

٤٠٠٠٠ من التأمينات المقبوضة لقاء فتح اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

٦٠٠٥٠ من القطع الاجنبي (دولار)
الى المذكورين

٥٠ الى المراسلين في الخارج (دولار)
(حسابات جارية ، عمولة)

١٠٠٠٠٠ الى حسابات مدينة لقاء وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

١٠٠٠٠٠ من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد(دولار)

١٠٠٠٠٠ الى وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

(٦)

من مقابل اعتمادات مستندية للاستيراد

١٨٢٦٠٠ اعتماد رقم ٦٦٤ (ج٠ استرليني)

٢٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧١ (دولار)
الى اعتمادات مستندية للاستيراد

١٨٢٦٠٠ اعتماد رقم ٦٦٤ (ج٠ استرليني)

٢٠٠٠٠٠ اعتماد رقم ٦٧١ (دولار)

من وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد

١٨٢٦٠٠		اعتماد رقم ٦٦٤ (ج٠ استرليني)
٢٠٠٠٠٠		اعتماد رقم ٦٧١ (دولار)
		الى مقابل وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد
	١٨٢٦٠٠	اعتماد رقم ٦٦٤ (ج٠ استرليني)
	٢٠٠٠٠٠	اعتماد رقم ٦٧١ (دولار)

(٧)

١٨٢٦٠٠		من سندات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ج٠ استرليني)
	١٨٢٦٠٠	الى مقابل سندات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (ج٠ استرليني)

٢٠٠٠٠٠		من قبولات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)
	٢٠٠٠٠٠	الى مقابل قبولات لقاء تسليم وثائق اعتمادات مستندية للاستيراد (دولار)

(٨)

١٢٥٠٠٠		من اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)
	١٢٥٠٠٠	الى مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)

(٩)

١٢٥٠٠٠		من مقابل اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)
	١٢٥٠٠٠	الى اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)

١٢٥٠٠٠		من وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)
	١٢٥٠٠٠	الى مقابل وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)

(١٠)

١٢٥٠٠٠		من مقابل وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)
	١٢٥٠٠٠	الى وثائق اعتمادات مستندية للتصدير (دولار)

١٢٥٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)
	١٢٥٠٠٠	الى القطع الاجنبي (دولار)

٧٥		من القطع الاجنبي (دولار)
	٧٥	الى المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية ، عمولة)

٤١٢ر٥		من نفقات الاستثمار (عمولة المراسل)
	٤١٢ر٥	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ٧٥×٥٥٠ ق٠س = ٤١٢ر٥ ل٠س

(١١)

٦٨١٢٥٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

دولار ١٢٥٠٠٠ × ٥٤٥ ق٠س = ٦٨١٢٥٠ ل٠س

	٦٨١٢٥٠	الى الحسابات الجارية الدائنة

	من الحسابات الجارية الدائنة	٧٠٠
٧٠٠	الى إيرادات الاستثمار	
	(عمولة اعتمادات تصدير)	

(١٢)

	من وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل	٨٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠	(ف٠ فرنسي) الى مقابل وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (ف٠ فرنسي)	

(١٣)

	من مقابل وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل	٨٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠	(ف٠ فرنسي) الى وثائق شحن استيراد واردة برسم التحصيل (ف٠ فرنسي)	

	من الصندوق	٦٤٠٠٠٠
٦٤٠٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي ف٠ فرنسي ٨٠٠٠٠٠×٨٠ ق٠س = ٦٤٠٠٠٠ ل٠س	

	من القطع الاجنبي (ف٠فرنسي)	٨٠٠٠٠٠
٨٠٠٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي) (حسابات جارية)	

(١٤)

	من وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل	٩٨٠٠٠
٩٨٠٠٠	(ف٠ سويسري) الى مقابل وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (ف٠ سويسري)	

(١٥)

٩٨٠٠٠		من مقابل وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (ف٠ سويسري)
	٩٨٠٠٠	الى وثائق شحن تصدير مرسلة برسم التحصيل (ف٠ سويسري)
٩٨٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري) (حسابات جارية)
	٩٨٠٠٠	الى القطع الاجنبي (ف٠ سويسري)
١٠٠		من القطع الاجنبي (ف٠ سويسري)
	١٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري) (حسابات جارية ، عمولة)
٢٦٠		من نفقات الاستثمار (عمولة المراسل)
	٢٦٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي

ف٠ سويسري ١٠٠×٢٦٠ ق٠س = ٢٦٠ ل٠س

(١٦)

٢٤٥٠٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
	٢٤٥٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة

ف٠سويسري ٩٨٠٠٠×٢٥٠ق٠س= ٢٤٥٠٠٠ ل٠س

٥٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٥٠٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة وثائق شحن تصدير)


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب التاسع

الكفـالات المصـرفية

الفصل الاول : معلومات عامة عن الكفالات المصرفية .

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للكفالات المصرفية الصادرة .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

معلومات عامة عن الكفالات المصرفية

اولا ـ تعريف الكفالة المصرفية ومفهومها :

قد يحتاج زبائن المصرف ، في بعض الاحيان ، الى نوع من التسهيلات ؛ لا يريدون منه الحصول على الأموال ، بل تقديم ضمانة للجهات التي يتعاملون معها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها تجاهها . فيتدخل المصرف في هذه الحالة لتقديم هذه الضمانة على شكل كفالة مصرفية . على أن الكفالة المصرفية ، وإن كانت لا توجب على المصرف دفع المال بصورة آنية ، فانها قد تتحول الى التزام بالدفع الفعلي عندما يحل أجل الدين أو التعهد المكفول ثم يمتنع صاحب العلاقة أو يعجز عن الوفاء بالتزاماته التي صدرت الكفالة بشأنها .

وتعرف الكفالة بأنها « صك يتعهد بمقتضاه المصرف الذي يصدره بناء على طلب زبائنه ، بأن يدفع مبلغاً لا يتجاوز حداً معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين » . وهكذا فإن صك الكفالة يضم ثلاثة أطراف :

- المصرف (مصدر الكفالة) .
- الزبون (طالب الكفالة) .
- المستفيد من الكفالة .

وقد يكون المستفيد من الكفالة شخصاً معيناً أو هيئة إعتبارية أو إدارة حكومية . ومن الشائع كثيراً في التعامل تقديم الكفالات المصرفية من أجل

الاشتراك في المناقصات وعروض الاسعار والمزايدات العامة ، وذلك كبديل لتقديم تأمينات نقدية .

ثانيا ـ شروط منح الكفالات المصرفية :

آ ـ تصدر الكفالة بناء على طلب خطي من زبون المصرف ضمن حدود مبلغ اعتماد الكفالات المحدد للزبون وللأغراض المعينة فيه فقط .

ب ـ يمنح الزبائن اعتمادات لاصدار الكفالات بعد دراسة وافية يقوم بها المصرف تتناول الوضع المالي للزبون ، ونوعية نشاطاته الاقتصادية والتسهيلات الاخرى الممنوحة له . ويحدد صراحة في الاعتماد الممنوح نوع الكفالات التي يمكن اصدارها وجميع الشروط الواجب تطبيقها على كل منها .

جـ ـ أن لا يتجاوز حجم الكفالات الصادرة عن المصرف الحدود التي يقررها مجلس النقد والتسليف .

ثالثا ـ انواع الكفالات المصرفية :

تصدر المصارف الكفالات بناء على طلب زبائنها أو بناء على طلب الفروع الاخرى أو المصارف المقيمة . وقد يأتي طلب الكفالات من قبل المراسلين في الخارج . كما يمكن أن تكون الجهات التي تقدم الكفالات لصالحها جهات محلية أو جهات أجنبية مقيمة خارج البلاد . وهكذا يمكن أن تصدر الكفالات بالعملة المحلية أو بالعملات الاجنبية .

وتقسم الكفالات التي تصدرها المصارف بحسب الغاية التي أعطيت من أجلها الى الانواع التالية :

١ ـ الكفالات المؤقتة :

وهي الكفالات التي تصدرها المصارف بناء على طلب الزبائن من أجل تقديمها عند الاشتراك في المناقصات أو المزايدات العامة . ينقضي مفعول هذا النوع من الكفالات حكماً بانتفاء الغرض الذي منحت من أجله مثل رسو المناقصة أو المزايدة

على جهة أخرى غير الزبون الذي قدم الكفالة ، أو عند تقديم الكفالة النهائية (أو الدائمة) في حالة رسو المناقصة أو المزايدة على الزبون مقدم الكفالة .

٢ ـ الكفالات النهائية او (الدائمة) :

عندما ترسو المناقصة أو المزايدة على متعهد معين يطلب اليه تقديم كفالة بديلة عن الكفالة المؤقتة (تكون عادة بقيمة أكبر من قيمة الكفالة المؤقتة) تقدم كضمانة لحسن تنفيذ التعهد ومطابقة الاعمال أو الخدمات المنفذة لشروط التعهد من حيث النوعية ومواعيد التنفيذ .

٣ ـ الكفالات التنازلية :

وهي الكفالات التي تقدمها المصارف لزبائنها المتعاقدين على تنفيذ أعمال أو تقديم خدمات ليقدموها مقابل السلف التي تمنح لهم في بداية تنفيذ التعهدات . وتخفض قيمة هذه الكفالات بشكل تدريجي مع تقدم الاعمال أو الخدمات المنفذة .

رابعاً ـ مؤونة الكفالات الصادرة :

تحرص المصارف على الحصول على ضمانات كافية من الزبائن لقاء الأخطار التي قد تترتب على اصدار الكفالة بناء على طلبهم . وتكون هذه الضمانات على شكل مؤونة نقدية يدفعها الزبون عند إصدار الكفالة ، أو على شكل ضمانات عينية أو كفالات شخصية ، وفي أغلب الاحيان يطلب المصرف الحصول على مؤونة نقدية إضافة الى ضمانات أخرى عينية أو شخصية وذلك تبعاً لتقدير المصرف لملاءة المتعامل .

١ ـ المؤونة النقدية :

وهي عبارة عن مبلغ من المال يمثل نسبة معينة من قيمة الكفالة يحدد في ضوء أنظمة المصرف والمركز المالي للزبون يدفع للمصرف عند إصدار الكفالة أو يحجز من الحساب الجاري للزبون لديه .

٢ ـ الضمانات العينية :

وقد تكون على شكل أوراق مالية أو عقارات أو عملات أجنبية تقدم للمصرف ضمانة للكفالات الصادرة . وتبقى هـذه الضمانات مرهونة لدى المصرف حتى انتهاء مدة الكفالة أو تنفيذها .

٣ ـ الكفالات الشخصية :

وهي عبارة عن تعهد من شخص ثالث تجاه المصرف بأن يقوم هذا الشخص بدفع قيمة الكفالة إذا تخلف طالب الكفالة عن القيام بواجباته إزاءه .

رابعاً ـ عمولة الكفالات الصادرة :

يستوفي المصرف لقاء إصدار الكفالات عمولة تحسب بنسبة مئوية من قيمة الجزء غير المغطى بمؤونة من الكفالة وذلك بشكل مسبق وعن كامل مدة الكفالة . ويبلغ معدل عمولة الكفالات حوالي ٣٪ سنوياً من قيمة الجزء غير المغطى نقداً من قيمة الكفالة ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

خامساً ـ مـدة الكفـالة :

تنقضي الكفالة ، إما بانتهاء المدة المحددة في نص عقد الكفالة ، أو عند إعادتها نظراً لانتهاء الاسباب التي قدمت من أجلها ، أو عند تنفيذها ودفع قيمتها من قبل المصرف للمستفيد . كما يمكن أن يطلب الزبون من المصرف تمديد أجلها عند اللزوم . ويترتب على التمديد دفع العمولة اللازمة عن الفترة الاضافية .

تحفظ الوثائق الخاصة بالكفالات الصادرة في ملفات خاصة لكل كفـالة تتضمن كتاب طلب الكفالة ، والضمانات المقدمة وجميع البيانات والمراسـلات الخاصة بها . كما تفتح بطاقات أستاذ مساعدة لكل زبون على حدة تتضمن قيمة الكفالة والتأمينات المقدمة من الزبون وأية تعديلات تطرأ على الكفالة حتـى انقضائها .

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية للكفالات المصرفية

الصـــادرة

١ ــ يصدر المصرف الكفالات بناء عـلى طلب زبائنـه أو الفروع الاخرى ، أو المصارف المقيمة ، أو المراسلين في الخارج • وفي جميع الاحوال يثبت المصرف واقعة إصدار الكفالة بقيد في الحسابات النظامية بالليرات السورية بالنسـبة للكفالات الداخلية ، وبقيد في الحسابات النظامية بالعملات الاجنبية بالنسـبة للكفالات الصادرة بناء على طلب المراسلين في الخارج •

ويكون القيد المحاسبي على النحو التالي :

٥٠٠٠٠٠		من الكفالات المصدرة مـن المصرف بطلـب من (الزبائن ، أو الفروع ، أو المصارف المقيمة)
	٥٠٠٠٠٠	الى مقابل الكفالات المصدرة من المصرف بطلب من (الزبائن ، أو الفـروع ، أو المصارف المقيمة)

أما إذا كانت الكفالة مصدرة بناء على طلب المراسلين في الخارج فيكون القيد بالعملة الاجنبية كالآتي :

١٠٠٠٠٠		من الكفالات المصدرة من المصـرف بطلب مـن المراسلين في الخارج (دولار)
	١٠٠٠٠٠	الى مقابل الكفالات المصدرة من المصرف بطلب من المراسلين في الخارج (دولار)

---

٢ ـ المؤونات والضمانات والعمولة :

لو فرضنا أن المصرف قد أصدر كفالة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ل٠س لمدة ثلاثة أشهر ، وأنه قد استوفى عنها عمولة بمعدل ٣٪ سنوياً ، كما دفع الزبون مؤونة نقدية بنسبة ٣٠٪ من قيمة الكفالة وقدم ضمانة عينية بقيمة ٢٠٠٠٠٠ ل٠س ، فإن القيود المحاسبية تكون على الشكل التالي :

٤٠٠٠٠٠		من الكفالات المصدرة من المصرف يطلب من الزبائن
	٤٠٠٠٠٠	الى مقابل الكفالات المصدرة من المصرف يطلب من الزبائن
١٢٣٠٠٠		من الصندوق
		الى المذكورين
	١٢٠٠٠٠	الى تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
	٣٠٠٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولة كفالات)
٢٠٠٠٠٠		من الضمانات العينية المقدمة لقاء الكفالات المصدرة
	٢٠٠٠٠٠	الى مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء الكفالات المصدرة

٣ ـ تجديد الكفالات أو تمديد مدتها :

يمكن أن يمدد أجل الكفالات الصادرة المستحقة لفترة إضافية جديدة ، وتستوفى في هذه الحالة العمولة اللازمة عن فترة التمديد وتسجل في حساب إيرادات الاستثمار .

٤ ـ تنفيذ الكفالات (دفع قيمتها من قبل المصرف للمستفيد) :

عندما يترتب على المصرف دفع قيمة الكفالة للجهة المستفيدة ، فانه يقوم بالتسديد حسب الاصول سواء كان ذلك نقداً أو في الحسابات الجارية للمستفيد (إن وجدت) ويسجل المبلغ على الحسابات الجارية لطالب الكفالة لديه .

٤٠٠٠٠٠		من الحسابات الجارية (طالب الكفالة)
	٤٠٠٠٠٠	الى الصندوق أو الى الحسابات الجارية (المستفيد) أو الى دائنون مختلفون (المستفيد)

بعد ذلك يمكن ان نتصور احدى حالتين :

آ ـ أن يكون لطالب الكفالة رصيد كاف في حسابه الجاري لدى المصرف أو أن يبادر الى تسديد المبلغ المطلوب نقداً للمصرف ، وتتم بذلك تسوية الموضوع وتعاد لطالب الكفالة التأمينات التي كان قد دفعها كما تعاد له الضمانات العينية أيضاً .

وتتم إعادة التأمينات والضمانات المقدمة بالقيود التالية :

١٢٠٠٠٠		من تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة
	١٢٠٠٠٠	الى الحسابات الجارية (طالب الكفالة) إعادة التأمينات لقاء الكفالات المسددة

٢٠٠٠٠٠		من مقابل الضمانات العينية المقدمة لقاء الكفالات المصدرة
	٢٠٠٠٠٠	الى الضمانات العينية المقدمة لقاء الكفالات المصدرة

كما يقفل الحساب النظامي الذي كان قد فتح عند اصدار الكفالات :

٤٠٠٠٠٠		من مقابل الكفالات المصدرة من المصرف بطلب من الزبائن
	٤٠٠٠٠٠	الى الكفالات المصدرة من المصرف بطلب من الزبائن

أما إذا لم يكن رصيد الحساب الجاري لطالب الكفالة كافياً لتسديد قيمة الكفالة المدفوعة من قبل المصرف ولم يبادر الى تسديد المبلغ المطلوب ، فإن المصرف يعمد الى التنفيذ على التأمينات النقدية والضمانات العينية المقدمة من قبل طالب الكفالة ، وإذا لم يكن ذلك كافياً ، يقوم المصرف بملاحقة الزبون قضائياً حسب الأصول .

ويتم إقفال الحسابات النظامية لاصدار الكفالة وللضمانات المقدمة بقيود معاكسة على النحو المبين أعلاه .

٥ ـ اعادة الكفالة دون دفع قيمتها :

في هذه الحالة يكون طالب الكفالة قد وفى بالتزاماته بشكل جيد ، ونتيجة ذلك يتم إعادة الكفالة دون دفع أي مبلغ .

آ ـ تعاد التأمينات لصاحبها ويتم تسجيل القيد التالي :

من تأمينات مقبوضة لقاء كفالات صادرة		١٢٠٠٠٠
الى الحسابات الجارية (طالب الكفالة)	١٢٠٠٠٠	

ب ـ كما تعاد الضمانات العينية وتقفل الحسابات النظامية العائدة لها وتقفل الحسابات النظامية التي كانت قد فتحت عند إصدار الكفالة بالقيود المبينة أعلاه .

الباب العشرون

القيم برسم القبض والقيم برسم الدفع لأجل قصير

الفصل الاول : القيم برسم القبض لأجل قصير .

الفصل الثاني : القيم برسم الدفع لأجل قصير .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

كان النظام المحاسبي الموحد المصارف قد خصص في الأصل للقيم برسم القبض لأجل قصير والقيم برسم الدفع لأجل قصير الحسابين التاليين :

١ ــ قيم برسم القبض لأجل قصير ، الحساب الرئيسي رقم (١٧) ويتفرع الى الحسابات الفرعية التالية :

الحساب رقم ١٧٠ ــ الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية .

الحساب رقم ١٧١ ــ الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم ١٧٢ ــ وثائق الشحن المشتراة بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم ١٧٣ ــ مدينون مختلفون بالليرات السورية .

الحساب رقم ١٧٤ ــ مدينون مختلفون بالعملات الاجنبية .

٢ ــ قيم برسم الدفع لأجل قصير ، الحساب الرئيسي رقم (٣٤) ويتفرع الى الحسابات الفرعية التالية :

الحساب رقم ٣٤٠ ــ الشيكات العادية بالليرات السورية .

الحساب رقم ٣٤١ ــ الشيكات العادية بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم ٣٤٢ ــ الشيكات المصدقة .

الحساب رقم ٣٤٣ ــ الحوالات الواردة بالليرات السورية .

الحساب رقم ٣٤٤ ــ الحوالات الواردة بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم ٣٤٥ ــ دائنون مختلفون بالليرات السورية

الحساب رقم ٣٤٦ ــ دائنون مختلفون بالعملات الاجنبية .

غير أنه تم إدخال تعديل على « حساب قيم برسم القبض لأجل قصير » وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٢٨٩) تاريخ ١٠/٩/١٩٧٧ وزعت بموجبه الحسابات الفرعية التي كانت تشكل الحساب الرئيسي رقم (١٧) قيم برسم القبض لأجل قصير على حسابين رئيسيين على الشكل التالي :

١ ــ الحساب الرئيسي رقم (١٧) وأصبح اسمه « الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة » ويعالج مواضيع الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة بالليرات السورية أو بالعملات الاجنبية •

٢ ــ الحساب الرئيسي رقم (١٨) « قيم برسم القبض لأجل قصير » ويعالج موضوع المدينون المختلفون بالليرات السورية أو بالعملات الاجنبية •

على أن هذا التعديل لا يغير شيئاً من طبيعة هذه الحسابات التي ما هي إلا حسابات وسيطة مؤقتة ، الغاية من فتحها هي إنتظار تصفية العملية أو تسديدها •

لذلك سنعالج هذا الموضوع تحت العنوانين الاصليين في فصل مستقل لكل منهما :

الفصل الاول : القيم برسم القبض لأجل قصير •

الفصل الثاني : القيم برسم الدفع لأجل قصير •

الفصل الأول

القيم برسم القبض لأجل قصير

كما نوهنا في مقدمة هذا الباب فإننا سنتعرض تحت عنوان القيم برسم القبض لأجل قصير لحسابين رئيسيين مستقلين من حسابات النظام المحاسبي الموحد للمصارف بعد التعديل ، ذلك لأن هذا التعديل لا يغير من واقع أن طبيعة حسابات الحسابين (١٧ و ١٨) كليهما هي أنها تمثل قيماً برسم القبض لأجل قصير وهي حسابات وسيطة مؤقتة . ويشمل هذين الحسابين وفق التعديل الحسابات الفرعية التالية :

الحساب الرئيسي رقم (١٧) ـ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة ويتفرع الى :

الحساب رقم (١٧٠) ـ الشيكات والسحوبات المشتراة للقطاع العام بالليرات السورية .

الحساب رقم (١٧١) ـ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة للقطاع العام بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم (١٧٢) ـ الشيكات والسحوبات المشتراة القطاع المشترك بالليرات السورية .

الحساب رقم (١٧٣) ـ الشيكات والسحويات ووثائق الشحن المشتراة للقطاع المشترك بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم (١٧٤) ــ الشيكات والسحوبات المشتراة للقطاع التعاوني بالليرات السورية .

الحساب رقم (١٧٥) ــ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة للقطاع التعاوني بالعملات الاجنبية .

الحساب رقم (١٧٦) ــ الشيكات والسحوبات المشتراة للقطاع الخاص بالليرات السورية .

الحساب رقم (١٧٧) ــ الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة للقطاع الخاص بالعملات الاجنبية .

الحساب الرئيسي رقم (١٨) قيم برسم القبض لأجل قصير ، ويتفرع الى :

الحساب رقم (١٨٠) ــ مدينون مختلفون بالليرات السورية .

الحساب رقم (١٨١) ــ مدينون مختلفون بالعملات الاجنبية .

اولا ــ الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية :

آ ــ عند الشراء :

من الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية	٢٥٠٠	
الى المذكورين		٢٤٩٢
الى الصندوق (أو الحسابات الجارية الدائنة)		٨
الى إيرادات الاستثمار (عمولة)		

ولما كانت الشيكات والسحوبات التي يشتريها المصرف هي عبارة عن شيكات مسحوبة على مصارف أخرى محلية ، إلا أن حاملي هذه الشيكات يبيعونها للمصرف لقاء دفع عمولة معينة وذلك نظراً لعدم وجود فرع للمصرف المسحوبة عليه هذه الشيكات في مكان إقامتهم في أغلب الاحيان ، فإن المصرف التجاري يدفع قيمة هذه الشيكات والسحوبات لحامليها ومن ثم يرسلها للتحصيل من المصارف المقيمة

وعند وصول إشعار تحصيل هذه الشيكات والسحوبات يسجل القيد التالي :

ب ـ عند تحصيل القيمة من المصارف المقيمة :

٢٥٠٠		من المصارف المقيمة (حـ/جاري)
	٢٥٠٠	الى الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية

ثانيا ـ الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الاجنبية :

كما هي الحال بالنسبة للشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية ، كذلك يشتري المصرف من الزبائن الشيكات والسحوبات المسحوبة على المصارف الاجنبية والمحررة بالعملات الاجنبية لقاء عمولة معينة ، ويقوم بارسال هذه الشيكات والسحوبات الى المراسلين في الخارج لتحصيلها .

وفيما يلي القيود المحاسبية للشراء والتحصيل :

آ ـ عند الشراء :

٢٥٠٠٠		من الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة بالعملات الاجنبية (ف٠ فرنسي)
	٢٥٠٠٠	الى القطع الاجنبي (ف٠ فرنسي)

ب ـ دفع القيمة المقابلة بالليرات السورية وخصم العمولة :

١٨٧٥٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي ف٠ فرنسي ٢٥٠٠٠×٧٥ ق٠س = ١٨٧٥٠ ل٠س
		الى المذكورين
	١٨٧٢٥	الى الصندوق (أو الحسابات الجارية)
	٢٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولات)

جـ ـ إرسال الشيكات المشتراة الى المراسلين في الخارج للتحصيل :

من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)		٢٥٠٠٠
(عمليات قيد التصفية)		
الى الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن	٢٥٠٠٠	
المشتراة بالعملات الاجنبية (ف٠ فرنسي)		

د ـ عند وصول اشعارات المراسلين بما يفيد تحصيل القيمة وقيدها لحساب المصرف المحلي :

من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)		٢٥٠٠٠
(حسابات جارية)		
الى المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)	٢٥٠٠٠	
(عمليات قيد التصفية)		

ثالثاً ـ مدينون مختلفون بالليرات السورية :

آ ـ إثبات المديونية عندما لا يكون للمدينين حسابات جارية لدى المصرف :

من قيم برسم القبض لأجل قصير		٣٥٠
(مدينون مختلفون بالليرات السورية)		
الى إيرادات الاستثمار	٣٥٠	
(فوائد تأخير سندات)		

ب ـ عند التسديد :

من الصندوق		٣٥٠
الى قيم برسم القبض لأجل قصير	٣٥٠	
(مدينون مختلفون)		

رابعا ـ مدينون مختلفون بالعملات الاجنبية :

أ ـ إثبات المديونية :

٢٠٠	من قيم برسم القبض لأجل قصير (مدينون مختلفون بالعملات الاجنبية) (مارك ألماني)	
	الى القطع الاجنبي (مارك الماني)	٢٠٠
	عمولات مستحقة لدى المصرف الاجنبي	

ب ـ عند التسديد :

٢٠٠	من المراسلين في الخارج (مارك الماني) (حسابات جارية)	
	الى قيم برسم القبض لأجل قصير (مدينون مختلفون بالعملات الاجنبية) (مارك ألماني)	٢٠٠

ج ـ تسعيل القيمة المقابلة للقطع الاجنبي :

٤٤٠	من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي مارك ألماني ٢٠٠×٣٢٠ ق٠س = ٤٤٠ ل٠س	
	الى إيرادات الاستثمار (عمولة قطع أجنبي)	٤٤٠

خامسا ـ شراء وثائق الشحن بالعملات الاجنبية :

أ ـ عند الشراء :

٥٠٠٠٠	من الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة بالعملات الاجنبية (دولار)	
	الى القطع الاجنبي (دولار)	٥٠٠٠٠

ب ـ دفع القيمة المقابلة بالليرات السورية وحسم العمولة :

٢٧٢٥٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي دولار ٥٠٠٠٠×٥٤٥ ق٠س = ٢٧٢٥٠٠ ل٠س
		الى المذكورين
	٢٧٢٠٠٠	الى الصندوق
	٥٠٠	الى إيرادات الاستثمار (عمولات)

جـ ـ إرسال الوثائق المشتراة برسم التحصيل الى المراسل الاجنبي :

٥٠٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (عمليات قيد التصفية)
	٥٠٠٠٠	الى الشيكات والسحوبات ووثائق الشحن المشتراة بالعملات الاجنبية (دولار)

د ـ عند وصول اشعارات المراسلين بقيد المبلغ لحساب المصرف المحلي :

٥٠٠٠٠		من المراسلين في الخارج (دولار) (حسابات جارية)
	٥٠٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (دولار) (عمليات قيد التصفية)

الفصل الثاني

القيم برسم الدفع لأجل قصير

القيم برسم الدفع لأجل قصير تتمثل في أغلب الاحيان بشكل شيكات صادرة عن المصرف ، سيتم دفعها للمستفيدين منها خلال فترة قصيرة أو بشكل حوالات واردة باسم أشخاص ليس لهم حسابات لدى المصرف فتسجل في حساب القيم برسم الدفع لأجل قصير ريثما يتم قبضها من قبل أصحابها .

ويتألف حساب القيم برسم الدفع لأجل قصير من عدد من الحسابات الفرعية على النحو التالي :

الحساب رقم (٣٤٠) ــ الشيكات العادية بالليرات السورية .
الحساب رقم (٣٤١) ــ الشيكات العادية بالعملات الاجنبية .
الحساب رقم (٣٤٢) ــ الشيكات المصدقة .
الحساب رقم (٣٤٣) ــ الحوالات الواردة بالليرات السورية .
الحساب رقم (٣٤٤) ــ الحوالات الواردة بالعملات الاجنبية .
الحساب رقم (٣٤٥) ــ دائنون مختلفون بالليرات السورية .
الحساب رقم (٣٤٦) ــ دائنون مختلفون بالعملات الاجنبية .

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل نوع من هذه العمليات :

اولا ــ الشيكات العادية بالليرات السورية :

وهي عبارة عن شيكات صادرة عن المصرف يشتريها الزبائن من أجل

استعمالها خلال فترة قصيرة ، ويكون تسجيل واقعة إصـــدار هذه الشيكات وتسديدها كما يلي :

٢ ـ عند اصدار الشيك :

٥٠٠٥		من الصندوق
		الى المذكورين
	٥٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(الشيكات العادية بالليرات السورية)
	٥	الى إيرادات الاستثمار •

ب ـ عند قبض قيمة الشيك من قبل المستفيد :

٥٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(الشيكات العادية بالليرات السورية)
		الى الفروع
	٥٠٠٠	أو الى المصارف المقيمة
		الخ •••

ثانياً ـ الشيكات العادية بالعملات الاجنبية :

وهي شيكات صادرة عن المصرف محررة بالعملات الاجنبية ومسحوبة على المراسلين في الخارج ، يشتريها الزبائن من أجل تقديمها الى المصارف في الخارج للحصول على العملة الاجنبية النقدية اللازمة لهم أو لتسديد التزامات مترتبة عليهم بالعملات الاجنبية •

٢ ـ عند اصدار الشيك :

١٥٠٠٠		من القطع الاجنبي (ف• سويسري)
	١٥٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(الشيكات العادية بالعملات الاجنبيـــة)
		(ف• سويسري)

ب ـ بيع القطع الاجنبي وقبض القيمة المقابلة بالليرات السورية والعمولة :

٣٩٠٢٥		من الصندوق (أو من الحسابات الجارية)
		الى المذكورين
	٣٩٠٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠سويسري ١٥٠٠٠×٢٦٠ ق٠س= ٣٩٠٠٠ ل٠س
	٢٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة)

جـ ـ عند ابلاغ المراسلين باصدار الشيكات :

١٥٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(الشيكات العادية بالعملات الاجنبية)
		(فرنك سويسري)
	١٥٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري)
		(عمليات قيد التصفية)

د ـ عند وصول إشعارات المراسلين التي تفيد دفع قيمة الشيك :

١٥٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري)
		(عمليات قيد التصفية)
	١٥٠٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠ سويسري)
		(حسابات جارية)

ثالثاً ـ الشيكات المصدقة :

وهي شيكات مسحوبة على الحسابات الجارية للزبائن لدى المصرف ، يصدقها هذا الاخير إشعاراً بتوفر الرصيد اللازم وبحجز قيمتها . وتقدم هذه الشيكات لطرف ثالث يكون في أغلب الحالات الشركات أو المؤسسات التي تعلن عن اجراء مناقصات أو مزايدات ، وذلك كتأمينات للاشتراك في هذه المناقصات

أو المزايدات . يسجل مبلغ الشيك المصدق في حساب « قيم برسم الدفع لأجل قصير » ويبقى محجوزاً لحين إعادته من قبل الجهة المودع لديها أو تسديد قيمته لها .

آ ـ عند اصدار الشيك المصدق :

٣٠٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير (شيكات مصدقة)

ب ـ عند قبض قيمة الشيك من قبل المستفيد :

٣٠٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير (شيكات مصدقة)
	٣٠٠٠٠	الى الصندوق

رابعاً ـ الحوالات الواردة بالليرات السورية :

آ ـ عند ورود الحوالة :

٢٠٠٠٠		من الفروع أو من المصارف المقيمة
	٢٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير (حوالات واردة بالليرات السورية)

ب ـ عند دفع قيمة الحوالة للمستفيد :

١٥٠٥		من قيم برسم الدفع لأجل قصير (حوالات واردة بالليرات السورية)
		الى المذكورين
	١٥٠٠	الى الصندوق
	٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة)

خامساً ـ الحوالات الواردة بالعملات الاجنبية :

ـ عند وصول الحوالة :

٢٠٠٠٠		من المراسلين في الخارج (ف٠ فرنسي)
		(حسابات جارية)
	٢٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(حوالات واردة بالعملات الاجنبية)
		(ف٠ فرنسي)

ـ دفع قيمة الحوالة للمستفيد :

تعتبر العملية في هذه المرحلة عملية شراء قطع أجنبي من المستفيد ، وتدفع له القيمة المقابلة بالليرات السورية بعد خصم عمولة المصرف .

١٥٠٠٠		من القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠ فرنسي ٢٠٠٠٠×٧٥ ق٠س = ١٥٠٠٠ ل٠س
		الى المذكورين
	١٤٩٧٥	الى الصندوق
	٢٥	الى إيرادات الاستثمار (عمولة حوالات)

١٥٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير
		(حوالات واردة بالعملات الاجنبية)
		(فرنك فرنسي)
	١٥٠٠٠	الى القطع الاجنبي (فرنك فرنسي)

سادساً ـ دائنون مختلفون بالليرات السورية :

١ ـ عند نشوء الالتزام المالي :

ولتكن مثلاً حالة قيام مصدر محلي بتسليم وثائق شحن بضائع تخضع لنظام الاتفاقيات المدفوعات ليس لصاحبها حساب جاري لدى المصرف :

١٥٠٠٠٠		من المصرف المركزي (حـ/اتفاقيات مدفوعات)
	١٥٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير (دائنون مختلفون بالليرات السورية)

ب ـ عند تسديد المبلغ نقداً :

١٥٠٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير (دائنون مختلفون بالليرات السورية)
	١٥٠٠٠٠	الى الصندوق

سابعاً ـ دائنون مختلفون بالعملات الاجنبية :

٢ ـ عند نشوء الالتزام المالي بالعملات الاجنبية :

٥٠٠		من القطع الاجنبي (ف٠٠ سويسري)
	٥٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير (دائنون مختلفون بالعملات الاجنبية) (ف٠٠ سويسري)
		عمولات مستحقة لأحد المصارف الاجنبية

ب ـ عند تسديد المبلغ للمصرف الاجنبي عن طريق المراسلين :

٥٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير (دائنون مختلفون بالعملات الاجنبية) (ف٠٠ سويسري)
	٥٠٠	الى المراسلين في الخارج (ف٠٠ سويسري) (حسابات جارية)

جـ ـ تسجيل القيمة المقابلة على حساب نفقات الاستثمار :

١٣٠٠		من نفقات الاستثمار
		(عمولة مصرف أجنبي)
	١٣٠٠	الى القيمة المقابلة للقطع الاجنبي
		ف٠سويسري ٥٠٠×٢٦٠ ق٠س = ١٣٠٠ ل٠س


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الباب الحادي عشر

عمليات غرفة المقاصة

الفصل الاول : معلومات عامة عن التقاص وغرفة المقاصة .

الفصل الثاني : خطوات تسوية الحسابات في غرفة المقاصة .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

معلومات عامة عن التقاص وغرفة المقاصة

١ ـ مفهوم التقـاص :

لقد أدى اتساع وتنوع العمليات المصرفية وازدياد حركة التعامل بالشيكات والسندات التجارية الى تجمع أعداد كبيرة من الشيكات أو السندات التجارية لدى المصارف ، منها ما هو مسحوب على المصرف نفسه ومنها ما هو مسحوب على المصارف الاخرى . وهكذا أدى هذا الوضع لأن يكون لكل مصرف من المصارف الموجودة في مدينة ما حقوق على المصارف الاخرى ممثلة بشيكات مسحوبة على تلك المصارف أو سندات تجارية موطنة الدفع لديها ، وعليه بنفس الوقت التزامات من نفس النوع تجاه المصارف الاخرى .

ولتفادي نقل النقود من مصرف الى آخر وتوفيرا للوقت والجهد والنفقات التي تترتب على تحصيل كل مصرف لحقوقه تجاه المصارف الاخرى عن طريق التحصيل المادي لها ونقل الأموال ، نشأت فكرة التقاص بين مديونية كل مصرف ودائنيته تجاه المصارف الاخرى . وذلك عن طريق إحداث غرفة للتقاص يكون مقرها المصرف المركزي وتشترك فيها كافة المصارف .

وتستند فكرة التقاص الى مبدأ حقوقي يحدد أصول تسوية الديون بين الاطراف عن طريق التقاص بين الدائن والمدين ، فحينما يكون دين كل طرف مساوٍ لدين الطرف الآخر يعتبر الدينان بالتقاص وتبرىء ذمة كل منهما تجاه الآخر ، وحينما يوجد فرق بين الدينين يتم التقاص بنسبة المبلغ الاقل ، ويطالب الدائن المدين بتسديد رصيد الدين .

٢ ـ غرفة المقاصـــة :

غرفة المقاصة « هي المكان الذي يجتمع فيه مندوبو المصارف المشتركة فيها لتسوية الالتزامات والحقوق المتبادلة بين هذه المصارف واجراء التقاص بينها » ويكون مقر هذه الغرفة المصرف المركزي .

وقد أنشئت غرفة المقاصة في سورية بموجب المادة (٧٢) من نظام النقد الاساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣ وحدد مكانها في مصرف سورية المركزي ، وباشرت أعمالها اعتباراً من أول شهر آب ١٩٦٠ .

Damascus University

الفصل الثاني

خطوات تسوية الحسابات فى غرفة المقاصة

يشرف المصرف المركزي على ادارة غرفة المقاصة ويوفر لها المقر والامكانيات الاخرى اللازمة لحسن سير أعمالها . وتتحمل المصارف المشاركة في الغرفة النفقات التي يؤديها المصرف المركزي لتسيير أعمال الغرفة ، وتوزع هذه النفقات في نهاية العام بين المصارف المشتركة بالتساوي بما في ذلك المصرف المركزي الذي يعتبر عضواً طبيعياً في الغرفة .

وفيما يلي شرح مختصر لكيفية تسوية الحسابات في غرفة المقاصة :

١ ــ ترسل الاقسام المختصة في المصرف في صباح كل يوم جميع الاشعارات والقيم المالية (سندات أو شيكات) التي سيتم تسديدها عن طريق غرفة المقاصة الى قسم التقاص في المصرف الذي يتولى فرزها وتبويبها وإعداد الجداول اللازمة لها وفق ما يلي :

آ ــ تفرز القيم والاشعارات الواردة من الاقسام حسب المصارف التي يستحق تسديد هذه القيم أو الاشعارات لديها ، وينظم جدول خاص لكل مصرف على حدة يتضمن القيم والاشعارات التي تخصه .

ب ــ ينظم جدول إجمالي للقيم والاشعارات المستحقة الدفع لدى المصارف الاخرى مجتمعة .

٢ ــ ترسل الجداول الخاصة بكل مصرف والجدول الاجمالي للمصارف الاخرى مجتمعة الى غرفة المقاصة مع مندوب المصرف لدى غرفة المقاصة ، حيث يسلم مندوبي الفروع أو المصارف الاخرى نسخة من الجدول الخاص بهم ، ويسلم

مسؤول غرفة المقاصة نسخة من الجدول التجميعي ، كما يتسلم بنفس الوقت نسخاً من الجداول التي تتضمن القيم والشيكات المستحقة الدفع لدى المصرف من مندوبي المصارف الاخرى • وترفق مع الجداول المتبادلة الشيكات أو السندات أو غيرها من القيم المالية المعددة في الجداول •

٣ ــ يوقع مندوب كل مصرف على الجدول الذي استلمه من مندوبي المصارف أو الفروع الاخرى ويسلمه الى مسؤول غرفة المقاصة إشعاراً بالاستلام •

٤ ــ تعطى لمندوبي المصارف المجتمعين في جلسة المقاصة الاولى فرصة من الوقت تتيح لهم الاتصال بمصارفهم للتأكد من صحة القيم المسلمة اليهم • وبعد ذلك يعد كل مندوب قائمة بالعمليات المسحوبة على مصرفه والمقبولة لديه ويسلمها لمسؤول الغرفة في جلسة المقاصة الثانية ، كما يعد قائمة تجميعية للقيم المستحقة على مصرفه والمقبولة لديه تجاه المصارف أو الفروع الاخرى مجتمعة •

٥ ــ بنهاية الأمر يصبح لدى مندوب كل مصرف قوائم أو جداول تفصيلية بالقيم المستحقة لمصرفه تجاه المصارف أو الفروع الاخرى ، وقوائم أو جداول تفصيلية بالقيم المستحقة للمصارف أو الفروع الاخرى تجاه مصرفه ، وقائمتين إجماليتين : الاولى لحقوق مصرفه تجاه الآخرين ، والثانية لحقوق المصارف الاخرى تجاه مصرفه •

٦ ــ ينظم مسؤول غرفة المقاصة كشف إجمالي يظهر المديونية والدائنية الاجمالية لكل مصرف • ويسجل رصيد المقاصة بين مديونية ودائنية كل مصرف (رصيد مدين أو رصيد دائن) في الحساب الجاري للمصرف صاحب العلاقة لدى المصرف المركزي (غرفة المقاصة) •

٧ ــ يقوم مندوب المصرف في غرفة المقاصة لدى عودته الى المصرف بتسليم القيم المالية المستحقة الدفع لدى مصرفه والمستلمة من مندوبي المصارف الاخرى في غرفة المقاصة الى الاقسام المختصة لاجراء القيود اللازمة لها •

مثال عن عمليات غرفة المقاصة لدى المصرف التجاري ليوم ١٩٨٢/١/٢ :

١ ــ بلغت قيمة الشيكات المسلمة للمصرف التجاري والمسحوبة على المصارف الاخرى (٣٢٥٠٠٠) ل.س موزعة على الشكل التالي :

١٠٠٠٠٠ ل٠س شيكات مسحوبة على المصرف العقاري ٠

١٥٠٠٠٠ ل٠س شيكات مسحوبة على المصرف الصناعي ٠

٧٥٠٠٠ ل٠س شيكات مسحوبة على مصرف التسليف الشعبي ٠

٢ ــ بلغت قيمة السندات المحسومة المستحقة هذا اليوم (٢٠٠٠٠٠) ل٠س موطنة الدفع لدى المصارف التالية :

١٥٠٠٠٠ ل٠س لدى المصرف الصناعي ٠

٥٠٠٠٠ ل٠س لدى مصرف التسليف الشعبي ٠

٣ ــ استلم مندوب المصرف التجاري لدى غرفة المقاصة شيكات مسحوبة على المصرف وذلك من مندوبي المصارف الاخرى قيمتها الاجمالية (١٧٥٠٠٠) ل٠س موزعة على الشكل الآتي :

٤٠٠٠٠ ل٠س قيمة شيكات مستلمة من مندوب المصرف الصناعي مسحوبة على حساب الزبون غسان لدى المصرف التجاري ٠

٨٠٠٠٠ ل٠س قيمة شيكات مستلمة من مندوب المصرف العقاري مسحوبة على حساب الزبون أحمد لدى المصرف التجاري ٠

٥٥٠٠٠ ل٠س قيمة شيكات مستلمة من مندوب مصرف التسليف الشعبي مسحوبة على حساب الزبون فؤاد لدى المصرف التجاري ٠

٤ ــ استلم مندوب المصرف التجاري لدى غرفة المقاصة سندات محسومة لدى المصارف الاخرى موطنة الدفع لدى المصرف التجاري بقيمة اجمالية قدرها (٨٠٠٠٠) ل٠س موزعة على الشكل التالي :

٣٠٠٠٠ ل٠س قيمة سندات مستلمة من مندوب مصرف التسليف الشعبي ٠

٥٠٠٠٠ ل٠س قيمة سندات مستلمة من مندوب المصرف الصناعي ٠

٥ ــ استلم مندوب المصرف التجاري لدى غرفة المقاصة إشعارات قيد حوالات

صادرة عن المصارف الاخرى لصالح زبائن لدى المصرف التجاري بقيمة إجمالية قدرها (١٠٠٠٠٠) ل٠س موزعة كما يلي :

٥٠٠٠٠ ل٠س حوالة صادرة عن المصرف الصناعي لصالح الزبون سالم لدى المصرف التجاري ٠

٥٠٠٠٠ ل٠س حوالة صادرة عن المصرف العقاري لصالح الزبون كمال لدى المصرف التجاري ٠

٦ ــ سلم مندوب المصرف التجاري لدى غرفة المقاصة الى مندوبي المصارف الاخرى إشعارات قيد حوالات واردة لصالح زبائن لديهم بقيمة إجمالية قدرها (١٥٠٠٠٠) ل٠س موزعة على الشكل التالي :

٨٥٠٠٠ ل٠س لصالح الزبون هشام لدى المصرف الصناعي ٠

٦٥٠٠٠ ل٠س لصالح الزبون بكري لدى المصرف العقاري ٠

وفيما يلي خطوات تسوية هذه العمليات عن طريق غرفة المقاصة :

١ ــ الجداول المسلمة من مندوب المصرف التجاري الى مندوبي المصارف الاخرى والقائمة الاجمالية لهذه الجداول :

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستحقة الدفع لدى المصرف الصناعي في يوم ١٩٨٢/١/٢

العدد	البيان	المبلغ ل٠س
١	شيكات	١٥٠٠٠٠
١	سندات موطنة	١٥٠٠٠٠
١	حوالات	٥٠٠٠٠
٣	المجموع	٣٥٠٠٠٠

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستحقة الدفع لدى

المصرف العقاري في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل.س
١	شيكات	١٠٠٠٠٠
١	حوالات	٥٠٠٠٠
٢	المجموع	١٥٠٠٠٠

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستحقة الدفع لدى

مصرف التسليف الشعبي في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل.س
١	شيكات	٧٥٠٠٠
١	سندات موطنة	٥٠٠٠٠
٢	المجموع	١٢٥٠٠٠

المصرف التجاري

جدول اجمالي بالقيم المالية المسلمة لمندوبي
المصارف في غرفة التقاص في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل٠س
٣	المصرف الصناعي	٣٥٠٠٠٠
٢	مصرف التسليف الشعبي	١٥٠٠٠٠
٢	المصرف العقاري	١٢٥٠٠٠
٧	المجمـوع	٦٢٥٠٠٠

٢ ـ الجداول المسلمة الى مندوب المصرف التجاري من مندوبي المصـارف الاخـرى :

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستلمة من مندوب
المصرف الصناعي في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل٠س
١	شـــيكات	٤٠٠٠٠
١	سندات موطنة الدفع	٥٠٠٠٠
١	حـوالات	٨٥٠٠٠
٣	المجـموع	١٧٥٠٠٠

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستلمة من مندوب

المصرف العقاري في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل.س
١	شـــيكات	٨٠٠٠٠
١	سندات موطنة	٦٥٠٠٠
٢	المجمـــوع	١٤٥٠٠٠

المصرف التجاري

جدول القيم المالية المستلمة من مندوب

مصرف التسليف الشعبي في يوم ١٩٨٢/١/٢

العـــدد	البيـــــان	المبـــلغ ل.س
١	شـــيكات	٥٥٠٠٠
١	سندات موطنـــة	٣٠٠٠٠
٢	المجمـــوع	٨٥٠٠٠

المصرف التجاري

جدول اجمالي القيم المالية المستلمة من
مندوبي المصارف الاخرى في يوم ١٩٨٢/١/٢

المسند	البيان	المبلغ ل.س
٣	المصرف الصناعي	١٧٥٠٠٠
٢	المصرف العقاري	١٤٥٠٠٠
٢	مصرف التسليف الشعبي	٨٥٠٠٠
٧	المجموع	٤٠٥٠٠٠

٣ ـ قائمة التقاص لدى غرفة المقاصة :

المصرف التجاري

غرفة المقاصة

جدول نتائج التقاص بين المصارف
في يوم ١٩٨٢/١/٢

اسم المصرف	المبالغ		نتيجة التقاص	
	مدين	دائن	مدين	دائن
المصرف التجاري	٤٠٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	—	٢٢٠٠٠٠
المصرف الصناعي	٣٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	—
المصرف العقاري	١٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٥٠٠٠	—
مصرف التسليف الشعبي	١٢٥٠٠٠	٨٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	—
المجموع	١٠٣٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠

وبنتيجة التقاص تبين أن المصرف التجاري دائن بمبلغ (٢٢٠٠٠٠) ل.س لقاء مديونية المصارف الاخرى بنفس المبلغ (٢٢٠٠٠٠) ل.س موزعا كما يلي :

مصرف التسليف الشعبي	مدين بمبلغ	٤٠٠٠٠	ل.س
المصرف الصناعي	مدين بمبلغ	١٧٥٠٠٠	ل.س
المصرف العقاري	مدين بمبلغ	٥٠٠٠	ل.س
		٢٢٠٠٠٠	ل.س

وتكون القيود لدى غرفة المقاصة في المصرف المركزي كالآتي :

	من المذكورين	
١٧٥٠٠٠	من المصرف الصناعي (حـ/جاري)	
٥٠٠٠	من المصرف العقاري (حـ/جاري)	
٤٠٠٠٠	من مصرف التسليف الشعبي (حـ/جاري)	
	الى المصرف التجاري (حـ/جاري)	٢٢٠٠٠٠
	تسجيل نتيجة التقاص بين المصارف في يوم ٢/١/١٩٨٢	

---

٤ ـ القيود المحاسبية في دفاتر المصرف التجاري :

اولا :

٣٢٥٠٠٠	من غرفة المقاصة	
	الى الحسابات الجارية الدائنة	٣٢٥٠٠٠

ثانيا :

٢٠٠٠٠٠	من غرفة المقاصة	
	الى محفظة السندات المحسومة (سندات الصفقات المحسومة)	٢٠٠٠٠٠

ثالثـا :

١٧٥٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	١٧٥٠٠٠	الى غرفة المقاصة

رابعـا :

٨٠٠٠٠		من الحسابات الجارية الدائنة
	٨٠٠٠٠	الى غرفة المقاصة

خامسـا :

١٠٠٠٠٠		من غرفة المقاصة
	١٠٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير (حوالات واردة بالليرات السورية)

سادسـا :

١٥٠٠٠٠		من قيم برسم الدفع لأجل قصير (حوالات واردة بالليرات السورية)
	١٥٠٠٠٠	الى غرفة المقاصة

ويظهر حسـاب غرفة المقاصـة على الشكل التالي :

حساب غرفـة المقاصـة

٣٣٥٠٠٠	الى الحسابات الجارية الدائنة	١٧٥٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
٢٠٠٠٠٠	الى محفظة السندات المحسومة	٨٠٠٠٠	من الحسابات الجارية الدائنة
١٠٠٠٠٠	الى قيم برسم الدفع لأجل قصير	١٥٠٠٠٠	من قيم برسم الدفع لأجل قصير
		٢٢٠٠٠٠	من المصرف المركزي (حـ/جاري)
٦٢٥٠٠٠		٦٢٥٠٠٠	

الباب الثاني عشر

حسابات النتائج والميزانية العامة للمصرف

الفصل الاول : الاوضاع والبيانات الدورية .

الفصل الثاني : حساب الاستثمار للمصرف .

الفصل الثالث : حساب الارباح والخسائر للمصرف .

الفصل الرابع : الميزانية العامة للمصرف .

الفصل الخامس : الميزانية الموحدة للمصارف .

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

إن غاية التنظيم المحاسبي في المصرف ، وكأي مشروع اقتصادي آخر ، هي التسجيل المحاسبي أولاً بأول للعمليات بشكل يمكن معه استخراج البيانات والاوضاع الدورية التي تقتضيها متابعة ومراقبة أعماله في الأوقات المناسبة ، واستخلاص نتائج هذه الاعمال وبيان مركزه المالي بنهاية الدورة المالية .

وقد بيّنا سابقاً أن النظام المحاسبي قد أخذ باعتباره إمكانية استخراج البيانات والاوضاع سواء منها ما يقدم لإدارة المصرف نفسه أو ما يجب تقديمه الى السلطات المختصة كمفوضية الحكومة لدى المصارف ، التي تتولى مراقبة عمليات وأوضاع الجهاز المصرفي .

لقد اعتمد النظام المحاسبي الموحد طريقة وسط بين المحاسبة المركزية في الادارة العامة وبين المحاسبة المستقلة لكل فرع على حدة ، حيث نص على أن يكون للمصرف :

ـ **محاسبة مركزية** في الادارة العامة تتولى مسك الحسابات التي تديرها كحسابات رأس المال والاستثمارات والاستهلاكات والمراسلين في الخارج ، ونفقات التأسيس الأولي ، والمؤونات والقروض ، إضافة الى توليها توحيد أرصدة حسابات الفروع والادارة العامة بصورة دورية ولا سيما في نهاية الدورة المالية .

ـ **محاسبة مستقلة** لكل فرع من فروع المصرف تظهر نتائج أعماله وميزانيته الخاصة التي يجري توحيدها ضمن الميزانية العامة للمصرف .

ونتيجة لهذا الاسلوب في التنظيم المصرفي ، فإن الفروع تعد الاوضاع والبيانات الدورية والحسابات الختامية والميزانية الخاصة بها وترسلها الى الادارة العامة في المواعيد المقررة . وتقوم المحاسبة المركزية في الادارة العامة بتوحيد البيانات والاوضاع والحسابات الختامية والميزانيات الواردة من الفروع ، وتوحد المجموع في حساباتها بشكل يمكنها من وضع البيانات والاوضاع الدورية والحسابات الختامية والميزانية العامة الموحدة للمصرف .

هذا وقد نص النظام المحاسبي الموحد للمصارف على أنـه إضافة الى البيانات والاوضاع الدورية ، يقوم قسم المحاسبة في الفروع باعداد الحسابات الختامية والميزانية وفق ما يلي :

تنظم محاسبة كل فرع لعملياتها بالاستناد الى الميزان العام للحسابات :

آ ـ ميزانية الفرع وفق النموذج المعتمد .

ب ـ حساب الاستثمار وفق النموذج المعتمد ، ويجب أن يتضمن هذا الحساب واردات وأعباء الفرع للدورة الجارية دون أي تداخل بين الدورات .

جـ ـ حساب الأرباح والخسائر وفق النموذج المعتمد ، ويتضمن بالاضافة الى نتيجة حساب الاستثمار ، الاعباء والواردات الاستثنائية .

د ـ تحول نتائج حساب استثمار الفروع الى الادارة العامة وفقاً لتعليماتها ويتم إغلاق حسابات الدورة المنصرمة بقيود أصولية ، وتفتح في بداية السنة التاليـة .

هـ ـ ترسل الفروع حساباتها الختامية للدورة مرفقة بكافة الجداول قبل نهاية شهر كانون الثاني من الدورة التالية الى المحاسبة المركزية التي تقوم بدورها بدراسة هذه الحسابات وتوحيدها مع حساباتها بغية تنظيم حسابي الاستثمار والأرباح والخسائر العام والميزانية العامة للمصرف ومشروع حساب التوزيع .

سندرس في الفصول التالية لهذا الباب المواضيع التالية :

الفصل الأول : الاوضاع والبيانات الدورية .

الفصل الثاني : حساب الاستثمار للمصرف .

الفصل الثالث : حساب الارباح والخسائر للمصرف .

الفصل الرابع : الميزانية العامة للمصرف .

الفصل الخامس : الميزانية الموحدة للمصارف .

الفصل الأول

الأوضاع والبيانات الدورية

لقد سبق أن بيّنا أن غاية التنظيم المحاسبي في المصرف هي إنتاج مجموعة من البيانات والاوضاع الدورية التي تستخدمها إدارة المصرف والسلطات النقدية والاقتصادية المختصة بالاشراف على الجهاز المصرفي من أجل متابعة أعمال هذا الجهاز واتخاذ الاجراءات اللازمة في الاوقات المناسبة . كما يمكن أن يستفيد من هذه البيانات مجموعات أخرى من الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد الذين يتعاملون مع المصارف أو الذين يهتمون بنشاطاتها . وهذا إضافة الى إعداد الحسابات الختامية واظهار نتائج أعمال المصرف ومركزه المالي في نهاية الدورة المالية .

وكما أن التنظيم المحاسبي يختلف باختلاف التنظيم الاداري للمصرف فان عدد وطبيعة البيانات والاوضاع التي تعدها المصارف تختلف تبعاً لذلك باختلاف التنظيم الاداري والمحاسبي فيها . إلا أن هذه التقارير تتصف عموماً بأنها تكون أكثر تفصيلاً وأكثر دورية حينما توجه الى المستويات الادارية الدنيا ، وتكون أقل دورية وذات طابع إجمالي حينما توجه الى المستويات الادارية العليا .

ويمكن بشكل عام التمييز بين ثلاثة أنواع من التقارير والبيانات :

١ ـ **تقارير تاريخية** : وهي عبارة عن بيانات تتعلق بالماضي . وتقدم هذه التقارير عادة عرضاً ملخصاً عن نشاطات المصرف وأوضاعه ونتائج أعماله خلال فترة ماضية . وتتمثل الفائدة من إعداد هذه التقارير في مقارنتها بنشاطات المصرف وأوضاعه الراهنة والتعرف على اتجاه تطور أعماله .

٢ ـ **تقارير عن الفترة الجارية :** ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة من جهة وبالسرعة في إعدادها لتقدم في الاوقات المحددة من جهة أخرى • والموازنة بين اعتبارات السرعة والدقة في البيانات تشكل عاملاً هاماً في نجاح إدارة المصرف وإمكانية ممارسة رقابة فعالة على أدائه •

ولا شك في أن الاستفادة الحقيقية من هذه التقارير تتوقف أيضاً على التنظيم الاداري للمصرف بشكل يحدد بوضوح مراكز المسؤولية ومراكز اتخاذ القرارات على مختلف المستويات •

٣ ـ **تقارير وبيانات عن الأداء المتوقع في المستقبل :** وتتمثل هـذه المجموعة بشكل عام في مجموعة بيانات الموازنة التخطيطية للمصرف التي يتم إعدادها ، على غرار ما يجري في المشاريع الاقتصادية الاخرى ، لأغراض التخطيط والرقابة على أعمال المصرف في المستقبل • وتساعد هـذه البيانات إدارة المصرف في تحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها في الفترة القادمة واختيار أفضل الحلول من بين الحلول البديلة لتحقيق هذه الاهداف ، ومن ثم الحكم على الأداء في المستقبل من خلال دراسة تحليلية لأسباب الانحرافات واتخاذ القرارات المناسبة لتصحيحها •

تنقسم الاوضاع والبيانات الدورية التي تعدها المصارف في القطر العربي السوري بموجب الانظمة النافذة وفي ظل النظام المحاسبي الموحد للمصارف الى قسمين :

ـ الأوضاع والبيانات الخاصة بالمصرف •

ـ الأوضاع والبيانات التي تقدم الى المصرف المركزي (مفوضية الحكومة لدى المصارف) •

أولا ـ الاوضاع والبيانات الخاصة بالمصرف :

إن الغاية من هذه البيانات والأوضاع الداخلية للمصرف هي تمكين الادارة من مراقبة أوضاعه وتتبع تطورها لاتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت المناسب • لذلك فان هذه البيانات يجب أن تتصف بالدقة والوضوح من جهة وبضرورة إعدادها

وتقديمها في الاوقات المحددة لها من جهة أخرى ليمكن الاستفادة منها في الوقت المناسب وبالشكل الصحيح .

وبموجب التنظيم الاداري والمحاسبي القائم ، يترتب على فروع المصارف تنظيم عدد من الاوضاع والبيانات الدورية وإرسالها الى الادارة العامة التي تتولى توحيدها ومن ثم إصدار البيانات والأوضاع الموحدة للمصرف . وأهم هذه البيانات هي التالية :

٢ ـ البيانات اليومية :

١ ـ الوضع المالي اليومي : ويرد فيه أرصدة الأموال الجاهزة وأرصدة التوظيفات والنفقات العامة للادارة ونفقات الاستثمار وأرصدة الودائع والتأمينات والحسابات الجارية والايرادات ، ويبين بشكل عام موجودات المصرف والتزاماته ونتائج استثماره .

وتتمثل أهمية هذا الوضع في ضرورة مراقبة عمليات المصرف بشكل مستمر وبشكل يتماشى مع السرعة والتداخل الذي تتصف به العمليات المصرفية وما يترتب على ذلك من وجوب التعرف على آخر التطورات في حركة الحسابات التي تؤثر على المركز المالي للمصرف ، والاطلاع على تطور هذا المركز بشكل مستمر .

ومن خلال دراسة أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الواردة في هذا الوضع والحركة اليومية (المدينة والدائنة) التي جرت عليها ، والأرصدة الجديدة التي نتجت عنها يمكن لإدارة المصرف تتبع سير عمليات المصرف ومعرفة أسباب تطوراتها واتخاذ الاجراءات اللازمة وإعطاء التوجيهات المناسبة لتدعيم المركز المالي للمصرف عند اللزوم .

٢ ـ الوضع النقدي اليومي : يرد في هذا الوضع مبلغ الاموال الجاهزة لدى المصرف والاموال القابلة للتجهيز ، والالتزامات العاجلة ، ونسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة المتوجبة (وفقاً لتعليمات الجهات المختصة) ، وذلك بغية متابعة المركز النقدي للمصرف وتوفير نسبة السيولة المتوجب الاحتفاظ بها وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف .

٣ ـ **كما تنظم أوضاع اخرى** تتعلق ببيان الاعتمادات لدى مصرف سورية المركزي ، والسقف المحدد لعمليات المصرف مع المصرف المركزي ، والمبالغ المستعملة منه ، والقروض والسلف المجهزة ، والرصيد غير المستعمل من السقف المحدد . كما يتم تنظيم بيانات بوضع المصرف بالعملات الأجنبية حسب أنواعها .

ب ـ البيانات والاوضاع الشهرية :

تضم هذه المجموعة عددا من البيانات المتعلقة بالقروض والسلف والحسابات الجارية المدينة ، والتزامات الزبائن لقاء السندات المحسومة ، وبيانات بأسماء المدينين بالكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية ، وبيانات تفصيلية بالاعتمادات المستندية ، وبالسندات المحسومة المستحقة وغير المدفوعة .

هذا وتعد المصارف موازين المراجعة الشهرية التي تتميز عن موازين المراجعة للمشاريع الاخرى في أنه يجري إعداد ميزان مراجعة خاص للحسابات بالعملات الاجنبية ، يتم بعد ذلك تضمينه في الميزان العام للحسابات بالليرات السورية بعد تحويل العملات الاجنبية الى ليرات سورية بالأسعار الثابتة المحددة لذلك .

وتتألف موازين المراجعة الشهرية عادة من ثلاث قوائم :

- الميزان العام للحسابات (طرف الموجودات) .
- الميزان العام للحسابات (طرف المطاليب) .
- الميزان العام للحسابات النظامية .

ثانيا ـ البيانات والاوضاع التي تقدم الى مفوضية الحكومة لدى المصارف :

تتولى مفوضية الحكومة لدى المصارف (المصرف المركزي) مراقبة أوضاع المصارف المتخصصة والاشراف على أعمالها وفق القواعد والأسس التي نص عليها نظام النقد الاساسي .

وقد أوجبت المادتان ١٢٥ و ١٢٦ من نظام النقد الاساسي على المصارف تقديم البيانات التالية :

- الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .
- بيان شهري عن الموجودات والمطاليب .
- بيان شهري عن وضع المصرف بالقطع الاجنبي .

الفصل الثاني

حساب الاستثمار للمصرف

يتطلب إظهار نتيجة أعمال المصرف بنهاية الدورة المالية تحويل أرصدة الحسابات العائدة للنفقات والايرادات بعد إجراء التسويات الجردية اللازمة الى حسابات النتائج بغية التوصل الى الربح أو الخسارة الصافية للمصرف .

ويختلف أسلوب إعداد وتنظيم الحسابات الختامية حسب التنظيم المحاسبي المعتمد للمصارف ، فمنها ما يقوم بفتح حساب واحد للأرباح والخسائر يظهر الربح أو الخسارة الصافية ، ومنها ما يعمد الى فتح حسابين : الاول يدعى حساب الاستثمار ويظهر نتيجة فعالية المصرف ونشاطه ، التي تحول الى حساب آخر هو حساب الارباح والخسائر الذي تظهر فيه إضافة الى رصيد حساب الاستثمار الارباح والخسائر الأستثنائية بحيث يمثل رصيد هذا الحساب الربح أو الخسارة الصافية للمصرف .

وقد اعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف في سورية أسلوب الفصل بين حساب الاستثمار وحساب الأرباح والخسائر .

وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف الزمرتين (٥ و ٦) لعناصر النفقات والزمرة (٧) لعناصر الايرادات كما يلي :

الزمرة رقم (٥) النفقات العامة للادارة .
الزمرة رقم (٦) نفقات الاستثمار .
الزمرة رقم (٧) إيرادات الاستثمار .

كما خصص الزمرة رقم (٨) لحسابات النتائج التي تتضمن :

آ ـ حساب الاستثمار العام رقم (٨٠) : ويظهر في طرفه المدين عناصر النفقات العامة للإدارة (الحسابات ٥٠ ـ ٥٩ من الزمرة رقم ٥) ، وعناصر نفقات الاستثمار (الحسابات ٦٠ ـ ٦٧ من الزمرة رقم ٦) ، ويظهر في طرفه الدائن عناصر إيرادات الاستثمار (الحسابات ٧٠ ـ ٧٦ من الزمرة رقم ٧) .

ب ـ حساب الارباح والخسائر رقم (٨١) : ويظهر في طرفه المدين نتيجة حساب الاستثمار العام (الخسارة) ونتيجة بيع موجودات المصرف (الخسارة) ونفقات السنين السابقة . كما يظهر في الطرف الدائن من هذا الحساب ، نتيجة حساب الاستثمار العام (الربح) ، ونتيجة بيع موجودات المصرف (الربح) وواردات السنين السابقة .

جـ ـ نتيجة حساب الارباح والخسائر رقم (٨٢) : ويظهر في طرفه المدين خسارة الدورة الحالية والخسائر المدورة من السنين السابقة ، كما يظهر في طرفه الدائن ربح الدورة الحالية والارباح المدورة من السنين السابقة .

د ـ حساب توزيع الارباح رقم (٨٣) : ويظهر فيه الربح الصافي وتوزيعات هذا الربح المختلفة .

ونبين فيما يلي العناصر الرئيسية للنفقات والايرادات التي تظهر في حساب الاستثمار :

اولا ـ عناصر النفقات :

وزعت عناصر النفقات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف الى زمرتين :

- زمرة الحسابات رقم (٥) النفقات العامة للادارة .
- زمرة الحسابات رقم (٦) نفقات الاستثمار .

١ ـ النفقات العامة للادارة (زمرة رقم ٥) :

وتتضمن هذه الزمرة عناصر النفقات التي لا ترتبط بشكل مباشر بانجاز

عمليات المصرف وممارسة فعاليته ، وإنما تمثل النفقات العادية اللازمة لحسن سير العمل .

وتنقسم هذه الزمرة الى عدد من الحسابات الرئيسية على الشكل التالي :

ـ الرواتب والأجور وتتمماتها	حساب رقم ٥٠
ـ التعويضات الخاصة بالموظفين والمستخدمين	حساب رقم ٥١
ـ نفقات النقل والانتقال	حساب رقم ٥٢
ـ الأعباء الاجتماعية	حساب رقم ٥٣
ـ الإيجارات وتوابعها والتأمين	حساب رقم ٥٤
ـ اللوازم والقرطاسية والمطبوعات والاشتراكات	حساب رقم ٥٥
ـ اصلاح وصيانة الموجودات	حساب رقم ٥٦
ـ الرسوم والضرائب وما يماثلها	حساب رقم ٥٧
ـ النفقات المختلفة الاخرى	حساب رقم ٥٩

٢ ـ نفقات الاستثمار (زمرة رقم ٦) :

وتشمل هذه الزمرة النفقات التي ترتبط بممارسة المصرف لفعاليته ونشاطاته وهناك علاقة مباشرة بين هذه النفقات وبين العمليات المصرفية .

وتنقسم هذه الزمرة الى عدد من الحسابات الرئيسية على النحو التالي :

ـ **الفوائد المدفوعة (حساب رقم ٦٠) :** ويشمل هذا الحساب الفوائد المدفوعة على الحسابات الجارية والودائع ، وعلى حسابات المصارف المقيمة وغير المقيمة ، وعلى القروض والسلف ، وإعادة الحسم لدى المصرف المركزي ، وعلى ودائع التوفير ، والفوائد المدفوعة على التأمينات ، وحسابات الفروع والادارة العامة .

ـ **العمولات المدفوعة (حساب رقم ٦١) :** ويشمل هذا الحساب العمولات المدفوعة للمصارف المقيمة وغير المقيمة لقاء تحصيل السندات والحوالات والاعتمادات المستندية والكفالات .

ـ **فروق عمليات القطع (حساب رقم ٦٢) :**

ـ **المؤونات (حساب رقم ٦٣) :** وتشمل مؤونات الديون المشكوك فيها ، وتعويضات نهاية الخدمة ، ومؤونات الضرائب ، ومؤونات تدني الأوراق المالية .

ـ **الاستهلاكات (حساب رقم ٦٤) :** ويشمل هذا الحساب الاستهلاكات المتعلقة بالموجودات الثابتة على مختلف أشكالها .

ـ **نفقات خاصة بالمستودعات (حساب رقم ٦٥) :** وتشمل هذه النفقات رواتب وأجور العاملين وتعويضاتهم ، والإيجارات ورسوم الحراسة والمناولة ، ومصاريف الإنارة والماء والتدفئة ، ورسوم المرفأ ، وأجور النقل والانتقال وأجور الشحن ، والضرائب وغيرها .

ـ **نفقات الاموال الخاصة بالمصرف (حساب رقم ٦٦) :** تشمل مصاريف الإنارة والمياه والتدفئة ، والرواتب والأجور والتعويضات ، ورسوم الحراسة ، والصيانة والاصلاحات ، والضرائب المالية .

ـ **الديون المعدومة (حساب رقم ٦٧) :**

ثانيا ـ عناصر الايرادات :

صنفت جميع عناصر الايرادات في النظام المحاسبي الموحد في الزمرة رقم (٧) إيرادات الاستثمار ، وتضم عدداً من الحسابات الرئيسية كالآتي :

ـ **الفوائد المقبوضة (حساب رقم ٧٠) :** ويشمل هذا الحساب فوائد الخصم ، وفوائد الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف ، والفوائد للمصارف المقيمة وغير المقيمة ، وفوائد حسابات الفروع والادارة العامة ، وفوائد وثائق الاعتمادات المستندية ، وفوائد الديون المشكوك فيها ، وفوائد التأخير ، وفوائد القروض والسلف للدولة أو المضمونة من قبلها .

ـ **العمولات المقبوضة (حساب رقم ٧١) :** وتشمل عمولة تحصيل السندات وعمولة الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن .

- فروق عمليات القطع (حساب رقم ٧٢) :

- ايرادات محفظة الاوراق المالية (حساب رقم ٧٣) : وتشمل فوائد سندات الدين العام ، وفوائد الأسهم والأوراق المالية ، وأرباح المساهمات في المؤسسات المالية والشركات .

- استرداد النفقات العامة للادارة (حساب رقم ٧٤) .

- ايرادات خاصة بالمستودعات (حساب رقم ٧٥) .

- ايرادات الأموال الخاصة بالمصرف (حساب رقم ٧٦) : وتشمل الإيجارات والواردات المختلفة لهذه الأموال .

التسويات الجردية :

تهدف قيود التسوية الجردية في نهاية العام الى إظهار الوضع الحقيقي للمصرف ونتائج أعماله دون أي تداخل بين الدورات ، وذلك وفقاً للمبدأ المحاسبي المعروف في هذا المجال .

وقد عالج النظام المحاسبي الموحد للمصارف هذا الموضوع في قسم خاص بتعليمات إقفال الدورة المالية على الشكل التالي[1] :

١ - الفوائد المدينة والدائنة :

تحتسب فوائد كافة حسابات الزبائن المدينة على مختلف أنواعها والدائنة حتى تاريخ إقفال الدورة المالية ، وتسجل في الحسابات العائدة لها قبل إغلاق الميزانية .

٢ - فوائد الودائع لأجل :

تحتسب الفوائد للودائع لأجل عن مدة الايداع المنتهية بتاريخ إقفال الميزانية وتسجل لحساب المودع إذا كانت تستحق بذلك التاريخ . أما الودائع لأجل التي

---

(١) النظام المحاسبي الموحد للمصارف الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٦) تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠ .

تستحق بعد ذلك التاريخ فتحتسب لها مؤونة حسب الاصول ، وتسجل على حساب الفوائد المدفوعة ولحساب التسوية (فوائد مستحقة غير مدفوعة) .

من نفقات الاستثمار (فوائد ودائع لأجل)	XXX
الى حسابات التسوية والحسابات الانتقالية (فوائد مستحقة غير مدفوعة)	XXX

---

٣ ـ فوائد ودائع التوفير :

تحتسب الفوائد المستحقة حتى تاريخ إقفال الدورة وتسجل في البطاقات الخاصة لدى الفرع ، ويثبت ذلك في دفتر التوفير حين اجراء أول عملية لدى الفرع من قبل صاحب العلاقة .

٤ ـ الفوائد على الحسابات المدينة بالعملات الاجنبية :

تحتسب الفوائد على هذه الحسابات بالليرات السورية وفق المعدلات المقررة لكل عملة أجنبية ، وتسجل على حسابات الزبائن الجارية (إن وجدت) ، أو على حسابات التأمينات العائدة لهذه الحسابات . أما إذا كانت الوثائق المستندية غير مسحوبة ولا تزال مسجلة على « الحساب المدين بالعملات الاجنبية لقاء وثائق مستندية » وليس للمدين حساب دائن بالليرات السورية ، في هذه الحالة تسجل الفوائد في حساب مدين بالليرات السورية باسم المتعامل .

٥ ـ فوائد التامينات المختلفة :

تحتسب الفوائد العائدة لهذه الحسابات حسب الاتفاقات الخاصة بها ، وتسجل في حساب كل متعامل حتى تاريخ إقفال الدورة .

٦ ـ فوائد السلف مع مصرف سورية المركزي :

تحتسب الفوائد المترتبة على الفروع حتى تاريخ إقفال الدورة بالنسبة لكل سلفة على حدة ، وينظم بها جدول مبيناً فيه رقم السلفة ومبلغها وسعر الفائدة

وتاريخ استعمالها والفائدة المحتسبة . وتسجل الفوائد على حساب الفوائد المدفوعة ولحساب التسوية (الفوائد المستحقة غير المدفوعة) .

XXX	من نفقات الاستثمار
	(فوائد قروض وسلف للمصرف المركزي)
XXX	الى حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
	(فوائد مستحقة غير مدفوعة)

---

٧ ـ الفوائد المدينة والدائنة لحسابات المراسلين في الخارج :

تحتسب الفوائد المدينة والدائنة لحسابات المراسلين في الخارج حتى تاريخ إقفال الدورة المالية حسب معدلات الفوائد المتفق عليها . تسجل الفوائد المدينة أو الدائنة بالعملات الاجنبية في حسابات المراسلين في الخارج وفي حساب القطع الاجنبي . وتسجل القيمة المقابلة لهـا بالليرات السـورية في حساب الاستثمار (نفقات الاستثمار أو إيرادات الاستثمار حسب الحال) وفي حساب القيمة المقابلة للقطع الاجنبي .

٨ ـ فوائد الحسم وإعادة الحسم :

تحتسب الفوائد المقبوضة مقدماً عن حسم سندات تستحق خلال الاشهر الاولى من الدورة المالية التالية ، والفوائد المدفوعة مقدماً عن السندات المعـاد حسمها التي ستسدد في بداية الدورة المالية اللاحقة ، وذلك على أساس معدلات فائدة وسطية . إلا إذا كانت الفوائد العائدة للفترة اللاحقة قد سجلت أصلاً في حسابات التسوية .

وتكون القيود المحاسبية لتسوية الفوائد المقبوضة مقدماً :

XXX	من إيرادات الاستثمار
	(فوائد حسم سندات)
XXX	الى حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
	(فوائد مقبوضة مقدماً)

اما القيد الخاص بالفوائد المدفوعة مقدما فيكون :

×××		من حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
		(فوائد مدفوعة مقدماً)
	×××	الى نفقات الاستثمار
		(فوائد إعادة حسم سندات)

---

٩ ـ عائدات محفظة الاوراق المالية :

تحتسب الفوائد المستحقة عن سندات الدين العام وتسجل على حساب الفوائد المستحقة غير المقبوضة ولحساب الفوائد على الشكل التالي :

×××		من حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
		(فوائد مستحقة غير مقبوضة)
	×××	الى إيرادات الاستثمار
		(فوائد سندات الدين العام)

---

١٠ ـ العمولات المقبوضة والمدفوعة بكافة انواعها :

آ ـ تبقى العمولات المستوفاة مسجلة كما هي دون اجراء أي تسوية لها .

ب ـ تسجل العمولات المستحقة عن الكفالات أو الاعتمادات المستندية غير المستوفاة حتى تاريخ اغلاق الدورة على حسابات الزبائن أصحاب العلاقة ولحساب العمولات المدورة الحالية على الشكل التالي :

×××		من الحسابات الجارية الدائنة
	×××	الى إيرادات الاستثمار
		(عمولات ، قطع ، اعتمادات ، كفالات

---

١١ ـ تقويم العملات الاجنبيـة :

تقوم العملات الاجنبية (قطع أجنبي أو نقد أجنبي) على النحو المبين في الفصل الخامس من الباب السابع من هذا الكتاب . وتسجل نتائج التقويم في حساب فروق القطع الاجنبي أو في حساب فروق النقد الاجنبي حسب الحال .

١٢ ـ محفظة الاوراق الماليـة :

تقوم هذه الأوراق من حيث المبدأ بسعر التكلفة مع تشكيل مؤونات مناسبة لمواجهة احتمال هبوط أسعارها . وتحدد الادارة العامة كيفية تقويم هذه الأوراق عند إقفال الحسابات .

١٣ ـ استهلاكات الوجودات الثابتة :

تتم في نهاية الدورة المالية عملية جرد عام للأثاث والأدوات المسجلة في القيود المحاسبية وتجري المطابقة بين القيود ونتائج الجرد .

تحتسب استهلاكات الموجودات الثابتة المادية والمعنوية ونفقات التأسيس الأولي في نهاية الدورة المالية بالمعدلات المقررة من قبل الادارة العامة للمصرف . أما إذا كان بعض هذه الموجودات قد تم شراؤه خلال العام فتحتسب له استهلاكات نسبية .

١٤ ـ النفقات العامة المستحقة :

تحتسب كافة النفقات العامة المستحقة لغاية نهاية الدورة والتي لم تدفع بعد ، بغية تسجيلها على نفقات الدورة الحالية ولحساب نفقات مستحقة غير مدفوعة . ويتم احتساب هذه النفقات على أساس الفواتير العائدة لكل نوع منها والتي لم تسدد بعد أو على أساس النفقات المدفوعة للفترة المماثلة استناداً الى العقود أو تقديراً .

أما فيما يتعلق بالمطبوعات فيجب أن تتحمل السنة قيمة المطبوعات والقرطاسية المستهلكة فعلاً فقط .

١٥ ـ تعويضات الصرف من الخدمة :

يجب أن تكون مؤونات تعويض نهاية الخدمة كافية لدفع التعويضات وفق القوانين والانظمة النافذة ، وإذا كان لدى المصرف مؤونات تفي بالحاجة أو تفوقها يكتفى بالمؤونات المقتطعة دون زيادة أو نقصان . أما إذا ظهر بنتيجة هذا الحساب أي نقص فيجب تشكيل مؤونة خاصة له تضاف الى المؤونات السابقة .

١٦ ـ الديون المشكوك فيها والديون المعدومة :

تؤخذ مؤونات مناسبة للديون المشكوك بتحصيلها ، أما بالنسبة للديون المعدومة فيتم إطفاؤها من المؤونات المشكلة في الدورات السابقة أو بتسجيل الجزء غير المغطى بالمؤونات في حساب الاستثمار .

وفيما يلي صورة حساب الاستثمار العـام للمصرف :

حساب الاستثمار العام عن الفترة المنتهية في .....

رقم الحساب	البيـــــان	المبـــلغ
	النفقات العامة للادارة	
	الرواتب والاجور ومتمماتها	×××
	تعويضـــات الموظفـــين والمستخدمين	×××
	نفقات التنقل والانتقال	×××
	الاعباء الاجتماعية	×××
	الايجارات والتأمين	×××
	اللـــوازم والقرطاســـية والمطبوعـــات	×××
	الاصلاح والصيانة	×××
	الرسوم والضرائب	×××
	النفقات المختلفة	×××
	نفقات الاستثمار	
	الفوائد المدفوعة	×××
	العمولات المدفوعة	×××
	فروق القطع	×××
	المؤونـــات	×××
	الاستهلاكات	×××
	نفقات المستودعات	×××
	نفقات الامـوال الخاصـة بالمصرف	×××
	ديـون معدومة	×××
	نتيجة حســاب الاستثمار (ربح)	×××
	المجمـوع	×××

رقم الحساب	البيـــــان	المبـــلغ
	ايرادات الاستثمار	
	الفوائد المقبوضة	×××
	العمولات المقبوضة	×××
	فروق القطع	×××
	ايرادات محفظة الاوراق المالية	×××
	ايرادات خاصة بالمستودعات	×××
	ايرادات الاموال الخاصة بالمصرف	×××
	نتيجة حساب الاستثمار (خسارة)	×××
	المجمـوع	×××

الفصل الثالث

حساب الأرباح والخسائر للمصرف

يأخذ حساب الأرباح والخسائر الرقم (٨١) ضمن زمرة حسابات النتائج رقم (٨) حسب النظام المحاسبي الموحد للمصارف .

ويظهر في حساب الارباح والخسائر الحسابات التالية :

١ ـ نتيجة حساب الاستثمار العام رقم (٨١٠) :

وله حسابين تحليليين :

٨١٠٠ ـ ربح الاستثمار العام ، ويظهر في الطرف الدائن .

٨١٠١ ـ خسارة الاستثمار العام ، ويظهر في الطرف المدين .

٢ ـ نتيجة مبيع موجودات المصرف رقم (٨١١) :

وله حسابين تحليليين :

٨١١٠ ـ ربح مبيع موجودات المصرف ، ويظهر في الطرف الدائن .

٨١١١ ـ خسارة مبيع موجودات المصرف ، ويظهر في الطرف المدين .

٣ ـ نفقات سنين سابقة (رقم ٨١٢) :

ويظهر في الطرف المدين .

٤ ـ واردات سنين سابقة (رقم ٨١٣) :

ويظهر في الطرف الدائن .

٥ ـ الاسترداد من المؤونات المختلفة (رقم ٨١٤) :

ويظهر في الطرف الدائن .

٦ ـ المحول من الاموال الاحتياطية (رقم ٨١٥) :

ويظهر في الطرف الدائن .

تحول نتيجة حساب الارباح والخسائر (ربح أو خسارة) الى حساب « نتيجة حساب الارباح والخسائر » رقم (٨٢) وتأخذ في هذا الحساب حسب طبيعتها الرقم ٨٢٠ أو الرقم ٨٢٢ :

الحساب رقم ٨٢٠ الربح الصافي للدورة الحالية .
الحساب رقم ٨٢٢ الخسارة الصافية للدورة الحالية .

كما يظهر في حساب (نتيجة حساب الأرباح والخسائر) الربح والخسائر المدورة من السنين السابقة (حساب رقم ٨٢١) .

ويتم توزيع الربح الصافي (الرصيد الدائن لحساب نتيجة حساب الأرباح والخسائر) في حساب توزيع الأرباح (رقم ٨٣) .

ويظهر مما سبق أن نتيجة نشاط المصرف تظهر في حساب الاستثمار ومن ثم تحول الى حساب الأرباح والخسائر حيث تظهر النفقات الاستثنائية أو الأرباح الاستثنائية ويتم التوصل الى الربح أو الخسارة الصافية .

ويظهر حساب الأرباح والخسائر على الشكل التالي :

حساب الأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ...

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
×××	خسائر الاستثمار	×××	أرباح الاستثمار
×××	خسائر مبيع موجودات المصرف	×××	ايرادات سنين سابقة
×××	نفقات سنين سابقة	×××	أرباح مبيع موجودات المصرف
×××	**(الربح الصافي)**	×××	**(الخسارة الصافية)**
×××			

الفصل الرابع

الميزانيـــة العـــامة للمصـــرف

تعرف الميزانية العامة للمصرف بأنها « قائمة أو كشف يتضمن موجودات المصرف ومطالبه بعـد إجراء التسويات الجـردية وتنظيم حساب الارباح والخسائر » .

والميزانية في المصارف مثلها مثل الميزانيات التي تعد للمشاريع الاقتصادية الاخرى تُظهر مصادر الأموال التي حصل عليها المصرف في طرف المطاليب ، ووجوه استخدام هذه الأموال في طرف الموجودات ، كما أنها تُظهر المركز المالي للمصرف في تاريخ إعدادها .

وخلافاً لما يجري في ميزانيات المشاريع الصناعية التي تُرتب فيها الموجودات حسب درجة سيولتها المتزايدة ، حيث تظهر الموجودات الثابتة في أعلى الميزانية تليها الموجودات المتداولة ومن ثم الموجودات الجاهزة ، فان الموجودات في ميزانية المصرف ترتب حسب درجة سيولتها المتناقصة ، حيث تبدأ بالموجودات البسـائلة (الجاهزة) ثم الاقل سيولة فالاقل سيولة لتأتي الموجودات الثابتة في أسفل طرف الموجودات من الميزانية .

أما في طرف المطاليب في ميزانية المصرف فتظهر أولاً الالتزامات السريعة الاستحقاق ثم المطاليب ذات الاستحقاق الأبعد الى أن تظهر أموال المصرف الخاصة في نهاية طرف المطاليب ، أي أن ترتيب طرف المطاليب يتم حسب درجة الاستحقاق

المتناقصة وذلك أيضاً خلافاً لأسلوب ترتيب ميزانيات المشاريع الصناعية التي ترتب مطالبيها حسب درجة استحقاقها المتزايدة .

أما الحسابات النظامية ، وهي الحسابات التي لا تشكل التزامات آنية على المصرف ولا تؤثر على نتيجة أعماله أو على مركزه المالي ، فانها تظهر في مجموعة مستقلة متميزة في نهاية الميزانية وفي طرفي الموجودات والمطاليب بعد مجموع الموجودات ومجموع المطاليب .

ومما تجدر الاشارة إليه أن الاموال الموضوعة تحت تصرف المصرف والتي تظهر في طرف المطاليب من ميزانيته يعود منشؤها الى مصدرين رئيسيين : أموال المصرف الخاصة (رأس المال ، الاحتياطات ، الأرباح غير الموزعة) ، وأموال الغير التي تأتي بشكل رئيسي من المودعين ، ومن الاقتراض من المصرف المركزي . وتظهر مجالات استخدام هذه الاموال في طرف الموجودات حيث تذكر أنواع التوظيفات التي قام بها المصرف والتي يتبين منها تركيبة هذه التوظيفات سواء من حيث طبيعتها أو من حيث آجالها .

ويترتب على المصرف أن يحافظ على توازن أمثل بين موارده واستخداماته بشكل يحقق له الربحية المطلوبة من جهة ، ويحافظ على درجة من السيولة في أمواله من جهة أخرى تمكنه من الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب .

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف لها تكلفة معينة خاصة لكل بند من بنودها . فالودائع تتمثل تكلفتها بالفوائد التي يدفعها المصرف لأصحابها . أما القروض والسلف التي يحصل عليها المصرف من المصرف المركزي فلها تكلفتها المتمثلة أيضاً بالفوائد المترتبة عليها . أما أموال المصرف الخاصة فان « تكلفتها الاقتصادية » يمكن أن تقاس بمعدل العائد الذي كان يمكن الحصول عليه فيما لو كانت مستثمرة في نشاطات أخرى ولم تخصص لأعمال المصرف .

بالمقابل ، يقوم المصرف بتوظيف الأموال الموضوعة تحت تصرفه في مجالات مختلفة لكل نوع منها معدل ربحية خاص ومختلف عن غيره . وعلى إدارة المصرف

أن توازن بين كل هذه الاعتبارات التي تتمثل في السيولة ، والمخاطرة ، والربحية ، والتكلفة ، بشكل يحقق للمصرف أكبر قدر من الربح دون المساس بالحد اللازم من السيولة وأخذ جانب الحيطة والحذر من المخاطرة .

ومن أجل الموازنة بين مختلف هذه العوامل يمكن بشكل مبدئي الانطلاق من المبدأ العام الذي يقول بأن الأموال الموضوعة تحت تصرف المصرف لأجل قصير يجب أن لا توظف في نشاطات طويلة الأجل ، رغم أن التجربة تثبت أنه يمكن — بدون التعرض لمخاطر كبيرة — توظيف جزء من الموارد قصيرة الأجل في استخدامات ذات آجل أطول ، انطلاقاً من أن نسبة معينة من هذه المصادر يمكن اعتبارها مستقرة بشكل عام . من جهة أخرى ، لا بد للمصرف من إيجاد مجالات توظيف مناسبة للأموال الموضوعة تحت تصرفه ، كي لا يتعرض لانخفاض ربحيته إذا تراكم قسم كبير منها دون توظيف .

دراسة وتحليل ميزانية المصرف :

تهدف دراسة وتحليل ميزانية المصرف الى محاولة التعرف على مركزه المالي الحقيقي ، ودرجة التوازن بين مصادر أمواله واستخداماتها والتحقق من قدرته على الوفاء بالتزاماته .

ويمكن أن نطبق على دراسة ميزانية المصرف نفس الاساليب والطرق التي تستخدم لدراسة المشاريع الاقتصادية بشكل عام وأهمها التالية :

أ — التحليل الراسي لميزانية المصرف :

ويقوم هذا النوع من الدراسة والتحليل لميزانية المصرف على اساس دراسة الاهمية النسبية لكل مفردة من مفردات الميزانية (ولكل جانب على حدة) الى مجموع الميزانية ، أو الى غيرها من المفردات .

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في التعرف على أهمية بنود كل طرف من أطراف الميزانية بشكل يلقي الضوء على طبيعة الاستخدامات في طرف الموجودات وعلى طبيعة الموارد في طرف المطاليب . وتظهر الفائدة من هذه الدراسة عند المقارنة بين

الاهمية النسبية لبعض بنود أو مجموعات الاستخدامات مع الاهمية النسبية لبعض بنود أو مجموعات طرف المطاليب بشكل يبين درجة التوازن بين الاستخدامات من جهة وبين الموارد من جهة أخرى .

ب ـ التحليل الافقي لميزانية المصرف :

ويقوم هذا النوع من الدراسة والتحليل على أساس مقارنة التوزيع النسبي لعناصر موجودات ومطاليب المصرف في السنة الحالية مع التوزيع النسبي لعناصر الموجودات والمطاليب لميزانية (أو ميزانيات) المصرف نفسه عن السنة (أو عدد من السنوات) الماضية ، بشكل يبين الباحث تطور أوضاع المصرف وطبيعة نشاطاته بشكل إجمالي أو لكل مفردة على حدة عبر الزمن . كما يمكن دراسة هذا التطور عن طريق مقارنة بنود الميزانية لسنة (أو لعدد من السنوات) مع سنة سابقة تتخذ كسنة أساس .

جـ ـ دراسة وتحليل ميزانية المصرف بواسطة النسب المحاسبية :

يمكن دراسة وضع المصرف ، كما هي الحال في المشاريع الاقتصادية الاخرى ، بواسطة عدد من النسب المحاسبية المعبرة المستخرجة من ميزانيته أو من حساباته الختامية .

ويجري الحكم على وضع المصرف من خلال النسب المستخرجة من حساباته عن طريق دراسة هذه النسب في حالتي « السكون » أو « الحركة » .

إذ يجري تقييم النسب المستخرجة من حسابات المصرف في حالة « السكون » والحكم على وضع المصرف من خلالها عن طريق مقارنة هذه النسب بالمعايير الموضوعة مسبقاً أو بمقارنتها مع نسب مماثلة للمصارف الاخرى . كما يمكن الحكم على تطور أوضاع المصرف في حالة « الحركة » عن طريق مقارنة النسب المستخرجة من ميزانيات المصرف لعدد من الدورات المالية ، والتعرف على اتجاه تطور هذه النسب .

وفيما يلي عدد من النسب الهامة المستخدمة في دراسة ميزانيات المصارف[1] ، مع الاشارة الى أنه ، كما هـو معروف في موضوع الدراسة بواسطة النسب المحاسبية بشكل عام ، يمكن استخراج ووضع عدد كبير من النسب انطلاقاً من ميزانية أي مشروع ومن حساباته الختامية[2] ويترتب على الباحث وضع واستخلاص النسب المحاسبية ذات المدلول والاهمية بالنسبة لهدف الدراسة التي يقوم بها .

١ ـ نسبة السيولة :

$$\frac{\text{الأموال الجاهزة}}{\text{الأموال المستحقة}}$$

ويمكن تفصيل هذه النسبة على الشكل التالي :

$$\frac{\text{النقد في الصندوق + المصارف المقيمة + المصرف المركزي + المراسلون في الخارج (أرصدة مدينة)}}{\text{الودائع بأنواعها + المصارف المقيمة + المراسلون في الخارج (أرصدة دائنة)}}$$

٢ ـ نسبة اموال المصرف الخاصة الى مصادر التمويل الاخرى :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة بالمصرف}}{\text{ودائع + مصارف مقيمة + مراسلون في الخارج (أرصدة دائنة)}}$$

٣ ـ نسبة الأموال الخاصة الى التوظيفات :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة بالمصرف}}{\text{أوراق مالية + أوراق تجارية محسومة + قروض وسلف}}$$

(١) الدكتور كمال قنبرية : محاسبة المنشآت المالية ـ جامعة دمشق ، ١٩٧٥ .
(٢) راجع كتاب المحاسبة الادارية ودراسة الميزانيات ، للمؤلف ، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .

٤ ـ نسبة القروض والسلف الى الودائع :

$$\frac{\text{قروض وسلف بأنواعها}}{\text{الودائع}}$$

٥ ـ نسبة الأموال الخاصة بالمصرف الى الودائع :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة بالمصرف}}{\text{الودائع}}$$

٦ ـ نسبة الاستثمارات (التوظيفات) الى الودائع :

$$\frac{\text{مجموع الموجودات} - (\text{الأموال الجاهزة} + \text{الأموال الثابتة})}{\text{الودائع}}$$

٧ ـ نسبة التوظيفات المصرفية الى مجموع الموجودات :

$$\frac{\text{مجموع الموجودات} - (\text{الأموال الجاهزة} + \text{الأموال الثابتة})}{\text{مجموع الموجودات}}$$

Damascus University

وفيما يلي نموذج الميزانية العامة للمصرف :

الميزانية العامة للمصرف بتاريخ .....

الموجـــودات		المطـــاليب	
×××	النقد في الصندوق وفي المركزي	×××	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
×××	المصارف المحليـة	×××	الودائع لأجل وودائع التوفير
×××	المراسلون في الخارج	×××	المصارف المحليـة
×××	محفظة الاوراق التجارية المحسومة	×××	القروض والسلف من المركزي واعادة الحسم
×××	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	×××	المراسلون في الخارج
×××	القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخـرى	×××	حسابات دائنة أخرى
×××	حسابات مدينة اخرى	×××	الأموال المستقرضة
×××	الاستثمارات المالية والمساهمات	×××	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
×××	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	×××	المـؤن
×××	الأموال الثابتة والموجودات الاخرى	×××	الاحتياطيـات
×××	(ناقصاً الاستهلاكات)	×××	رأس المال المدفـوع
		×××	الأرباح الصافيـة
×××	**مجموع الموجودات**	×××	**مجموع المطاليـب**
×××	**الحسابات النظاميـة**	×××	**مقابل الحسابات النظامية**
×××	**مجموع الميزانيـة**	×××	**مجموع الميزانيـة**

الفصل الخامس

الميزانيـــة الموحـــدة للمصارف

يقصد بالميزانية الموحدة للمصارف تجميع المراكز المالية والأوضاع الماليـة المقدمة من المصارف المتخصصة الى المصرف المركزي (مفوضية الحكومة لدى المصارف) وفقاً لنماذج موحدة .

وقد سهل وجود نظامي محاسبي موحـد للمصارف عملية تجميع بيانات وميزانيات المصارف المتخصصة في بيانات وميزانية موحدة يمكن من خلالها دراسة وضع الجهاز المصرفي ككل ورسم السياسات الاقتصادية والنقدية للبلاد بشكل مترابط آخذاً بعين الاعتبار امكانيات الجهاز المصرفي ومدى مقدرته على تنفيذ الدور المطلوب منه في نطاق السياسة الاقتصادية العامة .

ويمكن إجمال أغراض الميزانية الموحـدة للمصارف في النقاط الرئيسـية التالية[1] :

١ ـ التعرف على المركز المالي الحقيقي للجهاز المصرفي .
٢ ـ رسم السياسة الإئتمانية للمصـرف المركـزي وتتبع الاتجاهات الاقتصادية العامة .

ومن الممكن دراسة الميزانية الموحدة للمصارف عن طريق دراسة التوزيع النسبي لبنودها ، كما يمكن دراسة هذه الميزانية بواسطة النسب المستخلصة منها بالشكل الذي يبين أوضاع الجهاز المصرفي ككل .

---

(١) الدكتور خيرت ضيف : محاسبة المنشآت المالية ـ دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية .

وتظهر الميزانية الموحدة للمصارف على الشكل الآتي :

الميزانية الموحدة للمصارف المتخصصة

الموجـــودات		المطـــاليب	
×××	النقد في الصندوق	×××	الودائع تحت الطلب
×××	الحسابات الجارية لدى المصرف المركزي	×××	الودائع لاجل وودائع التوفير
×××	تأمينات الاستيراد المحولة الى المصرف المركزي	×××	الودائع بالقطع الاجنبي
×××	الموجودات الاجنبيـة	×××	الودائع الحكوميـة
×××	الديون الممنوحة الى الدولة	×××	تأمينات لقاء عمليـات الاستيراد
×××	الديون الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية	×××	تأمينات اخـرى
×××	موجودات اخـرى	×××	الالتزامات الاجنبيـة
		×××	الاستلاف من المصرف المركزي
×××	**مجموع الموجودات**	×××	رأس المـال والاحتياطيات
		×××	مطاليـب اخرى
		×××	**مجموع المطاليـب**

المراجـع المختـارة

١ ـ المراجـع العربيـة :

١ ـ بشير الزهيري : المحاسبة المصرفية ، جامعة دمشق ، ١٩٦٤ .

٢ ـ الدكتور عمر حسنين : النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، مؤسسة شباب الجامعات ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

٣ ـ الدكتور خيرت ضيف : محاسبة المنشآت المالية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٦٩ .

٤ ـ احمد بهاء الدين عابدين : الاصول العلمية والعملية في محاسبة البنوك ، ١٩٧٢ .

٥ ـ الدكتور صبحي تادرس قريصة والدكتور كامل عبد المقصود بكري : النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .

٦ ـ الدكتور كمال قنبرية : محاسبة المنشآت المالية ، جامعة دمشق ، ١٩٧٥ .

٧ ـ الدكتور احمد نور : النظام المحاسبي في المنشآت المالية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

٨ ـ النظام المحاسبي الموحد للمصارف في القطر العربي السوري وتعديلاته .

٩ ـ نظام العمليات للمصرف التجاري السوري ، ١٩٦٨ .

١٠ـ النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري ، ١٩٦٦ .

٢ ـ المراجع الاجنبية :

1 — ARDANT Henri : Technique de la banque, P. U. F., Paris 1969.

2 — BAUDE Jules : Technique du Contrôle et Contrôle Comptable en banque, Editions Comptables, Commerciales et financières, Bruxelles 1960.

3 — BOULE René : Précis de technique bancaire, Librairie M. Rivières et Co. 1952.

4 — BRANGER Jacques : Traité d'économie bancaire, tome 1 et tome 2, P. U. F., Paris 1974.

5 — BRANGER Jacques : Les techniques bancaires, P. U. F., Paris 1973.

6 — CHAINEAU André : Mécanismes et politique monétaire, P. U. F., Paris 1973.

7 — DAUPHIN - MEUNIER A. : Histoire de la banque, P. U. F., Paris 1968.

8 — FALLOUH Safi : Le sytème comptable dans les banques en SYRIE, Université de Paris 1, 1971.

9 — MARCHAL Jean : Monnaie et crédit, Editions Cujae, Paris 1964.

10 — GROSJEAN Robert : L'organisation comptable de la banque moderne, Lausanne, impr. Vaudoise, 1951.

11 — PETIT-DUTAILLIS Géorges : Le crédit et les banques, Editions SIREY, Paris, 1963.


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس الكتاب

	رقم الصفحة
مقدمة	٣
الباب الأول ـ معلومات اساسية عن المصارف :	٩
الفصل الاول : نشأة المصارف وتطورها ومهامها	١١
الفصل الثاني : أنواع المصارف	١٦
الفصل الثالث : تطور الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية	١٨
الفصل الرابع : وسائل تمويل العمليات المصرفية	٢٥
الباب الثاني ـ مفاهيم اساسية في المحاسبة المصرفية :	٢٩
الفصل الأول : خصائص وأغراض المحاسبة المصرفية	٣١
الفصل الثاني : التنظيم الاداري والفني في المصارف	٣٣
الفصل الثالث : الاطار العام للحسابات المصرفية	٥٠
الفصل الرابع : الهيكل العام لميزانية المصرف	٥٨
الباب الثالث ـ الأموال الجاهزة في المصرف :	٦١
الفصل الأول : مكونات الأموال الجاهزة في المصرف ومهام قسم الصندوق	٦٣
الفصل الثاني : القيود المحاسبية لعمليات الصندوق	٦٧
الباب الرابع ـ الودائع والحسابات الجارية الدائنة :	٧٧
الفصل الأول : الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	٨٠
الفصل الثاني : الودائع لأجل وودائع التوفير	٨٧

رقم الصفحة

الباب الخامس ـ القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة : ٩٧

الفصل الأول : التسهيلات الإئتمانية ومهام مديرية التسليف في المصرف ١٠٠

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية ١٠٧

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لعمليات القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية او بدون ضمانات ١٢٦

الباب السادس ـ عمليات المصرف على السندات التجارية : ١٣٧

الفصل الأول : تحصيل السندات التجارية ١٤٠

الفصل الثاني : خصم السندات التجارية ١٥٢

الباب السابع ـ عمليات المصرف على العملات الاجنبية : ١٧٥

الفصل الأول : معلومات عامة عن عمليات المصرف بالعملات الاجنبية ١٧٩

الفصل الثاني : الحسابات الخاصة بالعمليات على العملات الأجنبية في النظام المحاسبي الموحد ١٨٣

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية للعمليات على النقد الاجنبي ١٩٠

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للعمليات على القطع الأجنبي ١٩٣

الفصل الخامس : تقويم العملات الاجنبية ٢٠٦

الباب الثامن ـ تمويل التجارة الخارجية (الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن) ٢٤٣

الفصل الأول : معلومات عامة عن الاعتمادات المستندية ٢٤٧

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية ٢٥٦

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لوثائق الشحن ٢٧٠

رقم الصفحة

الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية المفتوحة في نطاق اتفاقيات المدفوعات ٢٧٦

الباب التاسع ـ الكفالات المصرفية : ٢٩٥

الفصل الأول : معلومات عامة عن الكفالات المصرفية ٢٩٧

الفصل الثاني : المعالجة المحاسبية للكفالات المصرفية الصادرة ٣٠١

الباب العاشر ـ القيم برسم القبض والقيم برسم الدفع لأجل قصير : ٣٠٥

الفصل الأول : القيم برسم القبض لأجل قصير ٣٠٩

الفصل الثاني : القيم برسم الدفع لأجل قصير ٣١٥

الباب الحادي عشر ـ عمليات غرفة المقاصة : ٣٢٣

الفصل الأول : معلومات عامة عن التقاص وغرفة المقاصة ٣٢٥

الفصل الثاني : خطوات تسوية الحسابات في غرفة المقاصة ٣٢٧

الباب الثاني عشر ـ حسابات النتائج والميزانية العامة للمصرف : ٣٣٧

الفصل الأول : الأوضاع والبيانات الدورية ٣٤١

الفصل الثاني : حساب الاستثمار للمصرف ٣٤٥

الفصل الثالث : حساب الأرباح والخسائر للمصرف ٣٥٥

الفصل الرابع : الميزانية العامة للمصرف ٣٥٧

الفصل الخامس : الميزانية الموحدة للمصارف ٣٦٤

المراجع المختارة ٣٦٦


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University